



مرکز تحقیقات اسلامی

اصفهان

گامی



الرحمن
علیه صاب

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

منہج التا سکین

مطابق لتاوی قیہ اہل بیت علیہم السلام

مطابق علیہم السلام
مطابق آیتہ العظمیٰ الحاج آیتہ محمد علی العلوی الکرکاتی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منهج الناسکین

نویسنده:

آیت الله سید محمد علی علوی گرگانی

ناشر چاپی:

فقیه اهل بیت علیهم السلام

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

٥	فهرست
١٠	منهج الناسكين
١٠	مشخصات كتاب
١٠	اشاره
١٥	وجوب الحج
١٧	شرائط وجوب حجه الإسلام
١٧	الشرط الأول: البلوغ
١٩	الشرط الثاني: العقل
١٩	الشرط الثالث: الحرّيه
٢٠	الشرط الرابع: الاستطاعه
٤١	الوصيه بالحج
٥٠	أحكام النيايه
٥٩	الحج المندوب
٦٠	أقسام العمرة
٦٤	أقسام الحج
٦٧	حج التمتع
٦٧	أعمال عمره التمتع
٦٨	أعمال حج التمتع
٧٠	شرائط حج التمتع
٧٤	حج الأفراد
٧٧	حج القرآن
٧٧	مواقيت الإحرام
٧٧	اشاره
٧٨	١_ مسجد الشجره

٧٨	٢_ وادى العقيق
٧٩	٣_ الجحفة
٧٩	٤_ يلملم
٧٩	٥_ قرن المنازل
٨٠	٦_ مَكَّة
٨٠	٧_ المنزل الذى يسكنه المكلف
٨٠	٨_ الجعرانه
٨١	٩_ محاذاه مسجد الشجره
٨١	١٠_ أدنى الحَلِّ
٨١	أحكام المواقيت
٨٨	كيفية الإحرام
٩٥	تروك الإحرام
٩٥	اشاره
٩٧	١_ الصيد البرى
٩٧	اشاره
٩٩	كفارات الصيد
١٠٢	٢_ مجامعه النساء
١٠٥	٣_ تقبيل النساء
١٠٥	٤_ لمس النساء
١٠٦	٥_ النظر إلى المرأة وملاعبتها
١٠٧	٦_ الاستمنا
١٠٧	٧_ عقد النكاح
١٠٨	٨_ استعمال الطيب
١١٠	٩_ لبس المخيط للرجال
١١١	١٠_ الاكتحال
١١٢	١١_ النظر فى المرأة

١١٢	لبس الخف والجورب
١١٣	الكذب والسب
١١٣	الجدال
١١٤	قتل هوام الجسد
١١٥	التزيين
١١٦	الإدهان
١١٦	إزاله الشعر عن البدن
١١٨	ستر الرأس للرجال
١١٩	ستر الوجه للنساء
١١٩	التظليل للرجال
١٢١	إخراج الدم من البدن
١٢١	التقليم
١٢٢	قلع الضرس
١٢٣	حمل السلاح
١٢٣	إشاره
١٢٣	١- الصيد في الحرم
١٢٤	٢- قلع شجر ونبت الحرم
١٢٥	مكان ذبح الكفّاره ومصرفها
١٢٥	شرائط الطواف
١٣٤	واجبات الطواف
١٣٦	الخروج عن الطواف إلى الداخل أو الخارج
١٣٩	النقصان في الطواف
١٤٠	الزيادة في الطواف
١٤١	الشك في عدد الأشواط
١٤٥	صلاه الطواف
١٤٧	السعي

١٤٨	معنى السعى
١٥٠	أحكام السعى
١٥٣	الشك في السعى
١٥٣	التقصير
١٥٥	واجبات الحج
١٥٥	١_ إحرام الحج
١٥٧	٢_ الوقوف بعرفات
١٦١	٣_ الوقوف في المزدلفة
١٦٣	إدراك الوقوفين
١٦٥	واجبات منى
١٦٥	إشاره
١٦٥	١_ رمى جمره العقبه
١٦٨	٢_ الذبح أو النحر في منى
١٦٨	إشاره
١٧٤	مصرف الهدى
١٧٥	٣_ الحلق أو التقصير
١٧٧	٧_٨_٩ طواف الحج وصلاته والسعى
١٧٩	١٠_١١ طواف النساء وصلاته
١٨١	١٢_ المبيت في منى
١٨٤	١٣_ رمى الجمار
١٨٦	أحكام المصدود
١٨٩	أحكام المحصور
١٩١	آداب الحج ومستحباته
١٩٢	مستحبات السفر
١٩٣	مستحبات الإحرام
١٩٧	مكروهات الإحرام

١٩٨	مستحبات دخول الحرم
١٩٩	مستحبات دخول مكة المعظمه
١٩٩	آداب المسجد الحرام
٢٠٥	آداب الطواف مستحباته
٢٠٨	مستحبات صلاه الطواف
٢٠٩	مستحبات السعى
٢١٣	آداب الإحرام إلى الوقوف بعرفات
٢١٥	مستحبات الوقوف في عرفات
٢٢٢	مستحبات الوقوف بالمزدلفه
٢٢٤	مستحبات رمى الجمرات
٢٢٥	مستحبات الهدى
٢٢٤	مستحبات الحلق
٢٢٤	مستحبات طواف الحج وصلاته والسعى
٢٢٧	مستحبات منى
٢٢٨	مستحبات أخرى لمكة المعظمه
٢٣١	طواف الوداع
٢٣٣	زياره الرسول الأكرم بعد الحج
٢٣٣	زياره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
٢٣٤	زياره الصديق الزهراء (عليها السلام)
٢٣٤	الزياره الجامعه
٢٣٤	الفهرس
٢٤٢	درباره مركز

سرشناسه: علوی گرگانی، سید محمدعلی، ۱۳۱۷ -

عنوان و نام پدیدآور: منهج الناسکین / مطابق لفتاوی محمدعلی العلوی الکرگانی.

مشخصات نشر: قم: فقیه اهل بیت (ع)، ۱۴۳۳ق. = ۱۳۹۱.

مشخصات ظاهری: ۲۳۲ص؛ ۱۱/۵ × ۱۶/۵ س. م.

شابک: ۳۰۰۰۰ ریال: ۹۷۸-۶۰۰-۹۲۳۱۶-۳-۸

یادداشت: عربی.

موضوع: حج

موضوع: فقه جعفری -- رساله عملیه

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۹ع/۱۸۱۸۵۰۱۳۹۱

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره کتابشناسی ملی: ۳۳۶۰۵۱۱

ص: ۱

اشاره

سماحه آيه الله العظمى الحاج السيد محمد على العلوى الكرگانى دام ظله العالى

□ _____ □

□ الكاتب الحاج السيد محمد على العلوى الكرگانى

□ الناشر فقيه اهل بيت عليهم السلام

□ سنه الطباعها لطبعه الثانيه / ١٣٩١هـ - ش - ١٤٣٣هـ - ق

□ طبع مقدس / قم

□ عدد النسخ ٢٠٠٠ نسخه

□ السعر ٣٠٠٠ تومان

الترقيم الدولى ٨-٣-٩٢٣١٦-٦٠٠-٩٧٨ ٩٧٨-٦٠٠-٩٢٣١٦-٣-٨ ISBN

□ _____ □

مراكز پخش:

قم - خيابان شهدا (صفائيه) - كوچه ٢٦ - پلاك ٨ / كد پستى: ٣٧١٥٦١٦٩٧٣

تلفن: ٧٧٤١١٣٢ - ٧٧٤٣٤١١ - دورنگار: ٧٧٤٣٦٨٩ (٠٢٥١)

تهران - ميدان قيام - بلوار قيام - روبروى شهردارى - پلاك ٩٦

تلفن: ٣٣١٢٤٤٧٦ - ٣٣١٢٢٤٨٩ - دورنگار: ٣٣٥٥٥٦٢ (٠٢١)

مشهد - چهارراه شهداء - خيابان آزادى - آزادى ٧ تلفن ٢٢٥٢٩٣٢ (٠٥١١)

گرگان - خيابان امام خمينى (ره) - سرچشمه - روبروى درمانگاه هاشمى - پلاك ١٠

تلفن: ٢٢٤٧٧٧٧ (٠١٧١) - دورنگار: ٢٢٢٢١٧٩ (٠١٧١)

ص: ٣

منهج النـاسكـين

مطابق لفتاوى فقيه أهل البيت

سماحه آيه الله العظمى

الحاج السيد محمد على العلوى الكركانى

(دام ظلّه العالى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على خير خلقه وأفضل بريّته محمّد وعترته الطاهرين واللعنه الدائمه على أعدائهم أجمعين.
وبعد، فهذه الرساله فى مناسك الحجّ وافيه بأغلب المسائل المُبتلى بها عادةً، وهى رساله منظمه ومرتبّه يسهل فهمها ومراجعتها،
وقد أفردت فيها المستحبات عن الواجبات؛ لئلاّ يلتبس الأمر على المؤمنين.
ونرجو من الله العلىّ القدير أن يجعلها ذُخراً لنا فى الدنيا والآخرة.

وجوب الحجّ

يجب الحجّ على كلّ مكلفٍ جامع للشرائط الآتية، ووجوبه ثابتٌ بالكتاب والسنة القطعيّة، وهو ركنٌ من أركان الدين، ووجوبه من الضروريّات، وتركه مع الاعتراف بثبوته من الذنوب الكبيرة، كما أنّ إنكار أصل الفريضة مع عدم الاستناد إلى شبهه كفرٌ.

قال الله تعالى في محكم كتابه المجيد: {...وللّٰه على النّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً. وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ}.

أى: إنّ الله تعالى أوجب الحجّ على المستطيع والتمكّن من أداء هذه الفريضة، وعبر عن تركه بالكفر. وروى الشيخ الكليني (رضوان الله تعالى عليه) بطريق معتبرٍ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحِجَّ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ وَلَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ حَاجَهُ تَجَحَّفَ بِهِ أَوْ مَرَضَ لَا يُطِيقُ مَعَهُ الْحَجَّ أَوْ سُلْطَانٌ يَمْنَعُهُ، فَلَيُمُتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا».

ولنكتفٍ مراعاةً للاختصار بنقل هذه الآيه الكريمة والحديث الشريف من بين الروايات الكثيره الدالّله على أهميّه الحجّ.

واعلم: أنّ الحجّ الواجب على المكلف في أصل الشرع إنّما هو مرّة واحدة في العمر، ويعتبر عنه بـ (حجّه الإسلام).

(المسأله ١) وجوب الحجّ بعد تحقق الشرائط فوري، فتجب المبادرة إليه في سنه الاستطاعه، فإن تركه فيها لعذرٍ أو عسياناً، وجب في السنه الثانيه وهكذا والظاهر أنّ تأخيره بدون عذرٍ من الذنوب الكبيره.

(المسأله ٢) إذا حصلت الاستطاعه وتوقّف الإتيان بالحجّ على مقدّماتٍ وتهيئه الوسائل، وجب المبادرة إلى تحصيلها. ولو تعدّدت الرفقه: فإن اطمأنّ بالإدراك مع التأخير، جاز له ذلك، وإلّا وجب الخروج مع الأولى، ولا يجوز التأخير.

(المسأله ٣) إذا أمكنه الخروج مع الرفقه الأولى ولم يخرج؛ لوثوقه بالإدراك مع التأخير، ولكن اتّفق له عدم

التمكّن لسببٍ ما، أو لم يدرك الحجّ معها، استقرّ عليه الحجّ وإن كان معذوراً في التأخير.

شرائط وجوب حجّ الإسلام

الشرط الأول: البلوغ

فلا يجب على غير البالغ وإن كان قريباً من البلوغ ولم يبلغ بعدُ (أى: كان مراهقاً). ولو حجّ لم يجزه عن حجّ الإسلام وإن كان حجّه صحيحاً على الأظهر.

(المسألة ٤) إذا خرج الصبي إلى الحجّ، فبلغ قبل الإحرام من الميقات وكان مستطيعاً، فلا إشكال في أنّ حجّه حجّ الإسلام. وإذا بلغ بعد الإحرام، لم يجز له إتمام حجّه ندباً، بل يكفيه عن حجّ الإسلام إذا كان بلوغه قبل الوقوف في المشعر الحرام، ولا يحتاج إلى تجديد الإحرام.

(المسألة ٥) إذا حجّ ندباً لاعتقاده عدم بلوغه، فبان بعد أداء الحجّ أنّه كان بالغاً، أجزأه عن حجّ الإسلام.

(المسألة ٦) يستحبّ للصبي المميّز أن يحجّ، ولا

يعتبر في صحته إذن الولي.

(المسألة ٧) يستحبّ لوليّ الطفل غير المميّز (ذكراً كان أم أنثى) أن يحرم به، وذلك بأن يلبسه ثوبى الإحرام، ويأمره بالتلبيه، ويلقنه إياها إن كان قابلاً للتلقين، وإلا لبي عنه، ويجنبه عمّا يجب على المحرم الاجتناب عنه. ويجوز أن يؤخّر تجريده عن الثياب إلى (فخ) إذا كان سائراً من ذلك الطريق، ويأمره بالإتيان بكلّ ما يتمكّن من إتيانه من أفعال الحجّ، وينوب عنه فيما لا يتمكّن، ويطوف به ويسعى به بين الصفا والمروه، ويقف به في عرفات والمشعر الحرام، ويأمره بالرمى إذا كان قادراً عليه، وإلا رمی عنه، وكذلك في صلاه الطواف، ويحلق رأسه، وهكذا سائر الأعمال.

(المسألة ٨) نفقه حجّ الصبى فى ما يزيد على نفقه الحضر على ولى الصبى. نعم، إذا كان حفظ الصبى متوقفاً على السفر به أو كان السفر مصلحاً له، جاز الإنفاق من ماله.

(المسألة ٩) ثمن هدى الصبى على الولي، وكذلك

كفاره الصيد. وأما الكفارات التي تجب عند الإتيان بموجبها عمداً فالظاهر أنها لا تجب على الصبي ولا في ماله، بل تجب على وليه.

الشرط الثاني: العقل

فلا يجب الحج على المجنون وإن كان أدوارياً. نعم، إذا أفاق في أشهر الحج وكان مستطيعاً وتمكّن من الإتيان بأعمال الحج، يجب عليه الحج وإن كان في بقيه الأوقات مجنوناً.

الشرط الثالث: الحرّيه

فلا- يجب الحج على المملوك ولو كان مستطيعاً ومأذوناً من قبل المولى. ولو حج بإذن مولاه، صحّ حجّه، ولكن لا يكفيه عن حجّه الإسلام، فيجب عليه إعادته الحج بعد العتق إذا كان واجداً للشرائط.

(المسأله ١٠) إذا أتى المملوك المأذون من قبل المولى بالحج بما يوجب الكفاره، فكفّارته على مولاه في غير كفّاره الصيد. وأما كفّاره الصيد فتجب عليه.

(المسألة ١١) إذا حج المملوك بإذن مولاه وانعتق قبل الوصول إلى المشعر، أجزاءه عن حجه الإسلام، بل الظاهر كفايته إذا وقف في عرفات معتقاً ولو لم يدرك المشعر. ويعتبر في الأجزاء الاستطاعة عند الانعتاق، فإذا لم يكن مستطيعاً، لم يجزه عن حجه الإسلام. ولا فرق في الأجزاء بين أقسام الحج من الأفراد أو القران أو التمتع إذا كان المأتي به موافقاً لوظيفته الواجبه.

(المسألة ١٢) إذا انعتق العبد قبل المشعر الحرام في حج التمتع، فهديه عليه، وإن لم يتمكن، فعليه أن يصوم بدل الهدى على ما يأتي تفصيله. وإن لم ينعتق قبل المشعر، فمولاه بالخيار: فإن شاء ذبح عنه، أو أمره بالصوم بدل الهدى.

الشرط الرابع: الاستطاعة

ويعتبر فيها أمور:

الأول: سعة الوقت، أي: أن يكون لديه وقت كافٍ للذهاب إلى مكة والقيام بالأعمال الواجبه هناك، وعليه

لا- يجب الحجّ إذا كان حصول المال في وقتٍ لا- يسع للذهاب والقيام بالأعمال الواجبه فيها، أو كان يسع ولكن مع المشقّه الشديده التي لا تحتمل عادةً. وفي هذه الحاله إن بقي المال للسنه القادمه وبقيت الاستطاعه، يجب عليه الحجّ، وإلّا فلا يجب.

الثاني: الأمن والسلامه: بأن لا يكون في ذهابه أو إيباه أو عند القيام بالأعمال خطراً على نفسه أو ماله أو عرضه. كما أن الحجّ لا يجب على المستطيع مباشرةً إن لم يتمكّن من الذهاب لمرضٍ أو هرمٍ أو عذرٍ آخر. نعم، تجب الاستنابه على ما سيأتي تفصيله.

(المسأله ١٣) إذا كان للحجّ طريقان أحدهما مأمونٌ والآخر غير مأمونٍ، لم يسقط وجوب الحجّ، بل يجب عليه الذهاب من المأمون ولو كان أبعد.

(المسأله ١٤) إذا كان له في بلده مالٌ معتدُّ به وكان ذهابه إلى الحجّ مستلزماً لتلفه وكان تلفه لا يحتمل عرفاً، لم يجب عليه الحج. وكذلك إذا كان هناك ما يمنعه عن الذهاب شرعاً، كما إذا استلزم ذهابه للحجّ ترك واجبٍ

أهم من الحجّ: كنجاه غريقٍ أو حريقٍ أو توقّف حجّه على ارتكاب محرّم كان الاجتناب عنه أهم من الحجّ.

(المسألة ١٥) إذا حجّ مع استلزام حجّه ترك واجبٍ أهم أو ارتكاب محرّم كذلك. فهو وإن كان عاصياً من جهة ترك الواجب أو فعل الحرام، إلّا أنّ الظاهر كفايه حجّه عن حجّه الإسلام إذا كان واجداً لسائر الشرائط الأخرى. ولا فرق في ذلك بين ما إذا كان الحجّ مستقراً عليه أو كان أوّل سنه استطاعته.

(المسألة ١٦) إذا كان في الطريق عدوّ لا يندفع إلّا ببذل مالٍ معتدّ به، لم يجب بذله، ويسقط عنه وجوب الحجّ.

(المسألة ١٧) لو انحصر الطريق في البحر، لم يسقط وجوب الحجّ، إلّا مع الخوف من الغرق أو المرض. وإذا حجّ مع وجود الخوف، صحّ حجّه على الأظهر.

الثالث: الزاد والراحله. والمراد بالزاد: أن يكون لديه ما يتقوّت به في الطريق من المأكل والمشروب وسائر ما يحتاج إليه في سفره، أو وجود مقدارٍ من المال يصرفه في

سبيل ذلك ذهاباً وإياباً. ومعنى الراحله هو: وجود وسيله النقل التى يتمكن بها من قطع المسافه ذهاباً وإياباً. ويلزم فى الزاد والراحله أن يكونا لائقين بحاله.

(المسأله ١٨) اشتراط وجود الراحله على الأظهر مختصّ بصوره الحاجه إليها، فهى ليست شرطاً مطلقاً ولو لم يحتج إليها. فإذا كان قادراً على المشى من دون مشقّه وكان غير منافٍ لشرفه، سقط الوجوب.

(المسأله ١٩) المعيار فى الزاد والراحله وجودهما فعلاً فلا يجب على من كان قادراً على تحصيلها بالاكتساب ونحوه، ولا فرق فى اشتراط وجود الراحله بين القريب والبعيد.

(المسأله ٢٠) الاستطاعه المعتبره فى وجوب الحجّ من مكانه لا- من بلده، فإذا ذهب المكلف إلى المدينه المنوره للتجاره أو لجدّه، وكان عنده هناك ما يحجّ به من الزاد والراحله أو ثمنهما، وجب عليه الحجّ وإن لم يكن مستطيعاً من بلده.

(المسأله ٢١) إذا كان للمكلف ملكٌ ولم يوجد من

يشترىه بثمن المثل وتوقف الحج على بيعه بأقل منه بمقدار معتد به، لم يجب بيعه. وأمّا إذا ارتفعت الأسعار فكانت أجره المركوب مثلاً في سنة الاستطاعه أكثر منها في السنه الآتية، فلا يجوز التأخير.

(المسألة ٢٢) يُعتبر وجود نفقه الإياب في وجوب الحج فيما إذا أراد المكلف العود إليه. وأمّا إذا لم يرد العود أو أراد العود إلى غير وطنه، فلا بدّ من وجود النفقه إلى ذلك البلد، ولا يعتبر وجود مقدار العود إلى وطنه.

نعم، إذا كان البلد الذي يريد الرجوع إليه أبعد من وطنه، لم يعتبر وجود النفقه إلى ذلك المكان، بل يكفي في الوجوب وجود مقدار العود إلى وطنه.

الرابع: الرجوع إلى الكفاية: وهو التمكّن بالفعل (كما لو كان لديه مقدار من المال) أو بالقوّه (كما إذا كان لديه عملٌ يكتسب منه أو مهنة) من إعاشه نفسه وعائلته بعد الرجوع من الحجّ، فلا يقع في العسر والحرج والاحتياج إلى الغير في معيشته ومعيشه عياله بسبب صرف ما عنده في الحجّ. وعليه لا يجب على من يملك

مقداراً من المال وكان ذلك وسيلة لإعاشته وعياله، مع العلم بأنه لا يتمكّن من الإعاشه من طريقٍ آخر مناسبٍ لشأنه فيما إذا صرفه في الحجّ. ومنه يظهر أنّه لا يجب بيع ما يحتاج إليه من ضروريّات معاشه من دار سكناه اللاتقه بشأنه وأثاث بيته ولا آلات الصنائع التي يحتاج إليها في معاشه ونحو ذلك ممّا يحتاج إليه من كتبه إذا كان من أهل العلم.

والحاصل: أنّ كلّ ما يحتاج إليه في حياته وكان صرفه في سبيل الحجّ موجباً للعسر والحرّج لا- يجب بيعه. نعم، لو زادت المذكورات عن مقدار الحاجة، وجب بيع المقدار الزائد في نفقه الحجّ. فلو كان عنده دارٌ قيمتها مائتي ألف تومان، ويمكنه بيعها وشراء أخرى بأقلّ منها من دون عسرٍ وحرّجٍ، لزمه ذلك إذا كان الزائد وافياً بمصارف الحجّ ذهاباً وإياباً وبنفقه عياله.

(المسألة ٢٣) إذا كان عنده ما لا يجب بيعه في سبيل الحجّ لحاجته إليه، ثمّ استغنى عنه، وجب عليه بيعه لأداء فريضه الحجّ. فمثلاً إذا كان للمرأة حليّ تحتاج

إليه، ثم استغنت عنه لكبرها أو لأمرٍ آخر، وجب عليها بيعه لأداء فريضه الحجّ.

(المسألة ٢٤) إذا كانت له دارٌ مملوكةٌ وأخرى يمكنه السكنى فيها من دون حرجٍ عليه، كما لو كانت موقوفهً تنطبق عليه، فوجب بيع المملوكة إذا كانت وافيةً بمصارف الحجّ ولو بضميمه ما عنده من المال محلّ تأملٍ. ويجرى ذلك في الكتب العلميّة وغيرها ممّا يحتاج إليه في حياته.

(المسألة ٢٥) إذا كان عنده مقدارٌ من المال يفي بمصارف الحجّ، وكان بحاجةٍ إلى الزواج أو شراء دارٍ لسكناه أو غير ذلك ممّا يحتاج إليه، فإن كان صرف ذلك المال في الحجّ موجباً لوقوعه في الحرج والمشقّة غير المعتادة، لم يجب عليه الحجّ، وإلّا وجب.

(المسألة ٢٦) إذا كان له دينٌ في ذمّه شخصٍ وكان الدين حالاً، وجبت المطالبة. فإن كان المدين مماطلاً، وجب إجباره على الأداء، وإن توقّف تحصيله على الرجوع إلى المحاكم، لزم ذلك. كما تجب المطالبة إذا

كان الدين مؤجلاً ولكن المدين يؤديه لو طالبه. وأمّا إذا كان المدين معسراً أو ممطلاً ولا يمكن إجباره، أو كان الإجبار مستلزماً للخرج، أو كان الدين مؤجلاً والمدين لا يرضى بأداء ذلك قبل الأجل، ففي جميع ذلك لا يجب الحجّ، إلّا إذا كان يتمكّن من الاقتراض من ثالث، وبعد ذلك يسدّد قرضه من المقترض، ففي هذه الصورة يجب الحجّ.

(المسألة ٢٧) كلّ صاحب حرفه: كالحداد والبناء والنجار وغيرهم ممّن يفى كسبهم بنفقتهم ونفقه عيالهم يجب عليهم الحجّ، إذا حصل لهم مقدارٌ من المال يارث أو غيره، وكان كافياً بالزاد والراحله ونفقه العيال مدّه الذهاب والإياب.

(المسألة ٢٨) من كان يرتزق من الوجوه الشرعيّة: كالخمس والزكاه وغيرهما، وكانت نفقاته بحسب العاده مضموناً من دون مشقّه، لا يبعد وجوب الحجّ عليه فيما إذا ملك مقداراً من المال يفى بذهابه وإيابه ونفقه عياله. وكذلك من قام أحدٌ بالإنفاق عليه طيله حياته، وكذا من

لا يتفاوت حاله قبل الحجّ وبعده من جهة المعيشه إن صرف ما عنده في سبيل الحجّ.

(المسألة ٢٩) لا يُعتبر في الاستطاعة الملكيه اللازمه، بل تكفى الملكيه المترزله أيضاً. فلو صالحه شخصٌ بما يفى بمصارف الحجّ، وجعل لنفسه الخيار إلى مدّه معيّنه، وجب عليه الحجّ. وكذا الحال في موارد الهبه الجائزه.

(المسألة ٣٠) لا يجب على المستطيع أن يحجّ من ماله، فلو حجّ متسكعاً أو من مال شخصٍ آخر أجزاءه. نعم، إذا كان ثوب طوافه أو ثمن هديه مغصوباً، لم يجزئه ذلك.

(المسألة ٣١) لا يجب تحصيل الاستطاعة بالكسب وغيره، فلو وهبه أحدٌ مالاً يستطيع به لو قبله، لم يلزمه القبول. وكذا لو طلب منه أن يؤجر نفسه للخدمه بما يصير به مستطاعاً ولو كانت الخدمه لائقه بشأنه. نعم، لو آجر نفسه للخدمه في الطريق أو قبل الهبه واستطاع بذلك، وجب عليه الحجّ.

(المسألة ٣٢) إذا آجر نفسه للنيابة عن الغير في الحج واستطاع بمال الإجاره، قدّم الحجّ النيابي إذا كان مقيداً بالسنة الحاليه. فإن بقيت الاستطاعه إلى السنة القادمه، وجب عليه الحجّ، وإلّا فلا. وإن لم يكن الحجّ النيابي مقيداً بتلك السنه، قدّم الحجّ عن نفسه.

فإذا قال زيدٌ لعمرو: (خذ هذه العشرون ألف تومانا) مستأجراً إياه للحجّ عن أبيه نيابه، ولم يعين له سنه معينه، بل ترك ذلك للأجير، أي: لعمرو في تعيين السنه التي يذهب بها للحجّ النيابي، وكان المبلغ كافياً للحجّ مرّتين، فيستطيع أن يحجّ عن نفسه وعمّن أستأجر له، فمع عدم التعيين يجب على عمرو أن يحجّ أولاً عن نفسه، وبعد ذلك يحجّ عن والد زيد. أمّا إذا عيّن له سنه الإجاره، فيجب عليه أن يقدّم حجّ النيابة، وإذا بقيت الاستطاعه إلى العام القابل، وجب عليه الحجّ عن نفسه، وإلّا فلا.

(المسألة ٣٣) إذا اقترض مقداراً من المال يفي بمصارف الحجّ وكان قادراً على وفائه بعد ذلك، وجب عليه الحجّ.

(المسألة ٣٤) إذا كان عنده ما يفي بنفقات الحجّ وكان عليه دينٌ ولم يكن صرف ذلك في الحجّ منافياً لأداء ذلك الدين، وجب عليه الحجّ، وإلّا فلا. ولا فرق في الدين بين أن يكون حالاً أو مؤجّلاً. هذا إذا كان الدين سابقاً على حصول ذلك المال. وأمّا إذا كان بعد حصوله، فلا يبعد وجوب الحجّ.

(المسألة ٣٥) إذا كان عليه خمسٌ أو زكاةٌ وكان عنده مقدارٌ من المال لا يفي بمصارف الحجّ لو أداها، وجب عليه أداؤها، ولم يجب عليه الحجّ. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخمس والزكاة في عين المال أو في الذمه.

(المسألة ٣٦) إذا وجب عليه الحجّ وكان عليه خمسٌ أو زكاةٌ أو غيرهما من الحقوق الواجبه، لزمه أدائها، ولم يجز له تأخيره لأجل السفر إلى الحجّ. ولو كان ثياب طوافه أو ثمن هديه من المال الذي تعلّق به الحق، لم يصح حجّه.

(المسألة ٣٧) إذا كان عنده مقدارٌ من المال، ولكّنه

لا يعلم بوفائه بنفقات الحجّ، لم يجب عليه الحجّ. ووجوب الفحص موافق للاحتياط.

(المسألة ٣٨) إذا كان له مالٌ غائبٌ يفى بنفقات الحجّ منفرداً أو منضمّاً إلى المال الموجود عنده، فإن لم يكن متمكناً من التصرف في ذلك المال ولو بتوكيل من يبيعه هناك، لم يجب عليه الحجّ، وإلّا وجب.

(المسألة ٣٩) إذا كان عنده ما يفى بمصارف الحجّ، وجب عليه الحجّ، ولم يجر له التصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة ولا يمكنه التدارك. ولا فرق في ذلك بين تصرفه بعد التمكن من المسير وتصرفه فيه قبله، بل الظاهر عدم جواز التصرف فيه قبل أشهر الحجّ أيضاً. نعم، إذا تصرف فيه ببيع أو هبه أو عتق أو غير ذلك، حكم بصحة التصرف وإن كان آثماً بتفويته الاستطاعة.

(المسألة ٤٠) الظاهر أنّه لا يُعتبر في الزاد والراحله ملكيتهما، فلو كان عنده مالٌ يجوز له التصرف فيه، وجب عليه الحجّ إذا كان وافياً بنفقات الحجّ مع وجدان سائر الشروط.

(المسألة ٤١) كما يُعتبر في وجوب الحجّ وجود الزاد والراحله حدوثاً، كذلك يعتبر بقاءً إلى إتمام الأعمال، بل إلى العود إلى وطنه. فإن تلف المال في بلده أو في أثناء الطريق، لم يجب عليه الحجّ، وكشف ذلك عن عدم الاستطاعة من أول الأمر. وليس منه ما إذا حدث عليه دينٌ قهري، كما إذا أُلّف مال غيره خطأً، ولم يتمكّن من أداء بدلّه إذا صرف ما عنده في سبيل الحجّ. وكذلك الإلتلاف العمدي لا يسقط وجوب الحجّ، بل يبقى الحجّ في ذمّته مستقراً، فيجب عليه أدائه ولو متسكعاً. هذا كلّه في تلف الزاد والراحله. وأمّا تلف ما به الكفايه من ماله في بلده فهو لا يكشف عن عدم الاستطاعة من أول الأمر، بل يجتريء حينئذٍ بحجّه، ولا يجب عليه الحجّ بعد ذلك.

(المسألة ٤٢) إذا كان عنده ما يفي بمصارف الحجّ، لكنّه معتقداً بعدمه، أو كان غافلاً عنه، أو كان غافلاً عن وجوب الحجّ عليه غفله عذر، لم يجب عليه الحجّ. وأمّا إذا كان شاكاً أو كان غافلاً عن وجوب الحجّ غفله ناشئاً

عن التقصير، ثم علم أو تذكر بعد أن تلف المال، فلم يتمكن من الحج، فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه إذا كان واجداً لسائر الشرائط حين وجوده.

(المسألة ٤٣) كما تتحقق الاستطاعة بوجودان الزاد والراحله، فكذلك تتحقق بالبذل. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الباذل واحداً أو متعدداً. وإذا عرض عليه الحج والتزم بزاده وراحلته ونفقه عياله، وجب عليه الحج. وكذلك لو أعطى مالاً ليصرفه في الحج، وكان كافياً لمصارف ذهابه وإيابه وعياله. ولا فرق في ذلك بين الإباحه والتملك ولا بين بذل العين وثمنها.

(المسألة ٤٤) لو أوصى له بمالٍ ليحج به، وجب عليه الحج بعد موت الموصى إذا كان المال وافياً بمصارف الحج ونفقه عياله. وكذلك لو وقف شخصٌ لمن يحج أو نذر أو أوصى بذلك وبذل له المتولّى أو الناذر أو الوصى، وجب عليه الحج.

(المسألة ٤٥) لا يجب الرجوع إلى الكفايه في الاستطاعة البذليه. نعم، لو كان له مالٌ لا يفي بمصارف

الحجّ، وبُذِلَ له ما يتَمّم ذلك، وجب عليه القبول، ولكن يُعتبر حينئذٍ الرجوع إلى الكفاية.

(المسألة ٤٦) إذا أعطاه مالاً هبةً على أن يحجّ به، لا يجب عليه القبول. وكذا فيما إذا خيّر الوهاب بين الحجّ وعدمه، أو وهبه مالاً دون ذكر الحجّ لا تعييناً ولا تخييراً.

(المسألة ٤٧) ذكرنا في المسألة (٣٤): أن الدين في بعض صورته مانع من وجوب الحجّ، إلّا أنّه في الاستطاعة البذليّة غير مانع من وجوب الحجّ. نعم، إذا كان الدين حالاً وكان الدائن مطالباً والمدين متمكناً من أدائه إن لم يحجّ، لم يجب عليه الحجّ.

(المسألة ٤٨) إذا بُذِلَ مالٌ لجماعه ليحجّ به أحدهم: فإن سبق أحدهم بقبض المال المبدول، سقط التكليف عن الآخرين، ولو ترك الجميع مع تمكّن كلّ واحدٍ منهم من القبض، استقرّ وجوب الحجّ على الجميع.

(المسألة ٤٩) لا يجب بالبذل إلّا الحجّ الذي هو وظيفته على تقدير استطاعته. فلو كانت وظيفته حجّ التمتع، فبذل له حجّ القران أو الأفراد، لم يجب عليه

القبول وبالعكس. وكذا الحال لو بذل لمن حجَّ حجَّه الإسلام. وأما من استقرت عليه حجَّه الإسلام وصار معسراً فبذل له، فيجب عليه الحجَّ. وكذلك من وجب عليه الحجَّ لنذرٍ أو شبهه ولم يتمكن منه.

(المسألة ٥٠) لو بُذِلَ له مالٌ ليحجَّ به فتلف في أثناء الطريق، سقط وجوب الحجَّ. نعم، إذا كان متمكناً من الاستمرار في السفر من ماله، وجب عليه الحجَّ، وأجزاه عن حجَّه الإسلام، إلَّا أنَّ الوجوب حينئذٍ مشروطٌ بالرجوع إلى الكفاية.

(المسألة ٥١) لا يُعتبر في وجوب الحجَّ بالبذل كونه نقداً، فلو وُكِّله على أن يقترض عنه ويحجَّ به، وجب عليه.

(المسألة ٥٢) الظاهر: أنَّ ثمن الهدى على البازل، فلو لم يبذله وبذل بقيته المصارف، لم يجب الحجَّ على المبدول له، إلَّا إذا كان متمكناً من شراءه من ماله. نعم، إذا كان صرف ثمن الهدى فيه موجباً لوقوعه في الحرج لم يجب عليه القبول. وأما الكفارات فالظاهر أنَّها واجبة على المبدول له دون البازل.

(المسألة ٥٣) يجوز الحجّ البدلي عن حجّ الإسلام، ولا يجب الحجّ ثانياً إذا استطاع بعد ذلك.

(المسألة ٥٤) يجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام أو بعده، لكن إذا رجع بعد الدخول في الإحرام، يجب على المبدول له إتمام الحجّ إذا كان مستطيعاً فعلاً، وعلى الباذل ضمان ما صرفه للإتمام. وإذا رجع الباذل في أثناء الطريق، وجبت عليه نفقه عود المبدول له.

(المسألة ٥٥) إذا أعطى من الزكاة من سهم سبيل الله على أن يصرفها في الحجّ وكان فيه مصلحة عامة، وجب عليه الحجّ. وإن أعطى من سهم السادة أو الفقراء من الخمس أو الزكاة وأشترط عليه أن يصرفه في الحجّ، فلا يصحّ الشرط، ولا يجب عليه الحجّ.

(المسألة ٥٦) إذا بُذِل له مالٌ، فحجّ به، ثمّ انكشف أنّه كان مغصوباً، لم يجزئه عن حجّ الإسلام، وللمالك أن يرجع إلى الباذل أو إلى المبدول له. لكنّه إذا رجع إلى المبدول له، فإنّه يرجع إلى الباذل إن كان جاهلاً بالحال،

وإن كان المبذول له عالماً بالحال فلا يجوز له الرجوع إلى البازل.

(المسألة ٥٧) إذا حجَّ عن نفسه مع عدم الاستطاعة أو عن غيره إجازةً أو تبرعاً، لم يجزِ عن حجِّه الإسلام، فيجب عليه الحجُّ إذا استطاع بعد ذلك.

(المسألة ٥٨) إذا اعتقد عدم الاستطاعة، فحجَّ ندباً قاصداً امثال الأمر الفعلى، ثم بان أنه كان مستطيعاً، أجزاءه ذلك، ولا يجب عليه الحجُّ ثانياً.

(المسألة ٥٩) لا يشترط إذن الزوج لزوجته في الحجِّ إذا كانت مستطيعه، ولا يجوز له منعها من الحجِّ الواجب عليها. نعم، يجوز له منعها من الخروج في أول الوقت مع سعة الوقت. والمطلقة الرجعية كالزوجه ما دامت في العده.

(المسألة ٦٠) لا يشترط في وجوب الحجِّ على المرأة وجود المحرم لها إذا كانت مأمونه على نفسها. ومع عدم الأمن يلزمها استصحاب محرم لها ولو بأجره إذا تمكنت من ذلك، وإلا لم يجب عليها الحجُّ.

(المسألة ٦١) إذا نذر أن يزور الإمام الحسين عليه السلام في كلِّ عرفه مثلاً واستطاع بعد ذلك، وجب عليه الحجّ، وانحلَّ نذره، وكذلك كلُّ نذر يزاحم الحجّ.

(المسألة ٦٢) يجب على المستطيع الحجّ بنفسه إذا كان متمكناً من ذلك، ولا يجزى عنه حجّ غيره تبرّعاً أو بإجاره.

(المسألة ٦٣) إذا استقرّ عليه الحجّ ولم يتمكّن من الحجّ بنفسه لمرضٍ أو حصرٍ أو هرمٍ أو كان ذلك حرجاً عليه، ولم يرج تمكّنه من الحجّ بعد ذلك من دون حرج، وجبت عليه الاستنابه. وكذلك من كان موسراً ولم يتمكّن من المباشره أو كانت حرجيه. ووجوب الاستنابه كوجوب الحجّ فوري.

(المسألة ٦٤) إذا حجّ النائب عمّن لم يتمكّن من المباشره، فمات المنوب عنه مع بقاء العذر، أجزأه حجّ النائب وإن كان الحجّ مستقراً عليه. وأمّا إذا اتّفق ارتفاع العذر قبل الموت، فالأحوط أن يحجّ هو بنفسه عند التمكن. وإذا كان قد ارتفع العذر بعد أن أحرم النائب،

وجب على المنوب عنه الحج مباشرة، ولا يجب على النائب إتمام الحج.

(المسألة ٦٥) إذا لم يتمكن المعذور من الاستنابه، سقط الوجوب، ولكن يجب القضاء عنه بعد موته إن كان الحج مستقراً عليه، وإلا لم يجب. ولو أمكنه الاستنابه ولم يستنب حتى مات، وجب القضاء عنه.

(المسألة ٦٦) إذا وجبت الاستنابه ولم يستنب، ولكن تبرع عنه متبرع، لم يجزئه ذلك، ووجبت عليه الاستنابه.

(المسألة ٦٧) يكفي في الاستنابه الاستنابه من الميقات، ولا تجب الاستنابه من البلد.

(المسألة ٦٨) من استقر عليه الحج إذا مات بعد الإحرام في الحرم، أجزاءه عن حجه الإسلام: سواء كان موته في حج الأفراد أو القران أو التمتع. وإذا كان موته في أثناء عمره التمتع، أجزاءه عن حجه أيضاً، ولا يجب القضاء عنه. وإن مات قبل ذلك، وجب القضاء حتى إذا كان موته بعد الإحرام وقبل دخول الحرم أو بعد الدخول

فى الحرم بدون إحرام. والظاهر اختصاص الحكم بحجّه الإسلام، فلا يجرى فى الحجّ الواجب بالنذر أو الإفساد، بل لا يجرى فى العمره المفردة أيضاً، فلا يحكم بالإجزاء فى شىءٍ من ذلك. ومن مات بعد الإحرام مع عدم استقرار الحجّ عليه: فإن كان موته بعد دخوله الحرم، فلا إشكال فى إجزائه عن حجّه الإسلام. وأمّا إذا كان قبل ذلك فالظاهر وجوب القضاء عنه أيضاً.

(المسأله ٦٩) إذا أسلم الكافر المستطيع، وجب عليه الحجّ. وأمّا لو زالت الاستطاعه ثم أسلم، فلا يجب عليه.

(المسأله ٧٠) المرتدّ يجب عليه الحجّ، لكن لا يصحّ منه حال ارتداده. فإن تاب صحّ منه وإن كان مرتدّاً فطريّاً على الأقوى.

(المسأله ٧١) إذا حجّ المخالف ثم استبصر، لا تجب عليه إعادته الحجّ، إذا كان ما أتى به صحيحاً فى مذهبه وإن لم يكن صحيحاً فى مذهبنا.

(المسأله ٧٢) إذا وجب الحجّ وأهمل المكلف فى أدائه حتى زالت الاستطاعه، وجب الإتيان به بأى وجه

تمكّن ولو متسكعاً، ما لم يبلغ حدّ العسر والحرج. وإذا مات، وجب القضاء من تركته، ويصحّ التبرّع عنه بعد موته من دون أجره.

الوصيّة بالحجّ

(المسألة ٧٣) تجب الوصيّة على من استقرّت عليه حجّة الإسلام وقرب منه الموت، فإن مات تقضى من أصل التركة وإن لم يوص بذلك. وكذلك إن أوصى بها ولم يقيدّها بالثلث، وإن قيدّها بالثلث: فإن وفى الثلث بها، وجب إخراجها منه، وتقدّم على سائر الوصايا، وإن لم يف الثلث بها، لزم تميمها من الأصل.

(المسألة ٧٤) من مات وعليه حجّة الإسلام وكان له عند شخصٍ وديعة، واحتمل أنّ الورثة لا يؤدّونها إن رُدّ المال إليهم، وجب عليه أن يحجّ بها عنه. فإذا زاد المال عن أجره الحجّ، رُدّ الزائد إلى الورثة. ولا فرق بين أن يحجّ الودعي بنفسه أو يستأجر شخصاً آخر. ويلحق بالوديعة كلّ مالٍ للميت عند شخصٍ بعاريه أو إجاره أو

غصبٍ أو دينٍ أو غير ذلك.

(المسألة ٧٥) من مات وعليه حجّ الإسلام وكان عليه دينٌ وخمسٌ وزكاهٌ وقصرت التركة: فإن كان المال المتعلق به الخمس أو الزكاه موجوداً بعينه، لزم تقديمهما، وإن كانا في الذمّة، تقدّم الحجّ عليهما، كما يتقدّم على الدين.

(المسألة ٧٦) من مات وعليه حجّ الإسلام، لم يجز لورثته التصرف في تركته قبل استيجار الحجّ: سواء كان مصرف الحجّ مستغرقاً للتركة أم لم يكن مستغرقاً على الأحوط. نعم، إذا كانت التركة واسعة جداً والتزم الوارث بأدائه، جاز له التصرف في التركة، كما هو الحال في الدين.

(المسألة ٧٧) من مات وعليه حجّ الإسلام ولم تكن تركته وافيةً بمصارفها، وجب صرفها في الدين أو الخمس أو الزكاه إن كان عليه شيءٌ من ذلك، وإلا فهي للورثة، ولا يجب عليهم تميمها من مالهم لاستيجار الحجّ.

(المسألة ٧٨) من مات وعليه حجّة الإسلام، لا يجب الاستيجار عنه من بلده، بل يكفي الاستيجار عنه من الميقات، بل من أقرب المواقيت إلى مكّه إن أمكن، وإلّا فمن الأقرب فالأقرب. والأحوط الأولى الاستيجار من البلد إذا وسع المال، لكن الزائد عن أجره الميقات لا يحسب على الصغار من الورثة.

(المسألة ٧٩) من مات وعليه حجّة الإسلام، تجب المبادره إلى الاستيجار عنه فى سنه موته. فلو لم يمكن الاستيجار فى تلك السنه من الميقات، لزم الاستيجار من البلد، ويخرج بدل الإيجار من الأصل، ولا يجوز التأخير إلى السنه القادمه ولو مع العلم بإمكان الاستيجار فيها من الميقات.

(المسألة ٨٠) من مات وعليه حجّة الإسلام، إذا لم يوجد من يُستأجر عنه إلّا بأكثر من أجره المثل، يجب الاستيجار عنه، ويخرج من الأصل، ولا يجوز التأخير إلى السنه القادمه توفيراً على الورثة وإن كان فيهم الصغار.

(المسألة ٨١) من مات وأقرّ بعض ورثته بأنّ عليه

حجّه الإسلام وأنكره الآخرون، فالظاهر أنّه يجب على المقرّ الاستيجار للحجّ إذا كانت حصّيته تكفى للحجّ. وإذا لم تفِ بتمامها بمصرف الحجّ، لم يجب عليه الاستيجار بتتميمه من ماله الشخصى.

(المسألة ٨٢) من مات وعليه حجّه الإسلام، وتبرع متبرّع بالحجّ، لم يجب على الورثة الاستيجار عنه، بل يرجع بدل الاستيجار إلى الورثة. نعم، إذا أوصى الميت بإخراج حجّه الإسلام من ثلثه، لم يرجع بدله إلى الورثة، بل يصرف فى وجوه الخير أو يتصدّق به عنه.

(المسألة ٨٣) من مات وعليه حجّه الإسلام وأوصى بالاستيجار من بلده، وجب ذلك، ولكن الزائد على أجره الميقات يخرج من الثلث. ولو أوصى بالحجّ ولم يعين شيئاً، اكتفى بالاستيجار من الميقات، إلّا إذا كانت هناك قرينه على إرادته الاستيجار من البلد، كما إذا عيّن مبلغاً يناسب الحجّ من البلد.

(المسألة ٨٤) إذا أوصى بالحجّ البلدى، واستأجر الوصى أو الوارث من الميقات، بطلت الإجاره إن كانت

الإجاره من مال الميِّت، ولكن تفرغ ذمّه الميِّت بعمل الأجير.

(المسأله ٨٥) إذا أوصى بالحجّ البلدى من غير بلده، كما إذا أوصى أن يستأجر من مشهد وهو من أهالى طهران، وجب العمل بالوصيّه، ويخرج الزائد على أجره الميقات من الثلث.

(المسأله ٨٦) إذا أوصى بالاستيجار عنه لحجّه الإسلام، وعيّن الأجره، لزم العمل بها، وتخرج من الأصل إن لم تزد على أجره مثل الميقاتيه، وإلّا كان الزائد من الثلث، إلّا إذا كان الورثه غير صغارٍ وأجازوا الإخراج من الأصل.

(المسأله ٨٧) إذا أوصى بالحجّ بمالٍ معيّنٍ وعلم الوصى أنّ المال الموصى به فيه خمسٌ أو زكاهٌ، وجب عليه إخراجهُ أوّلاً، وصرف الباقي فى الحجّ. فإن لم يفِ الباقي بمصارفه، لزم تتميمه من أصل التركه، إن كان الموصى به حجّه الإسلام أو الحجّ النذرى أو الإفسادى، وإلّا صرف الباقي فى وجوه الخير.

(المسألة ٨٨) إذا وجب الاستيجار للحج عن الميت بوصيه أو بغير وصيه، وأهمل من يجب عليه الاستيجار، فتلف المال، ضمنه. ويجب عليه الاستيجار من ماله.

(المسألة ٨٩) إذا علم استقرار الحج على الميت وشك في أدائه، وجب القضاء عنه، ويخرج من أصل المال.

(المسألة ٩٠) لا تبرأ ذمة الميت بمجرد الاستيجار، فلو علم أن الأجير لم يحج لعذر أو بدونه، وجب الاستيجار ثانياً، ويخرج من الأصل. وإن أمكن استرداد الأجره من الأجير، تعين ذلك إذا كانت الأجره من مال الميت.

(المسألة ٩١) إذا تعدد الأجراء، فالأحوط وجوباً استيجار أقلهم أجره، إذا كانت الإجاره من مال الميت.

(المسألة ٩٢) العبره في وجوب الاستيجار من البلد أو الميقات بتقليد الميت أو اجتهاده، لا بتقليد الوارث أو اجتهاده. فلو كان الميت يعتقد وجوب الحج البلدي، والوارث يعتقد جواز الاستيجار من الميقات، لزم على

الوارث الاستيجار من البلد.

(المسألة ٩٣) إذا كانت على الميِّت حجّه الإسلام ولم تكن له تركه، لم يجب الاستيجار عنه على الوارث. نعم، يُستحبّ ذلك.

(المسألة ٩٤) إذا أوصى الميِّت بالحجّ: فإن علم أنّ الموصى به هو حجّه الإسلام، أخرج من أصل التركة، إلّا إذا عيّن إخراجاً من الثلث. وأمّا إذا علم أنّ الموصى به غير حجّه الإسلام أو شكّ في ذلك، فإنّه يخرج من الثلث.

(المسألة ٩٥) إذا أوصى بالحجّ وعيّن شخصاً معيّنًا، لزم العمل بالوصيه، فإن لم يقبل إلّا بأزيد من أجره المثل، أخرج الزائد من الثلث. فإن لم يمكن ذلك أيضاً، أُستؤجر غيره بأجره المثل.

(المسألة ٩٦) إذا أوصى بالحجّ وعيّن أجره لا- يرغب فيها أحد، كما إذا كانت أقلّ من المتعارف، فإن كان الموصى به حجّه الإسلام أو الحجّ النذري أو الإفسادي، لزم تميمها من أصل التركة. وإن كان الموصى به غير حجّه الإسلام أو حجّ النذر أو الإفسادي، بطلت الوصيه،

وتصرف الأجره فى وجوه الخير والبر.

(المسأله ٩٧) إذا باع داره بمبلغ واشترط على المشتري أن يصرفه فى الحج عنه بعد موته، كان الثمن من التركة. فإن كان الحج حجه الإسلام أو حج واجب آخر، لزم الشرط، ووجب صرفه فى أجره الحج إن لم يزد على أجره المثل، وإلا فالزائد يخرج من الثلث. وإن كان الحج غير واجب، لزم الشرط أيضاً، ويخرج تمامه من الثلث. وإن لم يف الثلث، لم يلزم الشرط فى المقدار الزائد.

(المسأله ٩٨) إذا صالحه على داره مثلاً على أن يحج عنه بعد موته، صح ولزم، وخرجت الدار عن ملك المصالح الشارط، ولا تحسب من التركة وإن كان الحج نديباً، ولا يشملها حكم الوصيه. وكذلك الحال إذا ملكه داره بشرط أن يبيعها ويصرف ثمنها فى الحج عنه بعد موته، فجميع ذلك صحيح لازم وإن كان العمل المشروط عليه نديباً، ولا يكون للوارث حينئذ حق فى الدار. ولو تخلف المشروط عليه عن العمل بالشرط، انتقل الخيار

إلى الوارث، وليس له اسقاط هذا الخيار الذى هو حقٌ للميت، ولا يثبت الخيار للحاكم الشرعى. وبعد فسخه يصرف المال فيما شرط على المفسوخ عليه، فإن زاد شيئاً صرف في وجوه الخير.

(المسألة ٩٩) لو مات الوصى، ولم يعلم أنه استأجر للحج قبل موته، وجب الاستيجار من التركة، فيما إذا كان الموصى به حجّه الإسلام أو حجّ واجبٍ آخر ومن الثلث إذا كان غيره. وإذا كان المال قد قبضه الوصى وكان موجوداً، أخذ. وإن احتمل أن الوصى قد استأجر من مال نفسه، وتملك ذلك بدلاً عما أعطاه وإن لم يكن المال موجوداً، فلا ضمان على الوصى؛ لاحتمال تلفه عنده بلا تفريط.

(المسألة ١٠٠) إذا تلف المال في يد الوصى بلا تفريط، لم يضمه، ووجب الاستيجار من بقيته التركة، إذا كان الموصى به حجّه الإسلام أو غيره من الحجّ الواجب، ومن بقيته الثلث إن كان غيره. فإن كانت البقية موزعة على الورثة، استرجع منهم بدل الإيجار بالنسبة.

وكذلك الحال إن أُستؤجر أحدٌ للحجّ ومات قبل الإتيان بالعمل ولم يكن له تركه، أو لم يمكن الأخذ من تركه.

(المسألة ١٠١) إذا تلف المال في يد الوصى قبل الاستيجار، ولم يعلم أنّ التلف كان عن تفيّرٍ، لم يجز تغريم الوصى.

(المسألة ١٠٢) إذا أوصى بمقدارٍ من المال لغير حجّه الإسلام، واحتمل أنّه زائدٌ على ثلثه، لم يجز صرف جميعه.

أحكام النيابة

(المسألة ١٠٣) يُعتبر في النائب أمورٌ:

الأول: البلوغ، فلا- يجزى حجّ الصبي عن غيره في حجّه الإسلام وغيرها في الحجّ الواجب وإن كان مميّزاً، بل صحّه نيابته في المندوب بإذن الولي محلّ إشكالٍ كذلك.

الثاني: العقل، فلا تجزى استنابه المجنون: سواء في ذلك ما إذا كان جنونه مطبقاً أم أدوارياً، إذا كان العمل

دور جنونه. وأمّا السفية فلا بأس بنيابته.

الثالث: الإيمان، فلا عبره بنيابه غير المؤمن وإن أتى بالعمل على طبق مذهبنا.

الرابع: أن لا يكون النائب مشغول الذمه بحجّ واجب عليه في عام النيايه إذا تنجز الوجوب عليه، ولا بأس فيما إذا كان جاهلاً بالوجوب أو غافلاً عنه. وهذا الشرط شرط في صحه الإجاره، لا في صحه الحجّ، فلو حجّ والحاله هذه، برئت ذمه المنوب عنه، ولكنّه لا يستحقّ الأجره المسماه، بل يستحقّ أجره المثل.

(المسأله ١٠٤) يُعتبر في فراغ ذمه المنوب عنه إحراز عمل النائب والإتيان به صحيحاً، فلا بدّ من معرفته بأعمال الحجّ وأحكامه وإن كان ذلك بإرشاد غيره عند كلّ عملٍ، كما لا بدّ من الوثوق به، وإن لم يكن عادلاً.

(المسأله ١٠٥) لا بأس بنيابه المملوك عن الحرّ، إذا كان بإذن مولاه.

(المسأله ١٠٦) لا بأس بالنيابه عن الصبي المميّز، كما لا بأس بالنيابه عن المجنون، بل يجب الاستيجار

عنه إذا استقرّ عليه الحجّ في حال إفاقة ومات مجنوناً.

(المسألة ١٠٧) لا تشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه، فتصحّ نيابه الرجل عن المرأة، وبالعكس.

(المسألة ١٠٨) لا بأس باستنابه الصروره عن الصروره وغير الصروره: سواء كان النائب أو المنوب عنه رجلاً- أو امرأه. نعم، المشهور أنه يكره استنابه الصروره، ولاسيما إذا كان النائب امرأه والمنوب عنه رجلاً. ويُستثنى من ذلك صورتان:

الأولى: ما إذا كان المنوب عنه رجلاً حياً ولم يتمكن من حجّه الإسلام والنائب الرجل الصروره.

الثانية: ما إذا كان المنوب عنه رجلاً ميتاً والنائب صروره.

(المسألة ١٠٩) يُشترط في المنوب عنه الإسلام، فلا- تصحّ نيابه عن الكافر، فلو مات الكافر مستطيحاً وكان الوارث مسلماً، لم يجب عليه الاستيجار للحجّ عنه. والناصب كالكافر، إلّا أنّه يجوز لولده المؤمن أن ينوب عنه في الحجّ.

(المسألة ١١٠) لا بأس بالنيابة عن الحي في الحجّ المندوب تبرعاً عنه كان أو بإجاره، وكذلك في الحجّ الواجب إذا كان معذوراً عن الإتيان بالعمل مباشرة، على ما تقدّم، ولا تجوز النيابة عن الحي في غير ذلك. وأمّا النيابة عن الميت فهي جائزة مطلقاً: سواء كانت بإجاره أو تبرّع، وسواء كان الحجّ واجباً أو مندوباً.

(المسألة ١١١) يُعتبر في صحّح النيابة تعيين المنوب عنه بوجه من وجوه التعيين، ولا يُشترط ذكر اسمه، كما يُعتبر فيها قصد النيابة.

(المسألة ١١٢) كما تصحّح النيابة بالتبرّع وبالإجاره، تصحّح بالجعل وبالشرط في ضمن العقد ونحو ذلك.

(المسألة ١١٣) من كان معذوراً في ترك بعض الأعمال أو في عدم الإتيان به على الوجه الكامل، لا يجوز استيجاره، بل لو تبرّع المعذور وناب عن غيره، يشكل الاكتفاء بعمله. نعم، إذا كان معذوراً في ارتكاب ما يحرم على المحرم، كمن اضطرّ إلى التظليل، فلا بأس باستيجاره واستنابته. ولا بأس لمن دخل مكّه بعمره

مفرده أن ينوب عن غيره لحجّ التمتع، مع العلم أنه لا يستطيع الإحرام إلّا من أدنى الحلّ، كما لا بأس بنيابه النساء أو غيرهنّ ممّن تجوز لهم الإفاضة من المزدلفه قبل طلوع الفجر، والرمى ليلاً للحجّ عن الرجل أو المرأه.

(المسأله ١١٤) إذا مات النائب قبل أن يحرم، لم تبرا ذمه المنوب عنه، فتجب الاستنابه عنه ثانيه فيما تجب الاستنابه فيه. وإن مات بعد الإحرام، فكذلك إذا كان موته قبل دخول الحرم على الأظهر. ولا فرق في ذلك بين حجّه الإسلام وغيرها، ولا بين أن تكون النيابة بأجره أو بتبرّع.

(المسأله ١١٥) إذا مات الأجير بعد الإحرام ودخول الحرم، استحقّ تمام الأجره، إذا كان أجيراً على تفرّغ ذمه الميت. وأما إذا كان أجيراً على الإتيان بالأعمال فيستحقّ الأجره بنسبه ما أتى به. وإن مات قبل الإحرام أو بعده وقبل دخول الحرم، لم يستحقّ شيئاً. نعم، إذا كانت المقدمات داخله في الإجاره، استحقّ من الأجره بقدر ما أتى به منها.

(المسألة ١١٦) إذا أستأجر للحجّ البلدى ولم يعين الطريق، كان الأجير مخيراً فى ذلك. وإذا عيّن طريقاً، لم يجز العدول عنه إلى غيره. فإن عدل وأتى بالأعمال: فإن كان اعتبار الطريق فى الإجاره على نحو الشرطيّه دون الجزئيّه، استحقّ الأجير تمام الأجره، وكان للمستأجر خيار الفسخ، فإن فسخ يرجع إلى أجره المثل. وإن كان اعتباره على نحو الجزئيّه، كان للمستأجر الفسخ أيضاً، فإن لم يفسخ، استحقّ من الأجره المسمّاه بمقدار عمله، ويسقط بمقدار المخالفه.

(المسألة ١١٧) إذا أجر نفسه للحجّ عن شخصٍ مباشره فى سنهٍ معيّنه، لم تصحّ إجارته عن شخصٍ آخر فى تلك السنه مباشره أيضاً. وتصحّ الإجارتان مع اختلاف السنتين، أو مع عدم تقيّد إحدى الإجارتين أو كليتهما بالمباشره.

(المسألة ١١٨) إذا أجر نفسه للحجّ فى سنهٍ معيّنه، لم يجز له التأخير ولا التقديم، ولكنّه لو قدّم أو أخر، برئت ذمّه المنوب عنه، ولا يستحقّ الأجره إذا كان

التقديم أو التأخير بغير رضا المستأجر. هذا في صورته تعيين الوقت على نحو التقييد. وأمّا إذا كانت الإجاره على نفس الحجّ مشروطاً بشرط الوقت المعين إذا تخلف، فإنّ للمستأجر حقّ الفسخ، وللأجير أجره المثل، وإذا لم يفسخ، فللأجير تمام الأجره المسماة.

(المسألة ١١٩) إذا صدّ الأجير أو أحصر، فلم يتمكّن من الإتيان بالأعمال، كان حكمه حكم الحاجّ عن نفسه، ويأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى، وانفسخت الإجاره إذا كانت مقيدةً بتلك السنه، ويبقى الحجّ في ذمته إذا لم تكن مقيدة بها. وإذا جاء ببعض الأعمال قبل الصدّ أو الحصر، فقد مرّ بيان حكم استحقاقه للأجره في المسألة (١١٦).

(المسألة ١٢٠) إذا أتى النائب بما يوجب الكفّاره، فهي من ماله: سواء كانت النيابة بإجاره أو بتبرّع.

(المسألة ١٢١) إذا استأجره للحجّ بأجره معينه، فقصرت الأجره عن مصارفه، لم يجب على المستأجر تميمها، كما أنّها إذا زادت عنها، لم يكن له استرداد

(المسألة ١٢٢) إذا استأجره للحجّ الواجب أو المندوب، فأفسد الأجير حجّه بالجماع قبل المشعر، وجب عليه إتمامه، وأجرأ المنوب عنه، وعليه الحجّ من قابلٍ وكفّاره بدنه. والظاهر أنّه يستحقّ الأجره وإن لم يحجّ من قابلٍ لعذرٍ أو لغير عذرٍ. وتجرى هذه الأحكام في المتبرّع أيضاً، غير أنّه لا يستحقّ الأجره.

(المسألة ١٢٣) الأجير وإن كان يملك الأجره بالعقد، ولكن لا يجب تسليمها إليه إلّا بعد العمل، إذا لم يشترط التعجيل، ولكن الظاهر جواز مطالبه الأجير للحجّ الأجره قبل العمل؛ وذلك من جهه القرينه على اشتراط ذلك؛ فإنّ الغالب أنّ الأجير لا يتمكّن من الذهاب إلى الحجّ أو الإتيان بالأعمال قبل أخذ الأجره.

(المسألة ١٢٤) إذا آجر نفسه للحجّ، فليس له أن يستأجر غيره إلّا مع إذن المستأجر.

(المسألة ١٢٥) إذا استأجر شخصاً لحجّ التمتع مع سعه الوقت، واتّفق أنّ الوقت قد ضاق، فعُدل الأجير عن

عمره التمتع إلى حجّ الأفراد، وأتى بعمره مفرده بعده، فالأحوط عدم براءة ذمّه المنوب عنه، ولا يستحقّ الأجير الأجره إذا كانت الإجاره على نفس الأعمال. نعم، إذا كانت الإجاره على تفرّغ ذمّه الميت بشكلٍ مطلقٍ، استحقها.

(المسأله ١٢٦) لا بأس بنيابه شخصٍ عن جماعه في الحجّ المندوب. وأمّا الواجب فلا يجوز فيه نيابه الواحد عن اثنين وما زاد، إلّا إذا كان وجوبه عليهما أو عليهم على نحو الشركه، كما إذا نذر شخصان أن يشتركا كلُّ منهما مع الآخر في الاستيجار في الحجّ، فحينئذٍ يجوز لهما أن يستأجرا شخصاً واحداً للنيابه عنهما.

(المسأله ١٢٧) لا بأس بنيابه جماعه في عامٍ واحدٍ عن شخصٍ واحدٍ ميّتٍ أو حيٍّ، تبرّعاً أو بالإجاره، فيما إذا كان الحجّ مندوباً. وكذلك في الحجّ الواجب فيما إذا كان متعدداً، كما إذا كان على الميت أو الحي حجّان واجبان بنذرٍ مثلاً، أو كان أحدهما حجّه الإسلام وكان الآخر واجباً بالنذر، فيجوز حينئذٍ استيجار شخصين

أحدهما لواجبٍ والآخر لآخر. وكذلك يجوز استيجار شخصين عن واحدٍ أحدهما للحجّ الواجب والآخر للمندوب، بل لا يبعد استيجار شخصين لواجبٍ واحدٍ، كحجّه الإسلام من باب الاحتياط؛ لاحتمال نقصان حجّ أحدهما.

(المسألة ١٢٨) الطواف مستحبٌّ في نفسه، فتجوز النيابة فيه عن الميت، وكذا عن الحي إذا كان غائباً عن مكّه أو حاضراً فيها ولم يتمكن من الطواف مباشرةً.

(المسألة ١٢٩) لا بأس للنائب بعد فراغه من أعمال الحجّ النيابي أن يأتي بالعمرة المفردة عن نفسه أو عن غيره، كما لا بأس أن يطوف عن نفسه أو عن غيره.

الحجّ المندوب

(المسألة ١٣٠) يستحبّ لمن يمكنه الحجّ أن يحجّ وإن لم يكن مستطيعاً، أو أتى بحجّه الإسلام، ويستحبّ تكراره في كلّ سنه لمن يتمكن من ذلك.

(المسألة ١٣١) يستحبّ تيّه العود إلى الحجّ حين

الخروج من مكّه.

(المسأله ١٣٢) يستحبّ إحجاج من لا استطاعه له، كما يستحبّ الاستقراض للحجّ إذا كان واثقاً بالوفاء بعد ذلك، ويستحبّ كثره الإنفاق فى الحجّ.

(المسأله ١٣٣) يستحبّ إعطاء الزكاه لمن لا يستطيع الحجّ ليحجّ بها.

(المسأله ١٣٤) يُشترط فى حجّ المرأه إذن الزوج إذا كان الحجّ مندوباً، وكذلك المعتدّه بالعدّه الرجعيه، ولا يُعتبر ذلك فى البائنه وفى عدّه الوفاه.

أقسام العمره

(المسأله ١٣٥) العمره كالحجّ، فقد تكون واجبه، وقد تكون مندوبه، وقد تكون مفرده، وقد تكون متمتعاً بها.

(المسأله ١٣٦) تجب العمره كالحجّ على كلّ متطيعٍ واجدٍ للشرائط، ووجوبها كوجوب الحجّ فورى، فمن استطاع لها ولو لم يستطع للحجّ، وجبت عليه. نعم،

الظاهر عدم وجوبها على من كانت وظيفته حجّ التمتع، ولم يكن مستطيعاً ولكنّه استطاع لها، وعليه فلا تجب على الأجير للحجّ بعد فراغه من عمل النيايه، وإن كان مستطيعاً من الإتيان بالعمره المفرده، لكن الإتيان بها أحوط. وأمّا من أتى بحجّ التمتع فلا يجب عليه الإتيان بالعمره المفرده جزمًا.

(المسأله ١٣٧) يُستحبّ الإتيان بالعمره المفرده مكرراً، والأولى الإتيان بها في كلّ شهرٍ، والأظهر جواز الإتيان بعمرتين: الأولى في آخر الشهر والثانيه في بدايه الشهر الآخر. وكذلك يجوز الإتيان بعمرتين في شهرٍ واحدٍ على أن لا يكون بينهما أقلّ من عشره أيام. هذا في صورته كون العمرتين عن نفسه. نعم، يجوز بلا إشكالٍ أن يأتي بعمرتين في شهرٍ واحدٍ: إحداهما عن نفسه والأخرى عن الغير، وكذلك إذا كانتا عن الغير، وكذا إذا كانت إحداهما عمره التمتع والأخرى عمره مفرده، وبالعكس. فمن اعتمر بعمره مفرده، جاز له الإتيان بعمره التمتع بعدها ولو كانت في نفس الشهر، وكذلك الحال في

الإتيان بالعمرة المفردة بعد الفراغ من أعمال الحجّ. نعم، لا يجوز الإتيان بالعمرة المفردة بين عمره التمتع والحجّ.

(المسألة ١٣٨) كما تجب العمرة المفردة بالاستطاعة، كذلك تجب بالنذر أو العهد أو اليمين أو غير ذلك.

(المسألة ١٣٩) تشترك العمرة المفردة مع عمره التمتع في أعمالها، وسيأتي بيان ذلك، وتفترق عنها في أمور:

(١) أنّ العمرة المفردة يجب لها طواف النساء، ولا يجب ذلك في عمره التمتع.

(٢) أنّ عمره التمتع لا تقع إلّا في أشهر الحجّ، وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة، وتصحّ العمرة المفردة في جميع الشهور، وأفضلها شهر رجب، وبعده شهر رمضان.

(٣) ينحصر الخروج عن الإحرام في عمره التمتع في التقصير فقط، ولكن الخروج عن الإحرام في العمرة المفردة قد يكون بالتقصير، وقد يكون بالحلق.

(٤) يجب أن تقع عمره التمتع والحجّ في سنه

واحد، على ما يأتي، ولا يجب في العمره المفردة، فمن وجب عليه حجّ الإفراد والعمره المفردة، جاز له أن يأتي بالحجّ في سنه، والعمره في سنه أخرى.

(٥) من جامع في العمره المفردة عالماً عامداً قبل الفراغ من السعي، فسدت عمرته بلا إشكال، ووجبت عليه الإعادة بأن يبقى في مكّه إلى الشهر القادم، فيعيدها فيه. وأمّا من جامع في عمره التمتع ففي فساد عمرته إشكالاً، والأحوط إعادته، ثمّ الإعادة قبل الحجّ إن أمكن ذلك، وإلّا انقلب حجّه إلى الإفراد، ويأتي بالعمره بعد ذلك، والأحوط إعادته الحجّ في العام القابل.

(المسألة ١٤٠) يجوز الإحرام للعمره المفردة من نفس المواقيت التي يحرم منها لعمره التمتع، وسيأتي بيانها. وإذا كان المكلف في مكّه وأراد الإتيان بالعمره المفردة، جاز له أن يخرج من الحرم ويحرم، ولا- يجب عليه الرجوع إلى المواقيت والإحرام منها. والأولى أن يكون إحرامه من الحديبيّه أو الجعرانه أو التنعيم، ويأتي بيان موضع كلّ واحدٍ من هذه الأماكن التي هي أسماء

لأماكن فى أطراف مكّه.

(المسأله ١٤١) تجب العمرة المفردة لمن أراد أن يدخل مكّه؛ فإنّه لا يجوز الدخول فيها إلّا محرماً. ويُستثنى من ذلك من يتكرّر منه الدخول والخروج: كالخطّاب والحشّاش ونحوهما. وكذلك من خرج من مكّه بعد إتمامه أعمال الحجّ أو بعد عمره المفردة، فإنّه يجوز له العود إليها من دون إحرامٍ قبل مضى الشهر الذى أذى نسكه فيه، ويأتى حكم الخارج من مكّه بعد عمره التمتعّ وقبل الحجّ.

(المسأله ١٤٢) من أتى بعمره مفردة فى أشهر الحجّ وبقى اتّفاقاً فى مكّه إلى أوان الحجّ، جاز له أن يجعلها عمره التمتعّ، ويأتى بالحجّ ولا فرق فى ذلك بين الحجّ الواجب والمندوب.

أقسام الحجّ

(المسأله ١٤٣) أقسام الحجّ ثلاثة: ١- حجّ التمتعّ. ٢- حجّ الأفراد. ٣- حجّ القران.

أما حجّ التمتع فهو فرض من كان البعد بين وطنه والمسجد الحرام أكثر من ستّة عشر فرسخاً.

وأما حجّ الإفراد والقران فهما فرض من كان أهله حاضري مكه المكرمه وأطرافها، بأن يكون البعد بين وطنه والمسجد الحرام أقلّ من ستّة عشر فرسخاً.

وتختصّ هذه الرساله ببيان أحكام حجّ التمتع؛ لأنه محلّ ابتلاء الأخوه المؤمنين. ونظراً لتبدل حجّ بعضهم من حجّ التمتع إلى الإفراد، وجدنا أنه لا بدّ لنا من بيان كيفيه حجّ الإفراد بشكلٍ مختصر، وكذا حجّ القران.

(المسأله ١٤٤) لا بأس للبعيد _ أي: من حجّه حجّ التمتع _ أن يحجّ حجّ الإفراد أو القران ندباً، كما لا بأس للحاضر أن يحجّ حجّ التمتع ندباً، ولا يجوز ذلك في الفريضة، فلا يجزى حجّ التمتع عمّن وظيفته الإفراد أو القران، وكذلك العكس. نعم، قد تنقلب وظيفه المتمتع إلى الإفراد، كما سيأتي.

(المسأله ١٤٥) إذا أقام البعيد في مكّه: فإن كانت إقامته بعد استطاعته ووجوب الحجّ عليه، وجب عليه

حجّ التمتع. وأما إذا كانت الاستطاعة بعد إقامته في مكّه، فيجب عليه حجّ الإفراد أو القران بعد الدخول في السنه الثالثه. وأما إذا استطاع قبل ذلك، فيجب عليه حجّ التمتع. هذا إذا كانت إقامته بقصد المجاوره، أى: يقيم مدّه مجاوراً لبيت الله الحرام. وأما إذا كان بقصد التوطنّ فله صورتان:

(١) إذا كان من البدايه قاصداً للتوطنّ في مكّه، فوظيفته حجّ الإفراد أو القران: دخل في السنه الثالثه أم لم يدخل.

(٢) إذا نوى التوطنّ بعد فتره من إقامته، فإذا كانت الاستطاعة قبل قصد التوطنّ وقبل الدخول في السنه الثالثه من الإقامة، فيجب عليه حجّ التمتع. وأما إذا كانت الاستطاعة بعد قصد التوطنّ، فيجب عليه حجّ الإفراد أو القران: دخل في السنه الثالثه أم لم يدخل. وكذلك الحال فيمن قصد التوطنّ في غير مكّه من الأماكن التي يكون البعد بينها وبين المسجد الحرام أقلّ من ستّه عشر فرسخاً.

(المسأله ١٤٦) إذا أقام في مكّه وكانت استطاعته

فى بلده، أو استطاع فى مكّه قبل انقلاب فرضه إلى حجّ الإفراد أو القران، فالأحوط أن يخرج إلى ميقات أهل بلده. وإذا لم يتمكن، فيحرم من أدنى الحلّ، ولكلّ أهل بلدٍ ميقاتٌ يأتى بيانه إن شاء الله.

حجّ التمتع

(المسألة ١٤٧) يتألف هذا الحجّ من عبادتين تُسمّى أولاهما بالعمرة، والثانية بالحجّ، وقد يُطلق حجّ التمتع على الجزء الثانى منهما، ويجب الإتيان بالعمرة فيه قبل الحجّ.

أعمال عمره التمتع

(المسألة ١٤٨) تجب فى عمره التمتع خمسة أمور:

الأول: الإحرام من أحد المواقيت، وستعرف تفصيلها.

الثانى: الطواف حول البيت.

الثالث: صلاه ركعتى الطواف.

الرابع: السعى بين الصفا والمروه.

الخامس: التقصير، وهو أخذ شيءٍ من الشعر أو الظفر. فإذا أتى المكلف بهذه الأعمال الخمسه، خرج من إحرامه، وحلت له الأمور التي كانت قد حرمت عليه بسبب الإحرام.

(المسألة ١٤٩) يجب على المكلف أن يتهيأ لأداء وظائف الحج فيما إذا قرب منه اليوم التاسع من ذى الحجة الحرام.

أعمال حج التمتع

واجبات الحج ثلاثة عشر، وهي كما يلي:

(١) الإحرام من مكّة، على تفصيل يأتي.

(٢) الوقوف في عرفات بعد مضي ساعه من ظهر اليوم التاسع، أو من نفس الظهر من ذى الحجة الحرام إلى المغرب، وتقع عرفات على بُعد أربعة فراسخ من مكّة القديمة.

(٣) الوقوف في مزدلفة (المشعر الحرام) يوم العيد

الأضحى من الفجر إلى طلوع الشمس، وتقع المزدلفه بين عرفات ومكة.

(٤) رمى جمرة العقبة في منى يوم العيد، ومنى على بُعد فرسخٍ واحدٍ من مكة تقريباً.

(٥) النحر أو ذبح في منى يوم العيد.

(٦) الحلق أو أخذ شيءٍ من الشعر أو الظفر في منى، وبذلك يحلّ له ما حرّم عليه من جهة الإحرام ما عدا الطيب والنساء، بل الصيد على الأحوط.

(٧) طواف الزيارة بعد الرجوع إلى مكة.

(٨) صلاة ركعتي الطواف.

(٩) السعي بين الصفا والمروة، وبذلك يحلّ الطيب أيضاً.

(١٠) طواف النساء.

(١١) صلاة ركعتي طواف النساء، وبذلك تحلّ النساء أيضاً.

(١٢) المبيت في منى ليلة الحادى عشر وليله الثانى

عشر، بل ليله الثالث عشر فى بعض الصور، كما سيأتى.

(١٣) رمى الجمار الثلاث (الأولى والوسطى والعقبه) فى اليوم الحادى عشر والثانى عشر، بل فى اليوم الثالث عشر أيضاً، فيما إذا بات المكلف فى منى على الأحوط.

شرايط حج التمتع

(المسأله ١٥٠) يُشترط فى حج التمتع أمور:

(١) التيه: بأن يقصد الإتيان بحج التمتع بعنوانه، فلو نوى غيره أو تردّد فى نيته، لم يصحّ حجّه.

(٢) أن يكون مجموع العمره والحجّ فى أشهر الحجّ (شوّال وذى القعدة وذى الحجه) فلو أتى بجزءٍ من العمره قبل دخول شوّال، لم تصحّ العمره.

(٣) أن يكون الحجّ والعمره فى سنه واحده، فلو أتى بالعمره وأخر الحجّ إلى السنه القادمه، لم يصحّ التمتع. ولا فرق فى ذلك بين أن يقيم فى مكّه إلى السنه القادمه، أو أن يرجع إلى أهله ثم يعود إليها، كما لا فرق بين أن

يحلّ من إحرامه بالتقصير، وأن يبقى محرماً إلى السنه القادمه.

(٤) أن يكون إحرام الحجّ من نفس مكّه مع الاختيار، وأفضل مواضعه مقام إبراهيم أو حجر إسماعيل، وإذا لم يمكنه الإحرام من نفس مكّه، أحرم من أى موضع يتمكّن منه.

(٥) أن يؤدّى مجموع الحجّ والعمره شخصاً واحداً عن شخصٍ واحدٍ، فلو استؤجر اثنان لحجّ التمتع عن الميت أو الحى: أحدهما لعمرته والآخر لحجّه، لم يصحّ ذلك، وكذلك لو حجّ شخصٌ وجعل عمرته عن واحدٍ وحجّه عن آخر.

(المسأله ١٥١) إذا فرغ المكلف من أعمال عمره التمتع، وجب عليه الإتيان بأعمال الحجّ، ولا يجوز له الخروج من مكّه لغير الحجّ، إلّا أن يكون خروجه لحاجهٍ ولم يخف فوات أعمال الحجّ، فيجب حينئذٍ أن يحرم للحجّ من مكّه، ويخرج لحاجته، ثم يلزمه أن يرجع إلى مكّه بذلك الإحرام، ويذهب منها إلى عرفات. وإذا لم

يتمكّن من الرجوع إلى مكّه، ذهب إلى عرفات من مكانه. وكذلك لا يجوز لمن أتى بعمره التمتع أن يترك الحج اختياراً ولو كان استجابياً. نعم، إذا لم يتمكّن من الحج، فالأحوط أن يجعلها عمره مفردة ويأتي بطواف النساء.

(المسألة ١٥٢) كما لا يجوز للتمتع الخروج من مكّه بعد إتمام عمرته، كذلك لا يجوز له الخروج منها في أثناء العمره، فلو علم المكلف قبل دخوله مكّه باحتياجه إلى الخروج منها، كما هو شأن الحملداريه، فله أن يحرم أولاً بالعمره المفردة لدخول مكّه، فيقضى أعمالها، ثم يخرج لقضاء حوائجه، ويحرم ثانياً لعمره التمتع. ولا يُعتبر في صحته مضي شهر من عمرته الأولى، كما مرّ.

(المسألة ١٥٣) إنّما يحرم الخروج من مكّه بعد الفراغ من أعمال العمره أو أثنائها إلى محلّ آخر، ولا بأس بالخروج إلى أطرافها وتوابعها، وعليه فلا بأس للحاج أن يكون منزله خارج البلد، ويرجع إلى منزله أثناء العمره أو بعد الفراغ منها.

(المسأله ١٥٤) إذا خرج من مكّه بعد الفراغ من أعمال العمرة من دون إحرامٍ وتجاوز المواقيت، ففيه صورتان:

الأولى: أن يكون رجوعه قبل مضي شهرٍ من عمرته، ففي هذه الصورة يلزمه الرجوع إلى مكّه بدون إحرامٍ، فيحرم منها للحجّ، ويخرج إلى عرفات.

الثانية: أن يكون رجوعه بعد مضي شهرٍ من عمرته، ففي هذه الصورة تلزمه إعادة العمرة.

(المسأله ١٥٥) من كانت وظيفته حجّ التمتع، لم يجز له العدول لغيره من الأفراد أو القران. ويُستثنى من ذلك من دخل في عمره التمتع، ثم ضاق وقته، فلم يتمكن من إتمامها وإدراك الحجّ، فإنه يعدل ببيته إلى حجّ الأفراد، ويأتي بالعمرة المفردة بعد الحجّ. وحدّ الضيق المسوّغ لذلك خوف فوات الركن من الوقوف الاختياري.

ومثال ذلك ما إذا دخل صبيحه اليوم التاسع من ذي الحجّه محرماً لعمرة التمتع، وبعد ذلك تبين له أنه إذا أتم

العمرة وأعمالها، لا- يستطيع أن يصل إلى عرفات ظهر ذلك اليوم أو بعده بساعه، ففي مثل هذه الحالة يعدل بتيته إلى حجّ الأفراد، ويذهب إلى عرفات، وبعد إتمام الحجّ يأتي بالعمرة المفردة.

(المسألة ١٥٦) إذا علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحجّ قبل أن يدخل في العمرة، لم يجز له العدول من البدايه، بل وجب عليه تأخير الحجّ إلى السنه القادمه.

(المسألة ١٥٧) إذا أحرم لعمرة التمتع في سعه الوقت، وأخر الطواف والسعي متعمداً إلى زمانٍ لا يمكن الإتيان فيه بهما وإدراك الحجّ، لم تبطل عمرته، ويجوز له العدول إلى الأفراد على الأظهر. لكن الأحوط أن يعدل إليه ويتمها بقصد الأعم من حجّ الأفراد والعمرة المفردة.

حجّ الأفراد

حجّ الأفراد عملٌ مستقلٌّ في نفسه واجبٌ على من يكون الفاصل بين منزله وبين المسجد الحرام أقلّ من

سنة عشر فرسخاً، وفيما إذا تمكّن مثل هذا المكلف من العمره المفردة وجبت عليه بنحو الاستقلال أيضاً. وعليه فإذا تمكّن من أحدهما دون الآخر، وجب عليه ما يتمكّن منه خاصّة. وإذا تمكّن من أحدهما في زمانٍ ومن الآخر في زمانٍ آخر، وجب عليه القيام بما تقتضيه وظيفته في كلّ وقتٍ. وإذا تمكّن منها في وقتٍ واحدٍ، وجب عليه حينئذٍ الإتيان بهما، والمشهور بين الفقهاء في هذه الصورة وجوب تقديم الحجّ على العمره المفردة، وهو أحوط.

(المسألة ١٥٨) يشترك حجّ الأفراد مع حجّ التمتع في جميع أعماله، ويفترق عنه في أمور:

الأول: أنّه لا يُعتبر اتصال العمره بالحجّ في حجّ الأفراد ولا وقوعهما في سنةٍ واحدةٍ، ويُعتبر ذلك في حجّ التمتع، كما مرّ.

الثاني: أنّه لا يُعتبر النحر أو الذبح في حجّ الأفراد، ويُعتبر ذلك في حجّ التمتع، كما مرّ.

الثالث: أنّه يجوز تقديم الطواف والسعى على

الوقوفين في حجّ الإفراد مع الاختيار، ولا يجوز ذلك في حجّ التمتع.

الرابع: أنه إحرام حجّ الإفراد من أحد المواقيت الآتية، وأمّا الإحرام لحجّ التمتع فيكون من مكّة.

الخامس: أنه لا يجب تقديم عمره على الحجّ في حجّ الإفراد، ويجب ذلك في حجّ التمتع.

السادس: أنه يجوز بعد الإحرام لحجّ الإفراد الطواف المندوب، ولا يجوز ذلك في حجّ التمتع على الأحوط وجوباً.

(المسألة ١٥٩) إذا أحرّم لحجّ الإفراد ندباً، جاز له أن يعدل إلى عمره التمتع، إلّا فيما إذا لبى بعد السعى، فليس له العدول حينئذٍ على التمتع.

(المسألة ١٦٠) إذا أحرّم لحجّ الإفراد ودخل مكّة، جاز له أن يطوف بالبيت ندباً، ولكن يجب عليه التلبية بعد الفراغ من صلاه الطواف على الأحوط.

حجّ القرآن

(المسألة ١٦١) يتّحد حجّ القرآن مع حجّ الأفراد في جميع الجهات، غير أنّ المكلف يصحب معه الهدى وقت الإحرام في حجّ القرآن، وبذلك يجب الهدى عليه. والإحرام في هذا القسم من الحجّ كما يكون بالتلبيه، كذلك يكون بالإشعار أو التقليد. وإذا أحرّم لحجّ القرآن، لم يجز له العدول إلى حجّ التمتع.

توضيح: قلنا: إنّّه لا بدّ لمن أراد حجّ القرآن من اصطحاب الهدى معه، فيجب حينئذٍ أن يعلم الهدى. فإن كان بدنه يشقّ سنامه، وإذا كان شاء يشقّ أذنه، أو يلطّخ رأسه ورقبته وإليته بلونٍ مشعراً بأنّه الهدى، أو وضع جرسٍ في رقبته أو شيءٍ آخر يقلّده إياه، وبهذا التعليم يكتفى في الإحرام عن التلبيه.

مواقيت الإحرام

إشاره

هناك أماكن خصّصتها الشريعة الإسلاميّه المطهّره للإحرام منها، ويجب أن يكون الإحرام من تلك

الأماكن، ويُسمّى كلُّ منها ميقاتاً، وهي عشرة:

١_ مسجد الشجرة

ويقع قريباً من المدينة المنورة، وهو ميقات أهل المدينة وكلّ من أراد الحجّ عن طريق المدينة، ويجوز الإحرام من خارج المسجد محاذياً له من اليسار أو اليمين، والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمكان.

(المسألة ١٦٢) لا يجوز تأخير الإحرام من مسجد الشجرة إلى الجحفة، إلّا لضروره من مرضٍ أو ضعفٍ أو غيرها من الموانع.

٢_ وادى العقيق

وهو ميقات أهل العراق ونجد وكلّ من مرّ عليه من غيرهم، وهذا الميقات له أجزاء ثلاثه:

(المسلخ): وهو اسمٌ لأوله.

(الغمرة): وهو اسمٌ لوسطه.

(ذات عرق): وهو اسمٌ لآخره.

والأحوط الأولى أن يحرم المكلف قبل أن يصل ذات عرقٍ، فيما إذا لم تمنعه عن ذلك تقيةٌ أو مرضٌ.

(المسألة ١٦٣) يجوز الإحرام في حال التقية قبل ذات عرقٍ سرّاً من غير نزع الثياب إلى ذات عرقٍ، فإذا وصل ذات عرقٍ، نزع ثيابه ولبس ثوبى الإحرام هناك.

٣_ الجحفة

وهى ميقات أهل الشام ومصر والمغرب وكلّ من يمرّ عليها من غيرهم، إذا لم يحرم من الميقات السابق عليها.

٤_ يللم

وهو ميقات أهل اليمن وكلّ من يمرّ عليه من ذلك الطريق، ويللم اسمٌ لجبلٍ.

٥_ قرن المنازل

وهو ميقات أهل الطائف وكلّ من يمرّ من ذلك

٦_ مَكَّة

أى: مَكَّة المكرَّمه القديمه فى زمان النبى صلى الله عليه و آله التى حدَّها من عقبه المدنين إلى ذى طوى، بل يكفى غير القديمه.

٧_ المنزل الذى يسكنه المكلف

وهو ميقات من كان منزله دون الميقات إلى مَكَّة، فإنَّه يجوز له الإحرام من منزله، ولا يلزم عليه الرجوع إلى أحد المواقيت.

٨_ الجعرانه

وهى ميقات أهل مَكَّة فى حجّ القران أو الإفراد، وفى حكمهم من جاور مَكَّة بعد السننتين؛ فإنَّه بمنزله أهلها. وأما قبل ذلك فحكمه ما تقدّم فى المسأله (١٤٦).

٩_ محاذاه مسجد الشجره

من أقام بالمدينه شهراً تقريباً أو أكثر وهو يريد الحجّ، ثمّ بدا له أن يخرج في غير طريق المدينه، وسار سته أميالٍ، كان محاذياً للمسجد، فيحرم من محلّ المحاذاه. وفي التعدّي عن محاذاه مسجد الشجره إلى محاذاه غيره من المواقيت بل عن خصوص المورد المذكور إشكال، بل الظاهر عدم التعدّي إذا كان الفصل كثيراً.

١٠_ أدنى الحلّ

وهو ميقات العمره المفرده بعد حجّ القران أو الإفراد، بل لكلّ عمره مفرده لمن كان بمكّه وأراد الإتيان بها، والأفضل أن يكون من الحديبيّه أو الجعرانه أو التنعيم، وهذه أسماءً لأماكن قريبه من مكّه.

أحكام المواقيت

(المسأله ١٦٤) لا يجوز الإحرام قبل الميقات، ولا يكفى المرور عليه محرماً، بل لابدّ من الإحرام من نفس

الميقات. ويُستثنى من ذلك مردان.

الأول: أن ينذر الإحرام قبل الميقات؛ فإنه يصحّ، ولا يلزمه التحديد في الميقات، ولا المرور عليه، بل يجوز له الذهاب إلى مكّه عن طريق لا- يمرّ بشيءٍ من المواقيت. ولا- فرق في ذلك بين الحجّ الواجب والمندوب والعمرة المفردة. نعم، إذا كان إحرامه للحجّ، فلا بدّ أن يكون إحرامه في أشهر الحجّ، كما تقدّم.

الثاني: إذا قصد العمرة المفردة في رجب، وخشى عدم إدراكها إذا أّخر الإحرام إلى الميقات، جاز له الإحرام قبل الميقات، وتُحسب له عمره رجب وإن أتى ببقية الأعمال في شعبان. ولا فرق في ذلك بين العمرة الواجبة والمندوبة.

(المسألة ١٦٥) يجب على المكلف اليقين بوصوله إلى الميقات والإحرام منه، أو أن يستند في ذلك إلى اطمئنانٍ أو حجّةٍ شرعيّة، ولا يجوز له الإحرام مع الشكّ في الوصول إلى الميقات.

(المسألة ١٦٦) لو نذر الإحرام قبل الميقات

وخالف وأحرم من الميقات، لم يبطل إحرامه، ووجبت عليه كفّاره مخالفة النذر، إذا كان متعمداً.

(المسألة ١٦٧) كما لا يجوز تقديم الإحرام على الميقات، لا يجوز تأخيره عنه، فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة أو دخول مكة أن يتجاوز الميقات اختياراً إلا محرماً، حتى إذا كان أمامه ميقات آخر، فلو تجاوزه وجب العود إليه مع الإمكان.

(المسألة ١٦٨) إذا ترك المكلف الإحرام من الميقات عن علم وعمدٍ حتى تجاوزه، ففي المسألة صور:

الأولى: أن يتمكن من الرجوع إلى الميقات، ففي هذه الصورة يجب عليه الرجوع والإحرام منه: سواء أكان رجوعه من داخل الحرم، أم كان من خارجه، فإن أتى بذلك، صح عمله من دون إشكال.

الثانية: أن يكون المكلف في الحرم، ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات، لكن أمكنه الرجوع إلى خارج الحرم، ففي هذه الصورة يجب عليه الرجوع إلى خارج الحرم والإحرام من هناك.

الثالثة: أن يكون في الحرم، ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات أو إلى خارج الحرم ولو من جهة خوفه فوات الحج، ففي هذه الصورة يلزمه الإحرام من مكانه.

الرابعة: أن يكون خارج الحرم، ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات، ففي هذه الصورة يلزمه الإحرام من مكانه أيضاً. وقد حكم جمع من الفقهاء (رضوان الله عليهم) بفساد عمره في الصور الثلاث الأخيرة، ولكن الصحح فيها لا تخلو من وجه وإن ارتكب المكلف محرماً بترك الإحرام من الميقات. لكن الأحوط وجوباً إعادة الحج عند التمكن منه. وأما إذا لم يأت المكلف بوظيفته في هذه الصور الثلاث وأتى بالعمرة، فلا شك في فساد حجّه.

(المسألة ١٦٩) إذا ترك الإحرام عن نسيانٍ أو إغماءٍ أو ما شاكل ذلك أو تركه عن جهلٍ بالحكم أو جهلٍ بالميقات، فللمسألة صورٌ أربع كسابقتها:

الأولى: أن يتمكن من الرجوع إلى الميقات، فيجب عليه الرجوع والإحرام من هناك.

الثانية: أن يكون في الحرم، ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات، لكن أمكنه الرجوع إلى خارج الحرم، فعليه حينئذ الرجوع إلى الخارج والإحرام منه. والأولى في هذه الصورة الابتعاد عن الحرم بالمقدار الممكن، ثم الإحرام من هناك.

الثالثة: أن يكون في الحرم، ولم يمكنه الرجوع إلى الخارج، فعليه في هذه الصورة أن يحرم من مكانه وإن كان قد دخل مكّه.

الرابعة: أن يكون خارج الحرم، ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات، فعليه في هذه الصورة أن يحرم من مكانه. وفي جميع هذه الصور الأربع يُحكم بصحّه عمل المكلف، إذا قام بما ذكرناه من الوظائف. وفي حكم تارك الإحرام من أحرم قبل الميقات أو بعده ولو كان عن جهلٍ أو نسيانٍ.

(المسألة ١٧٠) إذا تركت الحائض الإحرام من الميقات؛ لجهلها بالحكم إلى أن دخلت الحرم، فعليها كغيرها الرجوع إلى الخارج والإحرام منه، إذا لم تتمكن

من الرجوع إلى الميقات. بل الأحوط لها في هذه الصورة أن تتعد عن الحرم بالمقدار الممكن، ثم تحرم، على أن لا يكون ذلك مستلزماً لفوات الحج. وأما إذا لم يمكنها إنجاز ذلك، فهي وغيرها على حدٍّ سواء، أي: تحرم من الحرم.

(المسألة ١٧١) إذا فسدت عمره، وجبت إعادتها مع التمكن، ومع عدم الإعادة ولو من جهة ضيق الوقت يفسد حجه، وعليه الإعادة في العام القابل.

(المسألة ١٧٢) قال جمع من الفقهاء بصحة عمره فيما إذا أتى المكلف بها من دون إحرام؛ لجهل أو نسيان. ولكن هذا القول لا يخلو من إشكال، والأحوط في هذه الصورة الإعادة على النحو الذي ذكرناه فيما إذا تمكن منها. وهذا الاحتياط لا يترك البتة.

(المسألة ١٧٣) قد تقدّم: أنّ النائي يجب عليه الإحرام لعمرته من أحد المواقيت الخمسة الأولى: فإن كان طريقه منها فلا إشكال، وإن كان طريقه لا يمرّ بها، كما هو الحال في زماننا هذا؛ حيث إنّ الحجاج يردون

جدّه ابتداءً، وهي ظاهراً ليست من المواقيت، فلا يجرى الإحرام منها، فاللزام على الحاجّ حينئذ أن يمضى إلى أحد المواقيت مع الإمكان، أو ينذر الإحرام من بلده، أو من الطريق قبل الوصول إلى جده بمقدارٍ معتدّ به ولو في الطائره، فيحرم محلّ نذره. ويمكن لمن ورد جدّه بغير إحرام أن يمضى إلى (رابغ) التي هي في طريق المدينه المنوّره ويحرم منها بنذرٍ؛ باعتبار أنّه قبل الجحفه التي هي أحد المواقيت. وإن لم يمكن المضى إلى أحد المواقيت، ولم يحرم قبل ذلك بنذرٍ، لزمه الإحرام من جدّه بالنذر، والأحوط حينئذ أن يجدد إحرامه خارج الحرم قبل دخوله فيه.

(المسأله ١٧٤) تقدّم: أنّ المتمتّع يجب عليه أن يحرم لحجّه من مكّه، فلو أحرم من غيرها عالماً عامداً، لم يصحّ إحرامه وإن دخل مكّه محرماً، بل وجب عليه الاستئناف من مكّه مع الإمكان. وفي غير هذه الصوره يبطل حجّه.

(المسأله ١٧٥) إذا نسي المتمتّع الإحرام للحجّ

بمكّه، وجب عليه العود إليها مع الإمكان، وإلّا أحرم من مكانه ولو كان في عرفات. وكذلك حكم الجاهل بالحكم.

(المسألة ١٧٦) لو نسي إحرام الحجّ، ولم يذكر حتّى أتى بجميع أعماله، صحّ حجه، وكذلك الجاهل.

كيفية الإحرام

واجبات الإحرام ثلاثة أمور: التّيه والتلبيه ولبس ثوبي الإحرام.

الأول: التّيه. ومعنى التّيه: أن يقصد الإتيان بما يجب عليه في الحجّ أو العمرة متقرباً به إلى الله تعالى. وإن لم يعلم المكلف به تفصيلاً، وجب عليه قصد الإتيان به إجمالاً، واللازم عليه التعلّم من الرسائل العمليّة أو ممن يثق به من المعلمين. فلو أحرم من غير قصد، بطل إحرامه. ويُعتبر في التّيه أمورٌ:

١_ القربه، كغير الإحرام من العبادات.

٢_ أن تكون مقارنَةً للشروع فيه.

٣_ تعيين أنّ الإحرام للعمرة أو للحجّ، وأنّ الحجّ تمعّن أو قراناً أو إفراداً، وأنّه لنفسه أو لغيره، وأنّه حجّه الإسلام أو الحجّ النذرى أو الواجب بالإنفساد أو الندبى. فلو نوى الإحرام من غير تعيين، بطل إحرامه.

(المسألة ١٧٧) لا يُعتبر فى صحه التلّفظ ولا الإخطار بالبال، بل يكفى الداعى، كما فى غير الإحرام من العبادات.

(المسألة ١٧٨) لا يُعتبر فى صحه الإحرام العزم على ترك محرّماته حدوداً وبقاءً، إلّا الجماع والاستمنااء. فلو عزم من أوّل الإحرام فى الحجّ على أن يجماع زوجته أو يستمنى قبل الوقوف بالمزدلفه، أو تردّد فى ذلك، بطل إحرامه على وجه. وأمّا لو عزم على الترك من أوّل الأمر ولم يستمرّ عزمه: بأن نوى بعد تحقّق الإحرام الإتيان بشىءٍ منها، لم يبطل إحرامه.

الثانى: التلبيه. وصورتها أن يقول: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. والأحوط الأولى إضافه هذه الجملة: إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لا شَرِيكَ لَكَ

لَبَّيْكَ. ويجوز إضافته: (لَكَ) بعد كلمه: (وَالْمُلْكُ): بأن يقول: وَالْمُلْكُ لَكَ. والتلبيه الكامله: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ.

(المسأله ١٧٩) على المكلف أن يتعلم ألفاظ التلبيه ويحسن أداءها بصوره صحيحه، كتكبيره الإحرام فى الصلاه ولو كان ذلك من جهه تلقينه تلك الألفاظ من قبل شخصٍ آخر. فإذا لم يتعلم تلك الألفاظ ولم يتيسر له التلقين، يجب عليه التلطف بالميسور منها. والأحوط فى هذه الصوره الجمع بين الإتيان بالمقدار الذى يتمكن منه والإتيان بترجمتها والاستنابه لذلك.

(المسأله ١٨٠) الأخرس يشير إلى التلبيه بإصبعه مع تحريك لسانه، والأولى أن يجمع بينها وبين الاستنابه.

(المسأله ١٨١) الصبى غير المميز يُلَبَّى عنه.

(المسأله ١٨٢) لا ينعقد إحرام حج التمتع وإحرام عمرته وإحرام حج الأفراد وإحرام العمره المفرده إلّا بالتلبيه. وأما حج القران فكما يتحقق إحرامه بالتلبيه،

فكذلك يتحقق بالإشعار أو التقليد. والإشعار مختص بالبدن، والتقليد مشترك بين البدن وغيرها من أنواع الهدى. والأولى الجمع بين الإشعار والتقليد في البدن، والأحوط التلبيه على القارن، وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد. ثم إن الإشعار هو شق السنم الأيمن: بأن يقوم المحرم من الجانب الأيسر من الهدى، ويشق سنمه من الجانب الأيمن، ويلطخ صفحته بدمه. والتقليد هو أن يعلق في رقبته نعلًا خلقاً قد صلى فيها.

(المسألة ١٨٣) لا يُشترط الطهاره عن الحدث الأصغر والأكبر في صحه الإحرام، فيصح الإحرام من المحدث بالأصغر أو الأكبر، كالجنب والحائض والنفساء وغيرهم.

(المسألة ١٨٤) التلبيه بمنزله تكبيره الإحرام في الصلاه، فلا يتحقق الإحرام إلّا بها أو بالإشعار أو التقليد لخصوص القارن. فلو نوى الإحرام ولبس الثوبين وارتكب شيئاً من المحرمات قبل التلبيه وتحقق الإحرام، لم يأنم، وليس عليه كفارة.

(المسألة ١٨٥) الأفضل لمن حجَّ عن طريق المدينة تأخير التلبية إلى البيداء (وهي على بُعد ميلٍ من ذى الحليفة من طرف مكَّة) ولمن حجَّ عن طريقٍ آخر تأخيرها إلى أن يمشى قليلاً، ولمن حجَّ من مكَّة تأخيرها إلى الرقطاء (وهي موضع يسمَّى مدعى قبل الردم). ولكن الأحوط التعجيل بها مطلقاً، ويُؤخَّر الجهر بها إلى المواضع المذكورة.

(المسألة ١٨٦) يجب على من اعتمر عمره التمتع قطع التلبية عند مشاهدته موضع بيوت مكَّة القديمه، ولمن اعتمر عمره مفردةً قطعها عند دخول الحرم إذا جاء من خارج الحرم، وعند مشاهدته الكعبة إن كان قد خرج من مكَّة لإحرامها، ولمن حجَّ بأيِّ نوعٍ من أنواع الحجِّ قطعها عند الزوال من يوم عرفه.

(المسألة ١٨٧) إذا شكَّ بعد لبس الثوبين وقبل التجاوز من الميقات في أنه قد أتى بالتلبية أم لا، بنى على عدم الإتيان ولتبي. وإذا شكَّ بعد الإتيان بالتلبية أنه أتى بها صحيحةً أم لا، بنى على الصحه.

الثالث: لبس الثوبين بعد التجرد عمياً يجب على المحرم اجتنابه، فيأترز بأحدهما ويرتدى بالآخر. ويُستثنى من ذلك الصبيان، فيجوز تأخير تجريدهم إلى فسخ.

(المسألة ١٨٨) لبس الثوبين للمحرم واجبٌ تعبدى، وليس شرطاً فى تحقّق الإحرام على الأظهر. والأحوط أن يكون لبسهما على النحو المتعارف.

(المسألة ١٨٩) يُعتبر فى الإزار أن يكون ساتراً من السرّه إلى الركبه، كما يُعتبر فى الرداء أن يكون ساتراً للمنكبين. والأحوط كون اللبس قبل التّيه والتّليه، فلو قدّمها عليه، أعادها بعده.

(المسألة ١٩٠) لو أحرم فى قميصٍ جاهلاً أو ناسياً، نزعه وصحّ إحرامه، بل الأظهر صحّحه إحرامه حتّى إذا أحرم فيه عالماً عامداً. وأمّا إذا لبسه بعد الإحرام، فلا إشكال فى صحّحه إحرامه، ولكن يلزمه شقّه وإخراجه من تحت.

(المسألة ١٩١) لا بأس بالزيادة على الثوبين ابتداء الإحرام وبعده؛ للتحفظ من البرد أو الحرّ أو لغير ذلك.

(المسأله ١٩٢) يُعتبر فى الثوبين ما يُعتبر فى لباس المصلّى من الشروط، فىلزم أن لا يكونا من الحرير الخالص، ولا من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، ولا من المذهب. كما تُعتبر الطهاره. نعم، لا بأس بتنجّسهما بنجاسه معفوّه عنها فى الصلاه.

(المسأله ١٩٣) يلزم فى الإزار أن يكون ساتراً للبشره، غير حاكّك عنها، والأحوط اعتبار ذلك فى الرداء أيضاً.

(المسأله ١٩٤) الأحوط فى الثوبين أن يكونا من المنسوج، وأن لا يكونا من قبيل الجلد والملبّد.

(المسأله ١٩٥) يجب لبس ثوبى الإحرام على الرجال بعد نزع المخيط، بل الأحوط ذلك للنساء دون نزع المخيط، لكن يجوز لهنّ نزعهما بعد عقد الإحرام والاقتصار على ثيابهنّ المتعارفه الواجده للشرائط.

(المسأله ١٩٦) إنّ حرمة لبس الحرير وإن كانت تختصّ بالرجال، ولا- يحرم لبسه على النساء، إلّا أنّه لا- يجوز للمرأه أن يكون ثوبها من الحرير، والأحوط أن لا

تلبس شيئاً من الحرير الخالص في جميع أحوال الإحرام.

(المسألة ١٩٧) إذا تنجس أحد الثوبين أو كلاهما بعد التلبس بالإحرام، فالأحوط المبادره إلى التبديل أو التطهير.

(المسألة ١٩٨) لا تجب الاستداه في لباس الإحرام، فلا بأس بإلقائه عن متنه؛ لضروره أو غير ضروره، كما لا بأس بتبديله، على أن يكون البدل واجداً للشرائط.

تروك الإحرام

إشاره

قلنا فيما سبق: إن الإحرام يتحقق بالتلبيه أو الإشعار أو التقليد، ولا ينعقد الإحرام بدونهما وإن حصلت منه تيه الإحرام. فإذا أحرمت المكلف، حرمت عليه أمور، وهي خمسة وعشرون كما يلي:

١_ الصيد البرى.

٢_ مجامعه النساء.

٣_ تقييل النساء.

٤_ لمس المرأه.

٥_ النظر إلى المرأه.

٦_ الاستمنااء.

٧_ عقد النكاح.

٨_ استعمال الطيب.

٩_ لبس المخيط على الرجال.

١٠_ التكلحل.

١١_ النظر إلى المرآه.

١٢_ لبس الخف والجورب.

١٣_ الكذب والسب.

١٤_ المجادلله.

١٥_ قتل القمل ونحوه من الحشرات التي تكون على الجسد.

١٦_ التريين.

١٧_ الإدهان.

١٨_ إزاله الشعر من البدن.

١٩_ ستر الرأس للرجال، وكذا الارتماس فى الماء

حَتَّى عَلَى النِّسَاءِ.

٢٠_ ستر الوجه للنساء.

٢١_ التظليل للرجال.

٢٢_ إخراج الدم من البدن.

٢٣_ تقليم الأظافر.

٢٤_ قلع السن.

٢٥_ حمل السلاح.

١_ الصيد البري

إشاره

(المسأله ١٩٩) لا يجوز للمحرم _ سواء كان في الحلّ أو الحرم _ صيد الحيوان البري أو قتله، سواء كان محلّ الأكل أم لا. ولا يجوز له قتل الحيوان البري وإن تأهّل بعد صيده، ولا يجوز صيد الحرم مطلقاً وإن كان الصائد محللاً.

(المسأله ٢٠٠) كما يحرم على المحرم صيد الحيوان البري، كذلك تحرم عليه الإعانه على صيده ولو بالإشاره. ولا فرق في حرمه الإعانه بين أن يكون الصائد

محرمًا أو محلًا.

(المسألة ٢٠١) لا- يجوز للمحرم إمساك الصيد البري والاحتفاظ به وإن كان اصطياده له قبل إحرامه، ولا يجوز له أكل لحم الصيد وإن كان الصائد محلًا. ويحرم الصيد الذي ذبحه المحرم على المحل أيضًا، وكذلك ما ذبحه المحل في الحرم. والجراد ملحق بالحيوان البري، فيحرم صيده وإمساكه وأكله.

(المسألة ٢٠٢) الحكم المذكور يختص بالحيوان البري. وأما صيد البحر كالسمك فلا بأس به. والمقصود من البحري ما يعيش في البحر، لا- ما يعيش في البر والبحر؛ فإنه ملحق بالبري. وإذا شك في أنه بري أم بحري، فلا بأس بصيده على الأظهر، كما لا بأس بذبح الحيوانات الأهلية كالديك والبقرة والإبل والغنم.

(المسألة ٢٠٣) فراخ هذه الأقسام الثلاثة من البري والبحري والأهليته وبيضها تابعه للأصول في حكمها.

(المسألة ٢٠٤) لا يجوز للمحرم قتل السباع، إلّا فيما إذا خيف منها على النفس، وكذلك إذا آذت حمام

الحرم. ولا كفّاره فى قتل السباع حتّى الأسد على الأظهر، بلا فرق بين ما جاز قتلها وما لم يجز.

(المسألة ٢٠٥) يجوز للمحرم أن يقتل الأفعى والثعبان الأسود وكلّ حيّه سوء والعقرب والفأر، ولا كفّاره فى قتلها.

(المسألة ٢٠٦) لا بأس للمحرم أن يرمى الغراب والحدأة، ولا كفّاره لو أصابهما الرمى وقتلها.

كفّارات الصيد

(المسألة ٢٠٧) فى قتل النعامه بدنّه، وفى قتل بقره الوحش بقره، وفى قتل حمار الوحش بدنّه أو بقره، وفى قتل الظبى والأرنب شاء، وكذلك فى الثعلب على الأحوط.

(المسألة ٢٠٨) من أصاب شيئاً من الصيد: فإن كان فداءه بدنّه ولم يجدها، فعليه إطعام ستين مسكيناً، لكلّ مسكين مدّ. فإن لم يقدر، صام ثمانية عشر يوماً. وإن كان فداؤه بقره ولم يجدها، فليطعم ثلاثين مسكيناً، فإن لم

يقدر صام تسعه أيام. وإن كان فداؤه شاةً ولم يجدها، فليطعم عشرة مساكين، فإن لم يقدر صام ثلاثة أيام.

(المسألة ٢٠٩) إذا قتل المحرم حمامةً ونحوها في خارج الحرم، فعليه شاةٌ وفي فرخها حملٌ أو جدى، وفي كسر بيضها درهمٌ على الأحوط. وإذا قتلها المحلّ في الحرم، فعليه درهمٌ، وفي فرخها نصف درهم، وفي بيضها ربه. وإذا قتلها المحرم في الحرم، فعليه الجمع بين الكفّارتين، وكذلك في قتل الفرخ وكسر البيض. وحكم البيض إذا تحرّك فيه الفرخ حكم الفرخ.

(المسألة ٢١٠) في قتل القطاه والحجل والدراج ونظيرها حملٌ قد فطم من اللبن وأكل من العلف. وفي العصفور والقبره والصعوه مدٌّ من الطعام على المشهور، والأحوط فيها حمل فطيم. وفي قتل جرّاده واحدهٍ تمرّةٌ وفي أكثر من واحدهٍ كفٌّ من الطعام، وفي الكثير شاةٌ.

(المسألة ٢١١) في قتل اليربوع والقنفذ والضبّ وما أشبهها جدى. وفي قتل العظايه كفٌّ من الطعام.

(المسألة ٢١٢) في قتل الزنبور متعمداً إطعام شيءٍ

من الطعام، وإذا كان القتل دفعاً لإيذائه فلا شيء عليه.

(المسألة ٢١٣) يجب على المحرم أن ينحرف عن الجاده إذا كان فيها الجراد، فإن لم يتمكن فلا بأس بقتلها.

(المسألة ٢١٤) لو اشترك جماعة محرمون في قتل صيد، فعلى كل واحدٍ منهم كفارة مستقلة.

(المسألة ٢١٥) كفارة أكل الصيد ككفارة الصيد نفسه، فلو صاده المحرم وأكله، فعليه كفارتان: واحدة للصيد وأخرى لأكل الصيد.

(المسألة ٢١٦) من كان معه صيدٌ ودخل الحرم، يجب عليه إرساله، فإن لم يرسله حتى مات، لزمته الكفارة. بل الأحوط الحكم كذلك فيما إذا صاده وهو محل، ثم أحرم وإن لم يدخل الحرم.

(المسألة ٢١٧) لا فرق في وجوب الكفارة في قتل الصيد وأكله بين العمد والسهو والجهل.

(المسألة ٢١٨) تتكرر الكفارة بتكرر الصيد جهلاً أو نسياناً أو خطأً، وكذلك في العمد إذا كان الصيد من

المحلّ في الحرم أو من المحرم مع تعدّد الإحرام. وأما إذا تكرر الصيد عمداً من المحرم في إحرامٍ واحدٍ، فلا تتعدّد الكفّاره.

٢_ مجامعه النساء

(المسألة ٢١٩) يحرم على المحرم الجماع أثناء عمره المتمتع وأثناء عمره المفرد وأثناء الحجّ وبعده قبل الإتيان بطواف النساء.

(المسألة ٢٢٠) إذا جامع المتمتع أثناء عمرته قُبلاً أو دُبراً عالماً عامداً: فإن كان بعد الفراغ من السعى، لم تفسد عمرته، ووجبت عليه الكفّاره، وهى على الأحوط جزوٌّ، ومع العجر عنه بقرة، ومع العجز عنها شاة. وإن كان قبل الفراغ من السعى، فكفّارته كما تقدم، وبطلان عمرته محلّ إشكالٍ، والأحوط وجوباً إتمامها ثمّ الإعادة قبل الحجّ مع الإمكان. ومع عدمه تبدّل حجّه إلى حجّ الأفراد، ويأتى بعده بعمره مفرد، والأحوط إعادته الحجّ فى العام القابل.

(المسألة ٢٢١) إذا جامع المحرم للحجّ امرأته قبلاً أو دُبْرًا عالمًا عامدًا قبل الوقوف بالمزدلفه، وجبت عليه الكفّاره والإتمام وإعادة الحجّ من قابل: سواء كان الحجّ فرضاً أو نفلاً. وكذلك المرأة إذا كانت محرمةً وعالمهً بالحال ومطّوعهً له على الجماع. ولو كانت المرأة مكرههً على الجماع، لم يفسد حجّها، وتجب على الزوج المكره كفّارتان، ولا شيء على المرأة.

وكفاره الجماع بدنه مع اليسر، ومع العجز عنها شاة. ويجب التفريق بين الرجل والمرأة في حجّتهما وفي المعاده إذا لم يكن معهما ثالثٌ إلى أن يرجعا إلى نفس المحلّ الذي وقع فيه الجماع.

(المسألة ٢٢٢) إذا جامع المحرم امرأته عالمًا عامدًا بعد الوقوف بالمزدلفه: فإن كان ذلك قبل طواف النساء، وجبت عليه الكفّاره على النحو المتقدّم، ولكن لا- يفسد حجّه، ولا- تجب عليه الإعادة. وكذلك إذا كان جماعه قبل الشوط الخامس من طواف النساء. وأمّا إذا كان بعد طواف النساء، فلا كفّاره عليه، وإن كان الأحوط وجوب

الكفّاره.

(المسأله ٢٢٣) من جامع امرأته عالماً عامداً فى العمره المفرده، وجبت عليه الكفّاره على النحو المتقدم، ولا تفسد عمرته إذا كان الجماع بعد السعى. وأمّا إذا كان قبله، فتبطل عمرته أيضاً، ويجب عليه أن يقيم بمكّه إلى شهرٍ آخر، ثم يخرج إلى أحد المواقيت، ويحرم منه للعمره المعاده، والأحوط إتمام العمره الفاسده أيضاً.

(المسأله ٢٢٤) من أحلّ من إحرامه وجامع زوجته المحرمه، وجبت الكفّاره على زوجته، ويغرمها الزوج، والكفّاره بدنه.

(المسأله ٢٢٥) إذا جامع المحرم زوجته جهلاً- أو نسياناً، صحّت عمرته وحجّه، ولا تجب عليه الكفّاره. وهذا الحكم يجرى فى بقيه المحرّمات الآتية التى توجب الكفّاره إذا كان صدوره منه ناشئاً عن جهلٍ أو نسيانٍ. ويُستثنى من ذلك موارد:

١- ما إذا نسى الطواف فى الحجّ وواقع أهله، أو نسى شيئاً من السعى فى عمره التمتع، فأحلّ لاعتقاده الفراغ

من السعى، وما إذا أتى أهله بعد السعى وقبل التقصير جاهلاً بالحكم.

٢_ من أمرّ يده على رأسه أو لحيته عبثاً، فسقطت شعره أو شعرتان.

٣_ ما إذا دهن بدنه عن جهلٍ. ويأتي جميع ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

٣_ تقبيل النساء

(المسألة ٢٢٦) لا يجوز للمحرم تقبيل زوجته عن شهوةٍ، فلو قبلها وخرج منه المنى، فعليه كفّاره بدنه أو جزور، وكذلك إذا لم يخرج منه المنى على الأحوط. وأما إذا لم يكن التقبيل عن شهوةٍ، فكفّارته شاهة.

(المسألة ٢٢٧) إذا قبل الرجل بعد طواف النساء امرأته المحرمة، فالأحوط أن يكفّر بدم شاهة.

٤_ لمس النساء

(المسألة ٢٢٨) لا يجوز للمحرم أن يمسّ زوجته

عن شهوه، فإن فعل ذلك لزمه كفاره شاه. فإذا لم يكن المس عن شهوه، فلا شيء عليه.

٥_ النظر إلى المرأة وملاعتها

(المسألة ٢٢٩) إذا نظر المحرم إلى امرأته بشهوه فخرج منه المنى، لزمته كفاره بدنه. وأما إذا نظر إليها بدون شهوه ولم يخرج منه المنى، فلا شيء عليه. وكذا إذا نظر إليها بدون شهوه وخرج منه المنى، فلا شيء عليه.

(المسألة ٢٣٠) إذا لآعب المحرم امرأته حتى أمنى، لزمته كفاره بدنه. وإذا نظر إلى امرأه أجنبيه عن شهوه أو غير شهوه فأمنى، وجبت عليه الكفاره، وهى بدنه أو جزور على الموسر، وبقرة على المتوسط، وشاة على الفقير. وأما إذا نظر إليها ولو عن شهوه ولم يمن، فإنه وإن كان مرتكباً لمحرماً، إلا أنه لا كفاره عليه.

(المسألة ٢٣١) يجوز استمتاع المحرم من زوجته بغير ما ذكر على الأظهر، إلا أن الأحوط ترك الاستمتاع منها مطلقاً.

٦_ الاستمناء

(المسألة ٢٣٢) إذا عبث المحرم بذكره فأمنى، فحكمه حكم الجماع. وعليه فلو وقع ذلك في إحرام الحج قبل الوقوف بالمزدلفة، فسد حجّه، ولزم إتمامه وإعادةه في العام القادم. كما أنه لو فعل ذلك في عمرته المفردة قبل الفراغ من السعي، بطلت عمرته، ولزمه الإتمام وإعادةه على ما تقدم، الكفّاره أيضاً وكفّاره الاستمناء ككفّاره الجماع. ولو استمنى بغير ذلك كالنظر والخيال وما شاكل ذلك فأمنى، لزمته الكفّاره، ويجب عليه إعادة الحج والعمرة على الأحوط وجوباً.

٧_ عقد النكاح

(المسألة ٢٣٣) يحرم على المحرم التزويج لنفسه أو لغيره: سواء كان ذلك الغير مُحرمًا أو محللاً، وسواء أكان التزويج تزويج دوامٍ أو انقطاعٍ، ويفسد العقد في جميع هذه الصور.

(المسألة ٢٣٤) لو عقد المحرم أو المحلّ للمحرم

على امرأه ودخل بها الزوج، وكان العاقد والزوج عالَمين بالتحريم، يجب على كلِّ منهما كفَّاره بدنه، وكذلك على المرأة إن كانت عالمةً بأنَّ الزواج حال الإحرام حرامٌ.

(المسألة ٢٣٥) يحرم حضور المحرم مجلس العقد والشهادة عليه، بل الأحوط ترك أداء الشهادة على العقد الواقع حال الحلِّ بالنسبة إلى المحرم.

(المسألة ٢٣٦) الأحوط أن لا يتعرَّض المحرم لخطبه النساء. نعم، لا بأس بالرجوع إلى المطلَّقه الرجعيَّة، وكذا شراء الإماء وإن كان شراؤها بقصد الاستمتاع. والأحوط أن لا يقصد بشرائه الاستمتاع حال الإحرام، والأظهر جواز تحليل أمته، وكذا قبوله التحليل.

٨_ استعمال الطيب

(المسألة ٢٣٧) يحرم على المحرم استعمال الطيب من قبيل: الزعفران والعود والمسك والورس والعنبر، بالشَّم والدلك والأكل، وكذلك لبس ما يكون عليه أثرٌ منها. والأحوط الاجتناب عن كلِّ طيبٍ.

(المسألة ٢٣٨) لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة: كالتفاح والسفرجل، ولكن يمسك عن شمها حين الأكل على الأحوط.

(المسألة ٢٣٩) لا- يجب على المحرم أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبة حال سعيه بين الصفا والمروه، إذا كان هناك من يبيع العطور، ولكن الأحوط لزوماً أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبة في غير هذه الحالة. ولا بأس بشم خلوق الكعبه، وهو نوعٌ خاصٌ من العطر.

(المسألة ٢٤٠) إذا استعمل المحرم شيئاً من الروائح الطيبة، فعليه كفّاره شاهٍ على المشهور. ولكن في ثبوت الكفّاره في غير الآكل إشكالٌ، وإن كان الأحوط التكفير.

(المسألة ٢٤١) يحرم على المحرم أن يمسك على أنفه من الروائح الكريهه. نعم، لا بأس بالإسراع في المشى للتخلص من ذلك.

٩_ لبس المخيط للرجال

(المسألة ٢٤٢) يحرم على المحرم أن يلبس القميص والقباء والسروال والثوب المزور مع شدّ أزراره والدرع، وهو كلّ ثوبٍ يمكن أن تدخل فيه اليدين. والأحوط الاجتناب عن كلّ ثوبٍ مخيطٍ، بل الأحوط الاجتناب عن كلّ ثوبٍ يكون مشابهاً للمخيط، كالملبّد الذي تستعمله الرعاة. ويُستثنى من ذلك (الهميان) وهو ما يوضع فيه النقود ويشدّ على الظهر والبطن؛ فإنّ لبسه جائز وإن كان من المخيط. وكذلك لا بأس بالتحزّم بالحزام المخيط الذي يستعمله المبتلى بالفتق حال الضرورة، والأحوط في الثاني الكفّاره. ويجوز للمحرم أن يغطّي بدنه عدا الرأس باللحاف ونحوه من المخيط وقت النوم.

(المسألة ٢٤٣) الأحوط أن لا يعقد الإزار في عنقه، بل لا يعقده مطلقاً ولو بعضه ببعض، ولا بغيره بإبره ونحوها. والأحوط أن لا يعقد الرداء أيضاً، ولا بأس بغيره بالإبره وأمثالها.

(المسألة ٢٤٤) يجوز للنساء لبس المخيط مطلقاً عدا القفازين (وهو لباسٌ خاصٌ يلبس باليدين).

(المسألة ٢٤٥) إذا لبس المحرم متعمداً شيئاً ممياً حرم عليه لبسه، فكفارته شاة. والأحوط لزوم الكفاره عليه ولو كان لبسه للاضطرار.

١٠_الاكتحال

(المسألة ٢٤٦) الاكتحال على صور:

١_ أن يكون بكحلٍ أسود بقصد الزينه، وهذا حرامٌ على المحرم قطعاً، وكفارته شاة على الأحوط.

٢_ أن يكون بكحلٍ أسود مع عدم قصد الزينه.

٣_ أن يكون بكحلٍ غير أسود ولكن بقصد الزينه. والأحوط الاجتناب في هاتين الصورتين، وفي الكحل الأسود الكفاره، خصوصاً إذا كان فيه رائحة طيبة.

٤_ الاكتحال بكحلٍ غير أسود ولا يقصد به الزينه، فلا بأس به، ولا كفاره عليه فيما إذا لم يكن فيه رائحة طيبة.

١١_ النظر فى المرآه

(المسأله ٢٤٧) يحرم على المحرم النظر فى المرآه للزينه، وكفآرته شأه على الأحوط.

وأما إذا كان النظر فيها لغرض آخر غير الزينه كنظر السائق فيها لرؤيه ما خلفه من السيارات، فلا بأس به، ويُستحب لمن نظر فيها تجديد التلبيه. وأما لبس النظآره فلا بأس به للرجل والمرأه إذا لم يكن للزينه، والأفضل الاجتناب عنه. وهذا الحكم لا يجرى فى سائر الأجسام الشفآفه، فلا بأس بالنظر إلى الماء الصافى أو الأجسام الصيقلنيه الأخرى.

١٢_ لبس الخف والجوب

(المسأله ٢٤٨) يحرم على الرجل المحرم لبس الخف والجوب، وكفآره ذلك شأه على الأحوط. ولا بأس بلبسهما للنساء والأحوط الاجتناب عن لبس كل ما يستر تمام ظهر القدم. وإذا لم يتيسر للمحرم نعل أو شبهه ودعت الضروره إلى لبس الخف، فالأحوط خرقة من

ظهر القدم. ولا بأس بستر تمام ظهر القدم من دون لبس.

١٣_ الكذب والسب

(المسألة ٢٤٩) الكذب والسب محرمان في جميع الأحوال، لكن حرمتهما مؤكّدة حال الإحرام. والمراد من الفسوق في قوله تعالى: {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} هو الكذب والسب. وأمّا التفاخر _ وهو إظهار الفخر من حيث الحسب و النسب _ فهو على قسمين:

١_ أن يكون ذلك لإثبات فضيله لنفسه مع استلزام الحطّ من شأن الآخرين، وهذا محرّم في نفسه، وكفّارته الاستغفار.

٢_ أن يكون ذلك لإثبات فضيله لنفسه من دون استلزام إهانته الغير، وهذا لا بأس به، ولا يحرم لا على المحرم ولا على غيره.

١٤_ الجدال

(المسألة ٢٥٠) لا يجوز للمحرم الجدال، وهو قوله:

«والله وبلى والله». والأحوط ترك الحلف حتى بغير هذه الألفاظ.

(المسألة ٢٥١) يُستثنى من حرمة الجدل أمران:

الأول: أن يكون ذلك لضروره تقتضيه من إحقاق حق أو إبطال باطل.

الثاني: أن لا يقصد بذلك الحلف، بل يقصد به أمراً آخر: كإظهار المحبته والتعظيم، كقول القائل: لا والله لا تفعل ذلك.

(المسألة ٢٥٢) لا كفّاره على المجادل فيما إذا كان صادقاً في قوله، ولكنه يستغفر ربه. هذا إذا لم يتجاوز حلفه للمرّه الثانيه، وإلا كان عليه كفّاره شاه. وأمّا إذا كان الجدل عن كذب، فعليه كفّاره شاه للمرّه الأولى، وبقره للمرّه الثانيه، وبدنه للمرّه الثالثه.

١٥_ قتل هوائم الجسد

(المسألة ٢٥٣) لا يجوز للمحرم قتل القمل ولا إلقاؤه من الجسد أو اللباس، وكذلك نقله من مكان إلى

آخر إذا كان المكان الأول أفضل لحفظه. وإذا قتله، فالأحوط التكفير عنه بكف من الطعام للفقير. أمّا البق والبرغوث وأمثالهما، فالأحوط عدم قتلها إذا لم يكن هناك ضررٌ يتوجه منهما على المحرم. وأمّا دفعها فالأظهر عدم جوازه.

١٦_ التزین

(المسألة ٢٥٤) يحرم على المحرم التختّم بقصد الزينه، ولا بأس بذلك بقصد الاستحباب، بل يحرم عليه التزین مطلقاً، وكفّارته شاة على الأحوط.

(المسألة ٢٥٥) يحرم على المحرم استعمال الحناء فيما إذا عدّ زينه خارجاً وإن لم يقصد به التزین. نعم، لا بأس به إذا لم يكن زينه، كما إذا كان لعلاجٍ ونحوه.

(المسألة ٢٥٦) يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلى للزينه، ويُستثنى من ذلك ما كانت تعتاد لبسه قبل إحرامها، ولكنها لا تظهره لزوجها ولا لغيره من الرجال.

١٧_ الإدهان

(المسألة ٢٥٧) لا يجوز للمحرم الإدهان ولو كان بما ليس فيه رائحة طيبة. ويُستثنى من ذلك ما كان لضروره أو علاجٍ.

(المسألة ٢٥٨) كَفَّارُهُ الإدهان شاء، إذا كان عن علمٍ وعمدٍ، وإذا كان عن جهلٍ، فإطعام فقيرٍ على الأحوط في كليهما.

١٨_ إزالة الشعر عن البدن

(المسألة ٢٥٩) لا يجوز للمحرم أن يزيل الشعر عن بدنه أو بدن غيره: سواء كان الغير محرماً متأدياً بذلك أو محلاً. ويُستثنى من ذلك موارد أربعة:

١_ أن يتكاثر القمل على جسد المحرم ويتأذى منه.

٢_ أن تدعو ضروره إلى إزالته، كما إذا أوجبت كثرة الشعر صداعاً أو نحو ذلك.

٣_ أن يكون الشعر نابتاً في أجفان العين ويتألم المحرم بذلك.

٤_ أن ينفصل الشعر من الجسد من غير قصدٍ حين الوضوء أو الإغتسال.

(المسألة ٢٦٠) إذا حلق المحرم رأسه من غير ضروره، فكفّارته شاة. وإذا حلقه لضروره. فكفّارته شاة أو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستّة مساكين، لكل واحدٍ مدّان من الطعام (كيلو ونصف). وإذا نتف المحرم شعره النابت تحت إبطيه، فكفّارته شاة، وكذا إذا نتف أحد إبطيه على الأحوط. وإذا نتف شيئاً من شعر لحيته وغيرها، فعليه أن يطعم مسكيناً بكفٍّ من طعام. ولا كفّاره في حلق المحرم رأس غيره: محرماً كان أم محلاً.

(المسألة ٢٦١) لا بأس بحكّ المحرم رأسه ما لم يسقط الشعر من رأسه وما لم يدمه، وكذلك البدن. وإذا أمرّ المحرم يده على رأسه أو لحيته عبثاً، فسقطت شعره أو شعرتان، فليصدّق بكفٍّ من طعام. وأمّا إذا كان في الوضوء ونحوه، فلا شيء عليه.

١٩_ ستر الرأس للرجال

(المسألة ٢٦٢) لا- يجوز للرجل المحرم ستر رأسه ولو جزءً منه بأيّ ساترٍ كان، حتّى مثل الطين، بل وبحمل شىءٍ عليه على الأحوط. نعم، لا بأس بستره بحبل القربه وكذلك تعصبيه بمنديلٍ ونحوه من جهه الصداع، كما لا يجوز ستر الأذنين.

(المسألة ٢٦٣) يجوز ستر الرأس بشىءٍ من البدن كاليد، والأولى تركه.

(المسألة ٢٦٤) لا- يجوز للمحرم الارتماس فى الماء، وكذلك فى غير الماء على الأحوط. والظاهر أنّه لا فرق فى خصوص هذه المسألة بين الرجل والمرأه.

(المسألة ٢٦٥) إذا ستر المحرم رأسه، فكفّارته شاءة على الأحوط، والظاهر عدم وجوب الكفّاره فى موارد جواز الستر والاضطرار. والأحوط تكرار الكفّاره بتكرّر ستر الرأس، خصوصاً إذا كان فى مجالس متعدّده.

٢٠_ ستر الوجه للنساء

(المسألة ٢٦٦) لا- يجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها بالبرقع أو النقاب أو ما شابه ذلك، كما أنّ الأحوط أن لا تستر بعض وجهها أيضاً. نعم، يجوز لها أن تغطّي وجهها حال النوم. ولا بأس بستر بعض وجهها مقدّمةً لستر الرأس في الصلاة، والأحوط رفعه عند الفراغ.

(المسألة ٢٦٧) للمرأة المحرمة أن تتحجّب من الأجنبي: بأن تنزل ما على رأسها من الخمار أو نحوه إلى ما يحاذي أنفها أو ذقنها، والأحوط أن تجعل القسم النازل بعيداً عن الوجه بواسطة اليد أو غيرها.

(المسألة ٢٦٨) كفّاره ستر الوجه شاءً على الأحوط.

٢١_ التظليل للرجال

(المسألة ٢٦٩) لا يجوز للرجل المحرم التظليل حال سيره بمظلّ أو غيرها ولو كان بسقف المحمل أو السيّارة أو الطائره ونحوها. نعم، يجوز المسير في ظلّ الجبل والجدار والشجره وأمثالها من الأجسام الثابتة، كما

يجوز المسير تحت ظلّ الغيوم الحاجبه لأشعّه الشمس ولا فرق في حرمة التظليل بين الراكب والراجل على الأحوط. والأحوط بل الأظهر حرمة التظليل بما لا يكون فوق رأس المحرم: بأن يكون ما يتظلل به على أحد جوانبه. نعم، يجوز للمحرم أن يتستر من الشمس بيده، ولا بأس بالاستئصال بظلّ المحمل حال المسير، وكذلك بالإحرام في القسم المسقوف في مسجد الشجره.

(المسأله ٢٧٠) ليس المراد من الاستئصال التستر من الشمس أو البرد أو الحرّ أو المطر أو الريح ونحو ذلك، بل لو لم يكن شيء من ذلك بحيث كان وجود المظله كعدمها كالمسير في الليل، فكذلك الأحوط وجوباً الاجتناب عن التظليل.

(المسأله ٢٧١) لا بأس بالتظليل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلى مكّه وإن كان بعد لم يتخذ بيتاً. كما لا بأس به حال الذهاب والإياب في المكان الذي ينزل فيه المحرم. والأظهر جواز الاستئصال في هذه الموارد بمظله ونحوها أيضاً وإن كان الأحوط الاجتناب

(المسألة ٢٧٢) لا بأس بالتظليل للنساء والأطفال وكذلك للرجال عند الضرورة والخوف من الحرّ والبرد. نعم، تجب الكفّاره على الرجال في هذه الحالة.

(المسألة ٢٧٣) كفّاره التظليل شاء. ولا فرق في ذلك بين المختار والمضطرّ. وإذا تكرّر التظليل، فالأحوط التكفير عن كلّ يوم وإن كان الأظهر كفايه كفّاره واحده في كلّ إحرام.

٢٢_ إخراج الدم من البدن

(المسألة ٢٧٤) لا- يجوز للمحرم إخراج الدم من جسده وإن كان ذلك بحكّ، بل بالسواك أيضاً على الأحوط، ولا بأس به مع الضرورة أو لدفع الأذى، وكفّارته شاء على الأحوط.

٢٣_ التقليم

(المسألة ٢٧٥) لا يجوز للمحرم تقليم ظفره ولو

بعضه، إلّا أن يتضرر المحرم ببقائه، كما إذا انفصل بعض ظفره وتألّم من بقاء الباقي، فيجوز له حينئذ قطعه، ويكفر عن كلّ ظفرٍ بكفّ من الطعام.

(المسألة ٢٧٦) كفّاره تقليم كلّ ظفرٍ مدّ من الطعام، وكفّاره تقليم أظافر اليد جميعها في مجلسٍ واحدٍ شاء، وكذلك الرجل. وإذا كان تقليم أظافر اليد وأظافر الرجل في مجلسٍ واحدٍ، فالكفّاره أيضاً شاء. وإذا كان تقليم أظافر اليد في مجلسٍ وتقليم أظافر الرجل في مجلسٍ آخر، فالكفّاره شاتان.

(المسألة ٢٧٧) إذا قلّم المحرم أظافيره فأدمى؛ اعتماداً على فتوى من جوّزه، وجبت الكفّاره على المفتى.

٢٤_ قلع الضرس

(المسألة ٢٧٨) ذهب جمّع من الفقهاء إلى حرمة قلع الضرس على المحرم وإن لم يخرج به الدم وأوجبوا له كفّاره شاء، ولكن في دليله تأمّل، بل لا يبعد جوازه.

٢٥_ حمل السلاح

اشاره

(المسأله ٢٧٩) لا يجوز للمحرم محمل السلاح: كالسيف والرمح وغيرهما ممّا يصدق عليه السلاح عرفاً. وذهب بعض الفقهاء إلى عموم الحكم لآلات التحفّظ أيضاً: كالدرع والمغفر، وهذا القول أحوط.

(المسأله ٢٨٠) لا بأس بوجود السلاح عند المحرم إذا لم يكن حاملاً له، ومع ذلك فالترك أحوط.

(المسأله ٢٨١) تختصّ حرمة حمل السلاح بحال الاختيار، ولا بأس به عند الاضطرار. وكفّاره حمل السلاح شاءً على الأحوط.

إلى هنا انتهت الأمور التي تحرم على المحرم، ويوجد أمران تعمّ حرمتهما المحرم والمحلّ، وهما:

١_ الصيد في الحرم

(المسأله ٢٨٢) يحرم الصيد في الحرم على المحلّ والمحرم، كما تقدّم.

٢_ قلع شجر ونبث الحرم

(المسأله ٢٨٣) قلع كل شىء نبت فى الحرم أو قطعه من شجرٍ وغيره حرامٌ على المحرم والمحلّ. ولا بأس بما يقطع عند المشى على النحو المتعارف، كما لا بأس بأن تترك الدوابّ فى الحرم لتأكل من حشيشه، ويُستثنى من حرمة القلع أو القطع موارد:

١_ الأذخر، وهو نبتٌ معروفٌ.

٢_ النخل وشجر الفاكهه.

٣_ الأعشاب التى تجعل علفاً للإبل.

٤_ الأشجار أو الأعشاب التى تنمو فى دار الشخص نفسه أو فى ملكه، أو يكون الشخص هو الذى غرس ذلك الشجر أو زرع العشب. وأما الشجره التى كانت موجوده فى الدار قبل تملكها فحكمها حكم سائر الأشجار.

(المسأله ٢٨٤) الشجره التى تكون أصلها فى الحرم وفرعها فى خارجه أو بالعكس حكمها حكم الشجره التى تكون جميعها فى الحرم.

(المسأله ٢٨٥) كفّاره قلع الشجره من أصلها إذا

كانت كبيرة بقره على الأ-حوط، وإذا كانت صغيرة شاة على الأ-حوط. وفي قطع شيء منها قيمه المقطوع. ولا- كفّاره في قلع الأعشاب.

مكان ذبح الكفّاره ومصرفها

(المسألة ٢٨٦) إذا وجبت على المحرم كفّاره لأجل الصيد في العمره، فمحلّ ذبحها مكّه المكرّمه. وإذا كان الصيد في إحرام الحجّ، فمحلّ ذبح الكفّاره منى.

(المسألة ٢٨٧) إذا وجبت الكفّاره على المحرم بسبب غير الصيد، فالأظهر عدم جواز تأخيرها إلى عودته من الحجّ، فيذبحها أين شاء، بل حكمها حكم كفّاره الصيد. والأفضل إنجاز ذلك في حجّه. ومصرفها الفقراء، ولا بأس بالأكل منها قليلاً مع الضمان.

شرائط الطواف

الواجب الثاني في عمره التمتع هو الطواف، ويفسد الحجّ بتركه عمدًا: سواء أكان عالمًا بالحكم أم كان

جاهلاً به أو بالموضوع. ويتحقق الترك بالتأخير إلى زمان لا- يمكنه إدراك الركن من الوقوف بعرفات. ثم إذا بطلت عمره، بطل إحرامه أيضاً على الأظهر، والأحوط الأولى حينئذ العدول إلى حجّ الأفراد، ويجب على التقديرين إعادته الحجّ في العام القابل. ويُعتبر في صحّحه الطواف أموراً:

الأول: التيه، فيبطل الطواف إذا لم يقترن بقصد القربه.

الثاني: الطهاره من الحدث الأكبر والأصغر، فلو طاف المحدث عمداً أو جهلاً أو نسياناً، لم يصحّ طوافه.

(المسألة ٢٨٨) إذا أحدث المحرم أثناء الطواف، فللمسألة صوراً:

الأولى: أن يكون ذلك قبل بلوغه النصف، وفي هذه الصورة يبطل طوافه، وتلزمه إعادته بعد الطهاره.

الثانية: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع ومن دون اختياره، ففي هذه الصورة يقطع طوافه، ويتطهر ويتمه من حيث قطعه.

الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف وقبل إتمام الشوط الرابع، أو بعد تمامه مع صدور الحدث اختياريًا، والأحوط في هذين الفرضين أن يتم طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثم يعيده. ويجزئ عن الاحتياط المذكور أن يأتي بعد الطهارة بطوافٍ كاملٍ يقصد به الأعم من التمام والإتمام. ومعنى ذلك: أن يقصد الإتيان بما تعلق بدمته: سواء أكان هو مجموع الطواف أم هو الجزء المتمم للطواف الأول، ويكون الزائد لغوًا.

(المسألة ٢٨٩) إذا شك في الطهارة قبل الشروع في الطواف أو في أثناؤه: فإن علم أن حالته السابقة كانت الطهارة وكان الشك في صدور الحدث بعدها، لم يعتن بالشك، وإلا وجبت عليه الطهارة والطواف أو استثنافه بعدها.

(المسألة ٢٩٠) إذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف، لم يعتن بالشك وإن كانت الإعادة أحوط، ولكن تجب الطهارة لصلاة الطواف.

(المسألة ٢٩١) إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء،

تيمّم وأتى بالطواف. وإذا لم يتمكّن من التيمّم أيضاً، جرى عليه حكم من لم يتمكّن من أصل الطواف. فإذا حصل له اليأس من التيمّم، لزمته الاستنابه للطواف، والأحوط وجوباً أن يأتي هو أيضاً بالطواف من غير طهاره.

(المسألة ٢٩٢) يجب على الحائض والنفساء بعد انقضاء أيامهما وعلى الجنب الاغتسال للطواف. ومع تعذّر الاغتسال واليأس من التيمّم منه، يجب الطواف مع التيمّم، والأحوط الأولى حينئذ الاستنابه أيضاً. ومع تعذّر التيمّم تتعيّن الاستنابه.

(المسألة ٢٩٣) إذا حاضت المرأة في عمره التمتع حال الإحرام أو بعده، وقد وسع الوقت لأداء أعمالها، صبرت إلى أن تطهر، فتغتسل وتأتي بأعمالها. وإن لم يسع الوقت، فللمسألة صورتان:

الأولى: أن يكون حيضها عند إحرامها أو قبل أن تحرم، ففي هذه الصورة ينقلب حجّها إلى حجّ الأفراد، وبعد الفراغ من الحجّ تجب عليها العمره المفردة إذا

تمكنت منها.

الثانية: أن يكون حيضها بعد الإحرام، ففي هذه الصورة كذلك تأتي بحجّ الأفراد، وبعد الفراغ من الحجّ تجب عليها عمره المفردة، كما مرّ في الصورة الأولى. واليوم الذي يجب عليها الاستظهار فيه بحكم أيام الحيض، فيجرى عليه حكمها.

(المسألة ٢٩٤) إذا حاضت المحرمة أثناء طوافها، فالمشهور بين الفقهاء أنّ طروء الحيض إذا كان قبل تمام أربعة أشواط، بطل طوافها، وإذا كان بعده، صحّ ما أتت به، ووجب عليها إتمامه بعد الطهر والاعتسال. والأحوط في كلتا صورتين أن تأتي بطوافٍ كاملٍ تنوى به الأعمّ من التمام والإتمام. هذا فيما إذا وسع الوقت، وإلا سعت وقصّرت وأحرمت للحجّ، ولزمها الإتيان بقضاء طوافها بعد الرجوع من منى وقبل طواف الحجّ، على النحو الذي ذكرناه.

(المسألة ٢٩٥) إذا حاضت المرأة بعد الفراغ من الطواف وقبل الإتيان بصلاة الطواف، صحّ طوافها،

وأنت بالصلاه بعد طهرها واغتسالها. وإن ضاق الوقت، سعت وقصّرت وقضت الصلاه قبل طواف الحجّ.

(المسأله ٢٩٦) إذا طافت المرأة وصلّت، ثم شعرت بالحيض، ولم تدبر أنه كان قبل الطواف أو قبل الصلاه أو في أثنائها أو أنه حدث بعد الصلاه، بنت على صحّحه الطواف والصلاه. وإذا علمت أنّ حدوثه كان قبل الصلاه وضاق الوقت، سعت وقصّرت وأخّرت الصلاه إلى أن تطهر، وقد تمّت عمرتها.

(المسأله ٢٩٧) إذا دخلت المرأة مكّه وكانت متمكّنه من أعمال العمره، ولكنها أخّرتها إلى أن حاضت وضاق الوقت مع العلم والعمد، فالظاهر فساد عمرتها. والأحوط أن تعدل إلى حجّ الأفراد، ولا بدّ لها من إعادته الحجّ في السنه القادمه.

(المسأله ٢٩٨) لا تُعتبر الطهاره في الطواف المندوب، فيصحّ بغير طهاره، ولكن لا تصحّ صلاته بدون طهاره.

(المسأله ٢٩٩) المعذور عن الطهاره التامه

كالمجبور والمسلسوس يكتفى بطهارته العذريّة. وأمّا المبطون فالأحوط مع التمكن أن يجمع بين الطواف بنفسه والاستنابه. وأمّا المستحاضه فيجب عليها أن تتوضّأ لكلّ من الطواف وصلاته، بل الأحوط أن تغير القطنه وتطهر المحلّ كذلك إن كانت الاستحاضه قليله، وأن تغتسل غسلاً واحداً لهما، وتتوضّأ لكلّ منهما وإن كانت الاستحاضه متوسّطه. وأمّا الكثيره فتغتسل لكلّ منهما من دون حاجه إلى الوضوء إن لم تكن محدثه بالأصغر، وإلّا فالأحوط ضمّ الوضوء إلى الغسل أيضاً.

الثالث: كما يُعتبر في الطواف الطهاره من الخبث، فلا يصحّ الطواف مع نجاسه البدن أو اللباس، والنجاسه المعفوّ عنها في الصلاه كالدم الأقلّ من الدرهم لا يُعفى عنها في الطواف على الأحوط.

(المسأله ٣٠٠) لا بأس بدم القروح والجروح فيما يشقّ الاجتناب عنه، ولا تجب إزالته عن الثوب والبدن في الطواف، كما لا بأس بالمحمول المتنجّس، وكذلك نجاسه ما لا تتمّ الصلاه فيه: كالجورب والتكّه.

(المسألة ٣٠١) إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو لباسه، ثم علم بها بعد الفراغ من الطواف، صحَّ طوافه، ولا حاجة إلى إعادته. وكذلك تصحَّ صلاه الطواف، إذا لم يعلم بالنجاسه إلى أن فرغ منها.

(المسألة ٣٠٢) إذا نسي نجاسه بدنه أو ثيابه، ثم تذكَّرها بعد طوافه، لم يصحَّ طوافه على الأظهر، وإذا تذكَّرها بعد صلاه الطواف أعادها.

(المسألة ٣٠٣) إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو ثيابه، وعلم بها أثناء الطواف، أو طرأت النجاسه عليه قبل فراغه من الطواف، فإن كان معه ثوبٌ طاهرٌ، طرح الثوب النجس، وأتمَّ طوافه في ثوبٍ طاهرٍ. وإن لم يكن معه ثوبٌ طاهرٌ: فإن كان ذلك بعد إتمام الشوط الرابع من الطواف، قطع طوافه، ولزمه الإتيان بما بقى منه بعد إزاله النجاسه. وإن كان العلم بالنجاسه أو طرَّوها عليه قبل إتمام الشوط الرابع، قطع طوافه، وأزال النجاسه أيضاً، ويأتي بطوافٍ كاملٍ بقصد الأعمَّ من التمام والإتمام على الأحوط، كما بيَّنا ذلك فيما سبق.

الرابع: الختان للرجال، والأحوط بل الأظهر اعتباره في الصبي المميّز أيضاً إذا أحرّم بنفسه، بل إذا كان الصبي غير مميّز أو كان إحرامه من قبل وليه، فاعتبار الختان في طوافه غير بعيد، بل الحكم باعتباره أحوط.

(المسألة ٣٠٤) إذا طاف المحرم غير مختون بالغاً كان أو صبيّاً، مميّزاً أو غير مميّز، فلا يجتزئ بطوافه. فإن لم يعده مختوناً، فهو كتارك الطواف يجرى فيه ما له من الأحكام الآتية.

(المسألة ٣٠٥) إذا استطاع المكلف وهو غير مختون: فإن أمكنه الختان والحجّ في سنة الاستطاعه، وجب ذلك، وإلا أحرّ الحجّ إلى السنة القادمة. فإن لم يمكنه الختان أصلاً؛ لضررٍ أو حرجٍ أو نحو ذلك، فاللزم عليه الحجّ، لكن الأحوط أن يطوف بنفسه في عمرته وحجّه، ويستتنب أيضاً من يطوف عنه، ويصلّى هو صلاة الطواف بعد طواف النائب.

الخامس: ستر العوره حال الطواف على الأحوط، ويُعتبر في الساتر الإباحه، والأحوط اعتبار جميع شرائط

لباس المصلّي فيه.

واجبات الطواف

يُعتبر في الطواف أمورٌ سبعة:

الأول: الابتداء من الحجر الأسود، والأحوط الأولى أن يمرّ بجميع بدنه على جميع الحجر، ويكفي في الاحتياط أن يقف دون الحجر بقليل، فينوي الطواف من الموضع الذي تتحقّق فيه المحاذاه واقعاً، على أن تكون الزيادة من باب المقدمه العلميه.

الثاني: الانتهاء في كلّ شوطٍ بالحجر الأسود، ويحتاط في الشوط الأخير بتجاوزه عن الحجر بقليل، على أن تكون الزيادة من باب المقدمه العلميه.

الثالث: جعل الكعبه على يساره في جميع أحوال الطواف، فإذا استقبل الطائف الكعبه لتقبيل الأركان أو لغيره، أو ألجأه الزحام إلى استقبال الكعبه أو استدبارها، أو جعلها على اليمين، فذلك المقدار لا يعدّ من الطواف. والظاهر أنّ العبره في جعل الكعبه على اليسار بالصدق

العرفى، كما يظهر ذلك من طواف النبي صلى الله عليه وآله ركباً. والأولى الدقه فى ذلك، ولا سيما عند فتحتى حجر اسماعيل وعند الأركان.

الرابع: إدخال حجر اسماعيل فى المطاف، بمعنى: أن يطوف حول الحجر من دون أن يدخل فيه.

الخامس: خروج الطائف عن الكعبه وعن الضفّه التى فى أطرفها المسّماه بشاذروان.

السادس: أن يطوف بالبيت سبع مرّات متواليات عرفاً، ولا يجوز الأقلّ من السبع، ويبطل الطواف بالزيادة على السبع عمداً، كما سيأتى.

السابع:

(المسأله ٣٠٦) اعتبر المشهور من الفقهاء فى الطواف أن يكون بين الكعبه ومقام إبراهيم عليه السلام ويقدر هذا الفاصل بستّه وعشرين ذراعاً نصف ذراع. وبما أنّ حجر اسماعيل داخل فى المطاف، فمحلّ الطواف من طرف الحجر لا يتجاوز ستّه أذرع ونصف ذراع، إلّا لمن لا يقدر على الطواف فى الحدّ المذكور، وتجب مراعاة

الاحتياط مع التمكن.

الخروج عن الطواف إلى الداخل أو الخارج

(المسألة ٣٠٧) إذا خرج الطائف عن المطاف فدخل الكعبة، بطل طوافه، ولزمته الإعادة. والأولى إتمام الطواف ثم إعادته، إذا كان الخروج بعد تجاوز النصف.

(المسألة ٣٠٨) إذا طاف على الشاذروان، بطل طوافه بالنسبة إلى ذلك المقدار، وتجب عليه إعادته ذلك المقدار والتدارك. والأحوط أن لا يمدّ يده أثناء الطواف من جانب الشاذروان إلى جدار الكعبة لاستلام الأركان وغيره.

(المسألة ٣٠٩) إذا دخل الطائف حجر اسماعيل، بطل الشوط الذي وقع ذلك فيه، فلا بدّ من إعادته، والأولى إعادته الطواف بعد إتمامه. هذا مع بقاء الموالاة. وأما مع عدمها فالطواف محكومٌ بالبطلان وإن كان ذلك عن جهلٍ أو نسيانٍ. وفي حكم دخول الحجر التسلق على حائطه على الأحوال، بل الأحوال أن لا يضع الطائف يده

على حائط الحجر أيضاً، إذا لم يكن قد أُجبر عليه بسبب الازدحام.

(المسألة ٣١٠) إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج قبل تجاوزه النصف من دون عذرٍ: فإن فاتته الموالاه العرفيه، بطل طوافه، ولزمته الإعادته. وإن لم تفت الموالاه أو كان خروجه بعد تجاوزه النصف، فالأحوط إتمام الطواف ثم إعادته.

(المسألة ٣١١) إذا أحدث أثناء الطواف، جاز له أن يخرج ويتطهر، ثم يرجع ويتم طوافه، على ما تقدّم تفصيله في المسألة (٢٨٨)، وكذلك الخروج لإزالة النجاسه من بدنه أو ثيابه. ولو حاضت المرأه أثناء طوافها، وجب عليها قطعه والخروج من المسجد الحرام فوراً. وقد مرّ حكم طواف هؤلاء في شرائط الطواف.

(المسألة ٣١٢) إذا التجأ الطائف إلى قطع طوافه وخروجه عن المطاف لصداع أو وجع في البطن أو غير ذلك: فإن كان ذلك قبل إتمامه الشوط الرابع، بطل طوافه، ولزمته إعادته. وإن كان بعده، فالأحوط أن يستنيب

للمقدار الباقي، ويحتاط استجباً بالإتمام والإعادة بعد زوال العذر.

(المسألة ٣١٣) يجوز للطائف أن يخرج من المطاف لعياده مريضٍ أو لقضاء حاجهٍ لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين، ولكن تلزمه الإعادة إذا كان الطواف فريضهً وكان ما أتى به شوطاً أو شوطين. وأمّا إذا كان خروجه بعد ثلاثه أشواط، فالأحوط أن يأتي بعد رجوعه بطوافٍ كاملٍ يقصد به الأعمّ من التمام والإتمام. وإذا كان بعد إتمام الشوط الرابع، أتمّ الطواف بعد رجوعه. وفي الطواف المستحب يجوز له قطعه في أيّ مكانٍ منه، ويتمّه بعد رجوعه.

(المسألة ٣١٤) يجوز الجلوس أثناء الطواف للاستراحه، ولكن لا بدّ أن يكون مقداره بحيث لا- تفوت الموالاه العرفيه. فإن زاد على ذلك، بطل طوافه ولزمه الاستئناف بالتفصيل الذي مرّ في المسألة (٣١٣).

النقصان فى الطواف

(المسأله ٣١٥) إذا نقص من طوافه عمداً: فإن فاتت الموالاه، بطل طوافه، وإلاً جاز له الإتمام ما لم يخرج من المطاف. وقد تقدّم حكم الخروج من المطاف متعمداً.

(المسأله ٣١٦) إذا نقص من طوافه سهواً: فإن تذكّره قبل فوات الموالاه ولم يخرج بعد من المطاف، أتى بالباقى وصحّ طوافه. وإذا كان تذكّره بعد فوات الموالاه أو بعد خروجه من المطاف: فإن كان المنسى شوطاً واحداً، أتى به وصحّ طوافه أيضاً. وإن لم يتمكّن من الإتيان به بنفسه ولو لأجل أن تذكّره كان بعد رجوعه إلى بلده، استتاب غيره. وإن كان المنسى أكثر من شوطٍ وأقلّ من أربعة، رجع وأتمّ ما نقص، والأولى إعادته الطواف بعد الإتمام. وإن كان المنسى أربعة أو أكثر، فالأحوط الإتمام ثمّ إعادته.

الزيادة فى الطواف

(المسأله ٣١٧) للزيادة فى الطواف خمس صور:

الأولى: أن لا يقصد الطائف جزئيه الزائد للطواف الذى بيده أو لطوافٍ آخر، ففي هذه الصورة لا يبطل الطواف بالزيادة.

الثانيه: أن يقصد حين شروعه فى الطواف أو فى أثناءه الإتيان بالزائد على أن يكون جزءً من طوافه الذى بيده، كما إذا قصد أن يطوف ثمانيه أشواطٍ مثلاً، فلا إشكال فى بطلان طوافه حينئذٍ ولزوم إعادته.

الثالثه: أن يأتى بالزائد على أن يكون جزءً من طوافه الذى فرغ منه، بمعنى: أن يكون قصد الجزئيه بعد فراغه من الطواف، والأظهر فى هذه الصورة أيضاً البطلان.

الرابعه: أن يقصد الجزئيه من الطواف الزائد لطوافٍ آخر ويتم الطواف الثانى، والزيادة فى هذه الصورة وإن لم تكن متحققه حقيقه، إلا أن الأحوط بل الأظهر فيها البطلان؛ وذلك من جهه القران بين الطوافين فى الفريضه.

الخامسه: أن يقصد جزئيه الزائد لطوافٍ آخر ولا يتمّ الطواف الثاني من باب الاتّفاق، فلا زياده ولا قران، إلّا أنّه قد يبطل الطواف فيها، لعدم تآتّى قصد القربه فيما إذا قصد المكلف الزيادة عند ابتدائه بالطواف أو فى أثناءه، مع علمه بحرمه القران وبطلان الطواف به؛ فإنّه لا يتحقّق قصد القربه حينئذٍ وإن لم يتحقّق القران خارجاً من باب الاتّفاق.

(المسأله ٣١٨) إذا زاد فى طوافه سهواً: فإن كان الزائد أقلّ من شوطٍ، قطعه وصحّ طوافه، وإن كان شوطاً واحداً أو أكثر، فالأحوط أن يتمّ الزائد ويجعله طوافاً كاملاً بقصد القربه المطلقه، ويأتى بصلاه الطواف الأوّل قبل السعى وصلاه الطواف الثاني بعد السعى.

الشكّ فى عدد الأشواط

(المسأله ٣١٩) إذا شكّ فى عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف والتجاوز من محلّه، لم يعتنِ بالشكّ، كما إذا كان شكه بعد دخوله فى صلاه الطواف.

(المسألة ٣٢٠) إذا تيقن بالسبعه وشك في الزائد، كما إذا احتمل أن يكون الشوط الأخير هو الثامن، لم يعتن بالشك وصح طوافه، إلما أن يكون شكه هذا قبل إتمام الشوط الأخير؛ فإن أظهر حينئذ بطلان الطواف. والأحوط إتمامه رجاءً، وإعادة مع صلاته بعد صلاه الطواف الأول.

(المسألة ٣٢١) إذا شك في عدد الأشواط، كما إذا شك بين السادس والسابع أو بين الخامس والسادس وكذلك الأعداد السابقة، حكم ببطلان طوافه. وكذلك إذا شك في الزيادة والنقصان معاً، كما إذا شك في أن شوطه الأخير هو السادس أو الثامن.

(المسألة ٣٢٢) إذا شك بين السادس والسابع وبنى على السادس، جهلاً منه بالحكم، وأتم طوافه، لزمه الاستئناف. وإن استمر جهله إلى أن فاته زمان التدارك، فالقول بصحة طوافه بعيداً، والأحوط أن يأتي بالطواف بنفسه أو يستنوب له.

(المسألة ٣٢٣) يجوز للطائف أن يتكل على

إحصاء صاحبه في حفظ عدد الأشواط إذا كان صاحبه على يقين من عددها، كما إذا شك في عدد أشواطه وكان صاحبه على يقين من عدد الأشواط، فيجوز له التعويل على يقين صاحبه.

(المسألة ٣٢٤) إذا شك في الطواف المندوب، بنى على الأقل وصح طوافه.

(المسألة ٣٢٥) إذا ترك الطواف في عمره التمتع عمداً مع العلم بالحكم أو مع الجهل به، ولم يتمكن من التدارك قبل الوقوف بعرفات، بطلت عمرته، ووجب عليه إعادته الحج من قابل. وقد مر أن الأظهر بطلان إحرامه أيضاً، لكن الأحوط أن يعدل إلى حج الأفراد ويتمه بقصد الأعم من الحج والعمره المفردة. وإذا ترك الطواف في الحج متعمداً ولم يمكنه التدارك، بطل حجّه، ولزمته الإعادة من قابل. وإذا كان ذلك من جهه الجهل بالحكم، لزمته كفاره بدنه أيضاً.

(المسألة ٣٢٦) إذا ترك الطواف نسياناً، وجب تداركه بعد التذكّر. فإن تذكّره بعد فوات محلّه، قضاه

وصحَّ حَجَّه، والأحوط إعادته السعي بعد قضاء الطواف. وإذا تذكَّره في وقتٍ لا يتمكَّن من القضاء أيضاً، كما إذا تذكَّره بعد رجوعه إلى بلده، وجبت عليه الاستنابه، والأحوط أن يأتي النائب بالسعي أيضاً بعد الطواف.

(المسألة ٣٢٧) إذا نسي الطواف حتَّى رجع إلى بلده وواقع أهله، ثمَّ تذكَّر، لزمه بعث هدى إلى منى إن كان المنسى طواف الحجِّ، وإلى مكَّه إن كان المنسى طواف العمره. ويكفى في الهدى أن يكون شاءً.

(المسألة ٣٢٨) إذا نسي الطواف وتذكَّره في زمانٍ يمكنه القضاء، قضاها بإحرامه الأوَّل من دون حاجهٍ إلى تجديد الإحرام. نعم، إذا كان قد خرج من مكَّه ومضى عليه شهرٌ أو أكثر، لزمه الإحرام لدخول مكَّه، كما مرَّ.

(المسألة ٣٢٩) لا يحلُّ لناسي الطواف ما كان حلَّه متوقِّفاً عليه حتَّى يقضيه بنفسه أو بنائبه.

(المسألة ٣٣٠) إذا لم يتمكَّن من الطواف بنفسه لمرضٍ أو كسرٍ وشبه ذلك، لزمته الاستنابه بالغير في طوافه، ولو بأن يطوف راكباً على متن رجلٍ آخر. وإذا لم

يتمكّن من ذلك أيضاً، وجبت عليه الاستعانه، فيطاف عنه. وكذلك الحال بالنسبه إلى صلاه الطواف، فيأتي بها المكلف مع التمكّن، ويستتنب لها مع عدمه. وقد تقدّم حكم الحائض والنفساء في شرائط الطواف.

صلاه الطواف

وهي الواجب الثالث من واجبات عمره التمتع، وهي ركعتان يؤتى بها بعد الطواف. وصورتها كصلاه الصبح، ولكنه مخيّر في قرائتها بين الجهر والىخفات. ويجب الإتيان بها قريباً من مقام إبراهيم عليه السلام، والأحوط بل الأظهر الإتيان بها خلف المقام. فإن لم يتمكّن، يأتي بها على أحد الجانبين، وإن لم يتمكّن، فيصلّى في أيّ مكانٍ في المسجد مراعيّاً الأقرب فالأقرب إلى المقام على الأحوط. هذا في طواف الفريضة. وأمّا في الطواف المستحب فيجوز الإتيان بصلاته في أيّ موضعٍ من المسجد اختياراً.

(المسأله ٣٣١) من ترك صلاه الطواف عالماً

عامداً، بطل حجّه على الأحوط؛ لاحتمال كون السعى بدونها باطلاً.

(المسألة ٣٣٢) تجب المبادره إلى الصلاة بعد الطواف، بمعنى: أن لا يفصل بين الطواف والصلاة عرفاً.

(المسألة ٣٣٣) إذا نسى صلاة الطواف وذكرها بعد السعى، أتى بها، ولا تجب إعادة السعى بعدها وإن كانت الإعادة أحوط. وإذا ذكرها في أثناء السعى، قطعه وأتى بالصلاة في المقام، ثم رجع وأتم السعى حيثما قطع. وإذا ذكرها بعد خروجه من مكّه، لزمه الرجوع والإتيان بها في محلّها. فإن لم يتمكّن من الرجوع، أتى بها في أىّ موضع ذكرها فيه. نعم، إذا تمكّن من الرجوع إلى الحرم، رجع إليه وأتى بالصلاة فيه على الأحوط الأولى. وحكم التارك لصلاة الطواف جهلاً بحكم الناسى، ولا فرق في الجاهل بين القاصر والمقصر.

(المسألة ٣٣٤) إذا نسى صلاة الطواف حتّى مات، وجب على الولي قضاؤها.

(المسألة ٣٣٥) إذا كان في قراءه المصلى لحنٌ: فإن لم يتمكن من التصحيح، فلا إشكال في اجتزائه بما يتمكن منه في صلاة الطواف وغيرها. وأمّا إذا تمكن من التصحيح، فيلزمه ذلك. فإن أهمل حتى ضاق الوقت عن تصحيحها، فالأحوط أن يأتي بصلاة الطواف حسب إمكانه، وأن يصلّيها جماعةً، وأن يستنّب لها أيضاً.

(المسألة ٣٣٦) إذا كان جاهلاً باللحن في قراءته وكان معذوراً، فاللزم عليه إعادتها بعد التصحيح، ويجرى عليه حكم تارك صلاة الطواف نسياناً.

السعي

الواجب الرابع من واجبات عمره التمتع السعي بين الصفا والمروه، وهو من الأركان، فلو تركه عمداً بطل حجّه: سواء في ذلك العلم بالحكم والجهل به. ويُعتبر فيه قصد القربة، ولا يُعتبر فيه ستر العوره ولا الطهاره من الحدث أو الخبث، والأولى رعايه الطهاره فيه.

(المسألة ٣٣٧) محلّ السعي بعد الطواف وصلاته،

فلو قدّمه على الطواف أو على صلاته، وجبت عليه الإعادة بعدهما. وقد تقدّم حكم من نسى الطواف وتذكّره بعد سعيه.

(المسألة ٣٣٨) يُعتبر في السعي التّيه: بأن يأتي به عن العمره إن كان في العمره، وعن الحجّ إن كان في الحجّ، قاصداً به القربه إلى الله تعالى.

معنى السعي

يُسمّى الذهاب والإياب بين الصفا والمروه بالسعي، ويقع الصفا في طرفٍ والمروه في طرفٍ آخر، ويبدأ بالسعي من أوّل جزءٍ من الصفا، ثمّ يذهب بعد ذلك إلى المروه وهكذا، ويعدّ الذهاب من الصفا إلى المروه شوطاً، والإياب من المروه إلى الصفا شوطاً آخر، وهكذا يصنع إلى أن يختم السعي بالشوط السابع في المروه. والأحوط لزوماً مراعاة الموالاه في السعي: بأن لا يفصل بين الشوط والآخر فاصلاً معتدّاً به. ويقع الصفا على يمين الحاج إذا خرج من المسجد الحرام مريداً السعي.

(المسألة ٣٣٩) لو بدأ بالمرّوه قبل الصفا: فإن كان فى شوطه الأول، ألغاه وشرع فى الصفا، وإن كان بعده، ألغى ما بيده واستأنف السعى من الأول.

(المسألة ٣٤٠) لا- يُعتبر فى السعى المشى راجلاً، فيجوز السعى راكباً على حيوانٍ أو على متن إنسانٍ أو غير ذلك، ولكن يلزم على المكلف أن يكون ابتداء سعيه من الصفا واختتامه بالمرّوه.

(المسألة ٣٤١) يُعتبر فى السعى أن يكون ذهابه وإيابه فيما بين الصفا والمرّوه من الطريق المتعارف، فلا يجزى الذهاب أو الإياب من المسجد الحرام أو أى طريق آخر. نعم، لا يُعتبر أن يكون ذهابه وإيابه على خطٍّ مستقيم.

(المسألة ٣٤٢) يجب استقبال المرّوه عند الذهاب إليها، كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع من المرّوه إليه، فلو استدبر المرّوه عند الذهاب إليها أو استدبر الصفا عند الإياب من المرّوه، لم يجزئه ذلك. ولا بأس بالالتفات إلى اليمين أو اليسار أو الخلف عند الذهاب أو

(المسألة ٣٤٣) يجوز الجلوس على الصفا أو المروه أو فيما بينهما للاستراحة، وإن كان الأحوط ترك الجلوس فيما بينهما.

أحكام السعي

تقدم: أن السعي من الأركان، فلو تركه عمداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به إلى زمانٍ لا يمكنه التدارك قبل الوقوف بعرفات، بطل حجّه، ولزمته الإعادة من قابلٍ. والأظهر أنه يبطل إحرامه أيضاً، وإن كان الأحوط الأولى العدول إلى الأفراد وإتمامه بقصد الأعم منه ومن العمره المفردة.

(المسألة ٣٤٤) لو ترك السعي نسياناً، أتى به حيث ما ذكره وإن كان تذكره بعد فراغه من أعمال الحجّ. فإن لم يتمكن منه مباشرة أو كان فيه حرجٌ ومشقةٌ، لزمته الاستنابه، ويصحّ حجّه في كلتا الصورتين.

(المسألة ٣٤٥) من لم يتمكن من السعي بنفسه ولو

بحمله على متن إنسانٍ أو حيوانٍ ونحو ذلك، استناب غيره، فيسعى عنه ويصحّ حجّه.

(المسألة ٣٤٦) الأحوط أن لا يؤخّر السعى عن الطواف وصلاته بمقدارٍ يعتدّ به من غير ضروره كشدّه الحرّ أو التعب، وإن كان الأقوى جواز تأخيره إلى الليل. نعم، لا يجوز تأخيره إلى الغد في حال الاختيار.

(المسألة ٣٤٧) حكم الزيادة في السعى حكم الزيادة في الطواف، فيبطل السعى إذا كانت الزيادة عن علم وعمدٍ (على ما تقدّم في الطواف). نعم، إذا كان جاهلاً بالحكم، فالأظهر عدم البطلان وإن كانت الإعادة أحوط.

(المسألة ٣٤٨) إذا زاد في سعيه خطأً، صحّ سعيه، ولكن الزائد إذا كان شوطاً كاملاً يستحبّ له أن يضيف إليه سته أشواط؛ ليكون سعيّاً كاملاً غير سعيه الأوّل، فيكون انتهاؤه إلى الصفا. ولا بأس بالإتمام رجاءً إذا كان الزائد أكثر من شوطٍ واحدٍ.

(المسألة ٣٤٩) إذا نقص من أشواط السعى عامداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به، ولم يمكنه تداركه إلى زمان

الوقوف بعرفات، فسد حجّه، ولزمته الإعادته فى السنه القادمه. والظاهر بطلان إحرامه أيضاً وإن كان الأولى العدول إلى حجّ الأفراد وإتمامه بتيه الأعمّ من الحجّ والعمره المفرده. وأمّا إذا كان النقص نسياناً: فإن كان بعد الشوط الرابع، وجب عليه تدارك الباقي حيث ما تذكّر ولو كان ذلك بعد الفراغ من أعمال الحجّ، وتجب عليه الاستنابه لذلك، إذا لم يتمكّن بنفسه من التدارك أو تعسّر عليه ذلك ولو لأجل أنّ تذكّره كان بعد رجوعه إلى بلده. والأحوط حينئذ أن يأتى النائب بسعيّ كاملٍ ينوى به فراغ ذمّه المنوب عنه بالإتمام أو التمام. وأمّا إذا كان نسيانه قبل تمام الشوط الرابع، فالأحوط أن يأتى بسعيّ كاملٍ يقصد به الأعمّ من التمام والإتمام، ومع التعسّر يستتنب.

(المسأله ٣٥٠) إذا نقص شيئاً من السعى فى عمره التمتع نسياناً فأحلّ؛ لاعتقاده الفراغ من السعى، فالأحوط بل الأظهر لزوم التكفير عن ذلك ببقره، ويلزمه إتمام السعى على النحو الذى ذكرناه.

الشك في السعي

(المسألة ٣٥١) لا- اعتبار بالشك في عدد أشواط السعي بعد التقصير، وذهب جمع من الفقهاء إلى عدم الاعتناء بالشك بعد انصرافه من السعي وإن كان الشك قبل التقصير، ولكن الأظهر لزوم الاعتناء به حينئذٍ.

(المسألة ٣٥٢) إذا شك وهو على المروه في أن شوطه الأخير كان السابع أو التاسع، فلا اعتبار بشكه، ويصح سعيه. وإذا كان هذا الشك أثناء الشوط، بطل سعيه، ووجب عليه الاستئناف.

(المسألة ٣٥٣) حكم الشك في عدد الأشواط في السعي حكم الشك في عدد الأشواط من الطواف، فإذا شك في عددها، بطل سعيه.

التقصير

وهو الواجب الخامس في عمره التمتع، ومعناه أخذ شيء من ظفره أو شعر رأسه أو لحيته أو شاربه. ويُعتبر فيه قصد القربة، ولا يكفي النتف عن التقصير.

(المسأله ٣٥٤) يتعين التقصير فى إحلال عمره التمتع، ولا يجرى عنه حلق الرأس، بل يحرم الحلق عليه. وإذا حلق لزمه التكفير عنه بشاهٍ إذا كان عالماً عامداً، بل مطلقاً على الأحوط.

(المسأله ٣٥٥) إذا جامع بعد السعى وقبل التقصير جاهلاً بالحكم، فعليه كفّاره بدنّه على الأحوط.

(المسأله ٣٥٦) يحرم التقصير قبل الفراغ من السعى، فلو فعله عالماً عامداً، لزمته الكفّاره.

(المسأله ٣٥٧) لا- تجب المبادره إلى التقصير بعد السعى، فيجوز فعله فى أى محلّ شاء: سواء كان فى المسعى أو فى منزله أو غيرهما.

(المسأله ٣٥٨) إذا ترك التقصير عمداً، فأحرم للحجّ، بطلت عمرته، والظاهر أنّ حجّه ينقلب إلى الإفراد، فيأتى بعمره مفرداً بعده. والأحوط إعادته الحجّ فى السنه القادمه.

(المسأله ٣٥٩) إذا ترك التقصير نسياناً، فأحرم للحجّ، صحّت عمرته، والأحوط التكفير عن ذلك بشاهٍ.

(المسأله ٣٦٠) إذا قصّر المحرم فى عمره التمتع، حلّ له جميع ما كان يحرم عليه من جهه إحرامه ما عدا الحلق. أمّا الحلق ففيه تفصيلٌ: وهو أنّ المكلف إذا أتى بعمره التمتع فى شهر شوال، جاز له الحلق إلى مضيّ ثلاثين يوماً من يوم عيد الفطر. وأمّا بعده فالأحوط أن لا يحلق، وإذا حلق، فالأحوط التكفير عنه بشاهٍ إذا كان عن علمٍ وعمدٍ.

(المسأله ٣٦١) لا يجب طواف النساء فى عمره التمتع، ولا بأس بالإتيان به رجاءً. وقد نقل شيخنا الشهيد (رحمه الله) وجوبه عن بعض العلماء.

واجبات الحجّ

بيّنا فيما سبق واجبات الحجّ بشكلٍ إجمالى، وإليك تفصيلها.

١- إحرام الحجّ

وأفضل أوقاته يوم الترويه الثامن من ذى الحجّه،

ويجوز التقديم عليه بثلاثه أيام، ولاسيما للشيخ الكبير والمريض إذا خافا من الزحام، فيحرمان ويخرجان قبل خروج الناس. وتقدم جواز الخروج من مكه محرماً بالحج لضروره بعد الفراغ من العمره فى أى وقت كان.

(المسأله ٣٦٢) كما لا يجوز للمعتمر إحرام الحج قبل التقصير، لا يجوز للحاج أن يحرم للعمره المفرده قبل إتمام أعمال الحج. نعم، لا بأس به بعد إتمام النسك قبل طواف النساء.

(المسأله ٣٦٣) يتضيق وقت الإحرام فيما إذا استلزم تأخيره فوات الوقوف بعرفات يوم عرفه.

(المسأله ٣٦٤) يتحد إحرام الحج وإحرام العمره فى كفيته وواجباته ومحرماته، والاختلاف بينهما فى التيه فقط.

(المسأله ٣٦٥) للمكلف أن يحرم للحج من مكه من أى موضع شاء، ويستحب له الإحرام من المسجد الحرام فى مقام إبراهيم أو حجر اسماعيل.

(المسأله ٣٦٦) من ترك الإحرام نسياناً أو جهلاً منه

بالحكم إلى أن خرج من مكّه، ثم تذكّر أو علم بالحكم، وجب عليه الرجوع إلى مكّه ولو من عرفات والإحرام منها. فإن لم يتمكن من الرجوع لضيق الوقت أو لعذرٍ آخر، أحرم من الموضع الذى هو فيه. وكذلك لو تذكّر أو علم بالحكم بعد الوقوف بعرفات وإن تمكّن من العود إلى مكّه والإحرام منها. ولو لم يتذكّر ولم يعلم بالحكم إلى أن فرغ من الحجّ، صحّ حجّه.

(المسألة ٣٦٧) من ترك الإحرام عالماً عامداً، لزمه التدارك، فإن لم يتمكن منه قبل الوقوف بعرفات، فسد حجّه، ولزمته الإعادة.

(المسألة ٣٦٨) الأحوط أن لا يطوف المتمتع بعد الإحرام للحجّ قبل الخروج إلى عرفات طوافاً مندوباً، فلو طاف جدّد التلبيه على الأحوط.

٢_ الوقوف بعرفات

الثانى من واجبات حجّ التمتع الوقوف بعرفات بقصد القربه، والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون

فرق بين أن يكون راكباً أو راجلاً، ساكناً أو متحرّكاً.

(المسألة ٣٦٩) حدّ عرفات من بطن عرفه وثويه ونمره إلى ذى المجاز، ومن المأزمين إلى أقصى الموقف. وهذه حدود عرفات وخارجة عن الموقف.

(المسألة ٣٧٠) الظاهر: أنّ الجبل (جبل الرحمة) موقفٌ، ولكن يكره الوقوف عليه، ويستحبّ الوقوف في السفح من ميسره الجبل.

(المسألة ٣٧١) يُعتبر في الوقوف أن يكون عن اختيارٍ، فلو نام أو غشى عليه هناك في جميع الوقت، لم يتحقّق منه الوقوف.

(المسألة ٣٧٢) الأحوط للمختار أن يقف في عرفات من أوّل الظهر من اليوم التاسع من ذى الحجّة إلى الغروب، والأظهر جواز تأخيره إلى بعد الظهر بساعه تقريباً. والوقوف في تمام هذا الوقت وإن كان واجباً يأثم المكلف بتركه، إلّا أنّه ليس من الأركان، بمعنى: أنّ من ترك الوقوف في مقدارٍ من هذا الوقت لا يفسد حجّه. نعم، لو ترك الوقوف رأساً باختياره، فسد حجّه. والركن

مِنَ الْوُقُوفِ هُوَ الْوُقُوفُ فِي الْجُمْلَةِ.

(المسألة ٣٧٣) من لم يدرك الوقوف الاختياري (أى: الوقوف فى النهار) لَنَسِيَانٍ أَوْ لَجَهْلٍ يَعْذِرُ فِيهِ أَوْ لَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَعْدَارِ، لَزِمَهُ الْوُقُوفُ الْإِضْطْرَارِي (أى: الوقوف برهه من ليله العيد)، وَصَحَّ حَجُّهُ. فَإِنْ تَرَكَهُ مُتَعَمِّدًا، فَسَدَ حَجُّهُ.

(المسألة ٣٧٤) تحرم الإفاضه من عرفات قبل غروب الشمس عالمًا عامدًا، لكنّها لا تفسد الحجّ. فإذا ندم ورجع إلى عرفات، فلا شيء عليه، وإلا كانت عليه كفّاره بدنه ينحرها فى منى. فإن لم يتمكن منها صام ثمانية عشر يومًا، والأحوط أن تكون متواليات. ويجرى هذا الحكم فى من أفاض من عرفات نسيانًا أو جهلاً منه بالحكم، فيجب عليه الرجوع بعد العلم أو التذكّر. فإن لم يرجع حينئذٍ، فعليه الكفّاره على الأحوط.

(المسألة ٣٧٥) إذا ثبت الهلال عند قاضى أهل السنّه وحكم على طبقه، ولم يثبت عند الشيعة، ففيه صورتان:

الأولى: ما إذا احتملت مطابقه الحكم للواقع فعندئذٍ تجب متابعتهم والوقوف معهم وترتيب جميع آثار ثبوت الهلال الراجعه إلى مناسك حجّه من الوقوفين وأعمال منى يوم النحر وغيرها، ويجزئ هذا في الحجّ على الأظهر. ومن خالف ما تقتضيه التقيّه بتسويل نفسه أنّ الاحتياط في مخالفتهم، فقد ارتكب محرماً وفسد وقوفه.

والحاصل: أنّه تجب متابعتهم وفق حكم حاكمهم، ويصحّ معها الحج، والاحتياط حينئذٍ غير مشورع، ولاسيّما إذا كان فيه خوف تلف النفس ونحوه، كما قد يتفق ذلك في زماننا.

الثانية: ما إذا فرض العلم بالخلاف وأنّ اليوم الذى حكم القاضى بأنّه يوم عرفه هو يوم الترويه واقعاً، ففي هذه الصورة لا يجزئ الوقوف معهم على الأحوط. فإنّ تمكّن المكلف من العمل بالوظيفه والحال هذه ولو بأن يأتى بالوقوف الاضطرارى فى المزدلفه دون أن يترتب عليه أى محذور (ولو كان المحذور مخالفته للتقيّه)، عمل بوظيفته، وإلّا بدّل حجّه بالعمره المفرده على

الأحوط، ولا حجّ له. فإن كانت استطاعته من السنه الحاضره ولم تبق بعدها، سقط عنه الوجوب، إلّا إذا طرأت عليه الاستطاعه من جديد، فيعيد الحجّ على الأحوط.

٣_ الوقوف في المزدلفه

الواجب الثالث من واجبات حجّ التمتع الوقوف في المزدلفه. والمزدلفه اسمٌ لمكانٍ يُقال له: المشعر الحرام كذلك. وحدّ الموقف من المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسير، وهذه كلّها حدود المشعر، وليست بموقف إلّا عند الزحام وضيق الوقت، فيرتفعون إلى المأزمين. ويُعتبر فيه قصد القربه.

(المسأله ٣٧٦) إذا أفاض الحاجّ من عرفات، فالأحوط أن يبيت ليله العيد في المزدلفه وإن لم يثبت وجوبها.

(المسأله ٣٧٧) يجب الوقوف في المزدلفه من طلوع فجر يوم العيد إلى طلوع الشمس، لكن الركن منه

هو الوقوف في الجملة. فإذا وقف مقداراً ما بين الطلوعين ولم يقف الباقي ولو متعمداً، صحَّ حجّه وإن ارتكب إثماً.

(المسألة ٣٧٨) من ترك الوقوف فيما بين الطلوعين رأساً، فسد حجّه. ويُستثنى من ذلك النساء والصبيان والخائف من عدو والضعفاء كالشيوخ والمرضى، فيجوز لهم حينئذٍ الوقوف في المزدلفه ليله العيد والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلى منى.

(المسألة ٣٧٩) من وقف في المزدلفه ليله العيد وأفاض منها قبل طلوع الفجر جهلاً منه بالحكم، صحَّ حجّه على الأظهر، وعليه كفّاره شاهٍ.

(المسألة ٣٨٠) من لم يتمكّن من الوقوف الاختياري (أى: الوقوف فيما بين الطلوعين) في المزدلفه لنسيانٍ أو لعذرٍ آخر، أجزأه الوقوف الاضطراري (أى: الوقوف وقتاً ما) بعد طلوع الشمس إلى زوال يوم العيد. ولو تركه عمداً، فسد حجّه.

إدراك الوقوفين

تقدّم: أنّ كلّاً من الوقوفين _ الوقوف في عرفات والوقوف في المزدلفه _ ينقسم إلى قسمين: اختياري و اضطراري، فإذا أدرك المكلف الاختياري من الوقوفين كليهما، فلا إشكال، وإلّا فله حالات:

الأولى: أن لا يدرك شيئاً من الوقوفين الاختياري منهما والاضطراري أصلاً، ففي هذه الصورة يبطل حجّه، ويجب عليه الإتيان بعمره مفرداً بنفس إحرام الحجّ، ويجب عليه الحجّ في السنه القادمه، فيما إذا كانت الاستطاعه باقيه، أو كان الحجّ مستقراً في ذمّته.

الثانيه: أن يدرك الوقوف الاختياري في عرفات والاضطراري في المزدلفه.

الثالثه: أن يدرك الوقوف الاضطراري في عرفات والاختياري في المزدلفه. ففي هاتين الصورتين يصحّ حجّه بلا إشكالٍ.

الرابعه: أن يدرك الوقوف الاضطراري في كلّ من عرفات والمزدلفه، والأظهر في هذه الصورة صحّه حجّه

وإن كان الأحوط إعادته في السنه القادمه، إذا بقيت الاستطاعه، أو كان الحج مستقراً في ذمته.

الخامسه: أن يدرك الوقوف الاختيارى في المزدلفه فقط، ففي هذه الصوره يصح حجه أيضاً.

السادسه: أن يدرك الوقوف الاضطرارى في المزدلفه فقط، ففي هذه الصوره لا تبعد صحه حجه، إلا أن الأحوط أن يأتي ببقية الأعمال قاصداً فراغ ذمته عما تعلق بها من العمره المفرده، أو إتمام الحج، وأن يعيد الحج في السنه القادمه.

السابعه: أن يدرك الوقوف الاختيارى في عرفات فقط، والأظهر في هذه الصوره بطلان الحج، فينقلب حجه إلى العمره المفرده. ويستثنى من ذلك ما إذا وقف في المزدلفه ليله العيد، وأفاض منها قبل الفجر جهلاً منه بالحكم، كما تقدم. ولكنه إن أمكنه الرجوع ولو إلى الزوال من يوم العيد، وجب ذلك. وإن لم يمكنه، صح حجه، وعليه كفاره شاه.

الثامنه: أن يدرك الوقوف الاضطرارى في عرفات

فقط، ففي هذه الصورة يبطل حجّه، فيقلبه إلى العمره المفردة.

واجبات منى

إشاره

إذا أفاض المكلف من المزدلفه، وجب عليه الرجوع إلى منى؛ لأداء الأعمال الواجبه هناك. وهي كما نذكرها تفصيلاً ثلاثه:

١_ رمى جمره العقبه

الرابع من واجبات الحج رمى جمره العقبه يوم العيد. ويُعتبر فيه أمور:

١_ نيه القربه.

٢_ أن يكون الرمي بسبع حصيات، ولا يجزىء الأقل من ذلك، كما لا يجزىء رمى غيرها من الأجسام.

٣_ أن يكون رمى الحصيات واحده بعد واحده، فلا يجزىء رمى اثنتين أو أكثر مرّة واحده.

٤_ أن تصل الحصاه إلى الجمره.

٥_ أن يكون وصولها إلى الجمره بسبب الرمي، فلا يجزىء وضعها عليها. والظاهر جواز الاجتراء بما إذا رمى، فلاقت الحصاه في طريقها شيئاً ثم أصابت الجمره. نعم، إذا كان ما لاقته الحصاه صلباً فطفرت منه فأصابت الجمره، لم يجزىء ذلك.

٦_ أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها، ويجزىء للنساء وسائر من رخص لهم بالإفاضة من المشعر في الليل أن يرموا بالليل.

(المسألة ٣٨١) إذا شك في الإصابه وعدمها، بنى على العدم، إلما أن يدخل في واجب آخر مترتب عليه، أو كان الشك بعد دخول الليل.

(المسألة ٣٨٢) لا يجزىء رمى غير الحصى من الأجسام. ويُعتبر في الحصيات أمران:

(١) أن تكون من الحرم، والأفضل أخذها من المشعر.

(٢) أن تكون أبكاراً، بمعنى: أنها لم تكن مستعمله في الرمي قبل ذلك.

(المسأله ٣٨٣) إذا زيد على الجمره فى ارتفاعها، فى الاجتراء برمى المقدار الزائد إشكالاً، والأحوط أن يرمى المقدار الذى كان سابقاً. فإن لم يتمكن من ذلك، رمى المقدار الزائد بنفسه، واستتاب شخصاً آخر لرمى المقدار المزيد عليه. ولا فرق فى ذلك بين العالم والجاهل والناسى.

(المسأله ٣٨٤) إذا لم يرم يوم العيد نسياناً أو جهلاً منه بالحكم، لزمه التدارك إلى اليوم الثالث عشر متى ما تذكر أو علم. فإن علم أو تذكر فى الليل، لزمه الرمى فى نهاره إذا لم يكن ممن قد رخص له الرمى فى الليل، وسيجىء ذلك فى رمى الجمار. ولو علم أو تذكر بعد اليوم الثالث عشر، فالأحوط أن يرجع إلى منى ويرمى، ويعيد الرمى فى السنه القادمه بنفسه أو بنائبه. وإذا علم أو تذكر بعد الخروج من مكّه، لم يجب عليه الرجوع، بل يرمى فى السنه القادمه بنفسه أو بنائبه على الأحوط.

(المسأله ٣٨٥) إذا لم يرم يوم العيد نسياناً أو جهلاً، فعلم أو تذكر بعد الطواف فتداركه، لم تجب عليه إعادته

الطواف، وإن كانت الإعادته أحوط. وأما إذا كان الترك مع العلم والعمد، فالظاهر بطلان طوافه، فيجب عليه أن يعيده بعد تدارك الرمي.

٢_ الذبح أو النحر في منى

إشاره

الواجب الخامس من واجبات حج التمتع الذبح أو النحر، ويُعتبر فيه قصد القربه والإيقاع في النهار. نعم، يجوز للخائف الذبح أو النحر في الليل. ويجب الإتيان به بعد الرمي، فلو قدّمه على الرمي جهلاً أو نسياناً، صحّ ولم يحتجّ إلى الإعادته. ويجب أن يكون الذبح أو النحر بمنى. وإن لم يمكن ذلك، كما قيل: إنّه كذلك في زماننا؛ لأجل تغيير المذبح وجعله في وادي محسير: فإنّ تمكّن المكلف من التأخير والذبح أو النحر في منى ولو كان ذلك إلى آخر ذى الحجه، حلق أو قصّر وأحلّ بذلك وأخر ذبحه أو نحره وما يترتب عليهما من الطواف والصلاه والسعي، وإلاّ جاز له الذبح في المذبح الفعلى، ويجزيه ذلك.

(المسألة ٣٨٦) الأحوط أن يكون الذبح أو النحر يوم العيد، ولكن إذا تركهما يوم العيد لنسيانٍ أو جهلٍ أو عذرٍ آخر من الأعذار، لزمه التدارك إلى آخر أيام التشريف. وإن استمر العذر، جاز تأخيره إلى آخر ذى الحجة. فإن تذكر أو علم بعد الطواف وتداركه، لم تجب عليه إعادته الطواف وإن كانت الإعادة أحوط. وأما إذا تركه عالمًا عامدًا فطاف، فالظاهر بطلان طوافه، ويجب عليه أن يعيده بعد تدارك الذبح.

(المسألة ٣٨٧) لا يجزىء هدى واحد عن أكثر من شخصٍ واحدٍ.

(المسألة ٣٨٨) يجب أن يكون الهدى من الإبل أو البقر أو الغنم، ولا يجزىء من الإبل إلّا ما أكمل السنه الخامسة ودخل في السادسة، ولا من البقر والمعز إلّا ما أكمل الثانيه ودخل في الثالثه على الأحوط، ولا يجزىء من الضأن إلّا ما أكمل السنه الواحده ودخل في الثانيه. وإذا تبين له بعد الذبح أنّ الهدى لم يبلغ السنّ المعترف فيه، لم يجزئه ذلك، ولزمته الإعادة. ويُعتبر في الهدى أن

يكون تامّ الأعضاء، فلا يجزىء الأعور والأعرج والمقطوع أذنه والمكسور قرنه الداخل ونحو ذلك، والأظهر عدم كفايه الخصى أيضاً. ويُعتبر فيه أن لا يكون مهزولاً عرفاً، والأحوط الأولى أن لا يكون مريضاً، ولا موجوءً، ولا مرضوض الخصيتين، ولا كبيراً لا مَخَّ عظم له، ولا- بأس بأن يكون مشقوق الأذن أو مثقوبها وإن كان الأحوط اعتبار سلامته منها، والأحوط الأولى أن لا يكون الهدى فاقد القرن أو الذنب من أصل خلقته.

(المسألة ٣٨٩) إذا اشترى هدياً معتقداً سلامته، فبان معيباً بعد نقد ثمنه، فالأحوط عدم الاكتفاء به، ولزمه هدى آخر.

(المسألة ٣٩٠) ما ذكرناه من شروط الهدى إنّما هو في صورته التمكن منه، فإن لم يتمكن من الواجد للشرائط، أجزأه الفاقد وما تيسر له من الهدى.

(المسألة ٣٩١) إذا ذبح الهدى بزعم أنّه سمينٌ، فبان مهزولاً، أجزأه، ولم يحتج إلى الإعادة.

(المسألة ٣٩٢) إذا شكّ في هزال الهدى فذبحه؛

امثالاً لأمر الله تبارك وتعالى ولو رجاءً، ثم ظهر سمنه بعد الذبح، أجزأه ذلك.

(المسألة ٣٩٣) إذا اشترى هدياً سليماً، فمرض بعد ما اشتراه أو أصابه كسرٌ وعيبٌ، أجزأه أن يذبحه، ولا يلزمه إبداله.

(المسألة ٣٩٤) لو اشترى هدياً فضاع منه، اشترى مكانه هدياً آخر. فإن وجد الأول قبل ذبح الثاني، ذبح الأول، وهو بالخيار في الثاني: إن شاء ذبحه، وإن شاء لم يذبحه، وهو كسائر أمواله، والأحوط الأولى ذبحه أيضاً. وإن وجد بعد ذبحه الثاني، ذبح الأول أيضاً على الأحوط.

(المسألة ٣٩٥) لو وجد أحد هدياً ضالاً، عرّفه إلى اليوم الثاني عشر، فإن لم يوجد صاحبه، ذبحه في عصر اليوم الثاني عشر عن صاحبه.

(المسألة ٣٩٦) من لم يجد الهدى وتمكّن من ثمنه، أودع ثمنه عند ثقه ليشتري به هدياً ويذبحه عنه إلى آخر ذى الحجة. فإن مضى الشهر، لا يذبحه إلّا في السنة

(المسألة ٣٩٧) إذا لم يتمكّن من الهدى ولا من ثمنه، صام بدلاً عنه عشرة أيام: ثلاثه في الحجّ في اليوم السابع والثامن والتاسع من ذى الحجّه، وسبعة إذا رجع إلى بلده، والأحوط أن تكون السبعة متواليه. ويجوز صيام الثلاثه من أوّل ذى الحجّه بعد التلبّس بعمره التمتع، ويُعتبر فيها التوالى. فإن لم يرجع إلى بلده وأقام بمكّه، فعليه أن يصبر حتّى يرجع أصحابه إلى بلدهم أو يمضى شهرًا، ثمّ يصوم بعد ذلك سبعة أيّام.

(المسألة ٣٩٨) المكلف الذى وجب عليه صوم ثلاثه أيّام في الحجّ إذا لم يتمكّن من الصوم يوم السابع، صام اليوم الثامن والتاسع ويوماً آخر بعد رجوعه من منى. ولو لم يتمكّن في اليوم الثامن أيضاً، أخر جميعها إلى ما بعد رجوعه من منى. والأحوط أن يبادر إلى الصوم بعد رجوعه من منى، وأن لا يؤخّره من دون عذر. وإذا لم يتمكّن بعد الرجوع من منى، صام في الطريق أو صامها في بلده أيضاً. ولكن لا يجمع بين الثلاثه والسبعه. فإن لم

يُصمُّ الثلاثة حتَّى أهلِّ هلال محرّم، سقط الصوم، وتعيّن الهدى للسنة القادمة.

(المسألة ٣٩٩) من لم يتمكّن من الهدى ولا من ثمنه وصام ثلاثة أيّام في الحجّ، ثمّ تمكّن منه، وجب عليه الهدى على الأحوط.

(المسألة ٤٠٠) إذا لم يتمكّن من الهدى باستقلاله وتمكّن من الشركه فيه مع الغير، فالأحوط الجمع بين الشركه في الهدى والصوم على الترتيب المذكور.

(المسألة ٤٠١) إذا أعطى الهدى أو ثمنه أحداً فوكّله في الذبح عنه، ثمّ شكّ في أنّه ذبحه أم لا، بنى على العدم. نعم، إذا كان ثقةً وأخبره بذبحه، اكتفى به.

(المسألة ٤٠٢) ما ذكرناه من الشرائط في الهدى لا يُعتبر فيما يُذبح كفّارةً، وإن كان الأحوط اعتبارها فيه.

(المسألة ٤٠٣) الذبح الواجب هدياً أو كفّارةً لا تُعتبر المباشرة فيه، بل يجوز ذلك بالاستتابة في حال الاختيار أيضاً. ولا بدّ أن يكون الذابح مسلماً، وأن تكون التّيه مستمرةً من صاحب الهدى إلى الذبح، والأحوط

اشترط تيه الذابح كذلك.

مصرف الهدى

(المسأله ٤٠٤) الأحوط أن يُعطى ثلث الهدى إلى الفقير المؤمن صدقه، ويُعطى ثلثه إلى المؤمنين هديّه، وأن يأكل الثلث الباقي. ولا يجب إعطاء ثلث الهدى إلى الفقير نفسه، بل يجوز الإعطاء إلى وكيله وإن كان الوكيل هو نفس من عليه الهدى. ويتصرف الوكيل فيه حسب إجازة موكله من الهبه أو البيع أو الإعراض أو غير ذلك. ويجوز إخراج لحم الهدى والأضاحى من منى.

(المسأله ٤٠٥) لا يُعتبر الإفراز فى ثلث الصدقه ولا فى ثلث الهديه، فلو تصدّق بثلثه المشاع وأهدى ثلثه المشاع وأكل منه شيئاً، أجزأه ذلك.

(المسأله ٤٠٦) يجوز لقابض الصدقه أو الهديه أن يتصرف فيما قبضه كيفما شاء، فلا بأس بتمليكه غير المؤمن أو غير المسلم.

(المسأله ٤٠٧) إذا ذبح الهدى، فسرق أو أخذه

متغلبً عليه قهراً قبل التصدق والإهداء، فلا ضمان على صاحب الهدى. نعم، لو أتلفه هو باختياره ولو بإعطائه لغير أهله، ضمن الثلثين على الأحوط.

٣_ الحلق أو التقصير

الواجب السادس من واجبات حج التمتع الحلق أو التقصير. ويُعتبر فيه قصد القربة. والأحوط إيقاعه في النهار بعد الرمي والذبح، فلو قدّمه عليهما أو على الذبح نسياناً أو جهلاً منه بالحكم، أجزأه، ولم يحتج إلى الإعادة.

(المسألة ٤٠٨) لا يجوز الحلق للنساء، بل يتعيّن عليهنّ التقصير.

(المسألة ٤٠٩) يتخيّر الرجل بين الحلق والتقصير، والحلق أفضل. ومن لبّد شعر رأسه بالصمغ أو العسل أو نحوهما، لدفع القمل، أو عقص شعره وعقده بعد جمعه ولّفه، فالأحوط له اختيار الحلق، بل وجوبه هو الأظهر. ومن كان ضرورةً، فيجب عليه اختيار الحلق.

(المسألة ٤١٠) من أراد الحلق وعلم أنّ الحلق يجرح رأسه، فعليه أن يقصر أولاً ثم يحلق.

(المسألة ٤١١) الخنثى المشكل يجب عليه التقصير إذا لم يكن ملتبداً أو معقوصاً، وإلا جمع بين التقصير والحلق، ويقدم التقصير على الحلق على الأحوط.

(المسألة ٤١٢) إذا حلق المحرم أو قصر، حلّ له جميع ما حرم عليه بالإحرام عدا النساء والطيب، بل والصيد أيضاً على الأحوط.

(المسألة ٤١٣) إذا لم يقصر ولم يحلق نسياناً أو جهلاً- منه بالحكم إلى أن خرج من منى، رجع وقصر أو حلق فيها. فإن تعذر الرجوع أو تعسر عليه، قصر أو حلق في مكانه، وبعث بشعر رأسه إلى منى إن أمكنه ذلك.

(المسألة ٤١٤) إذا لم يقصر ولم يحلق نسياناً أو جهلاً، فذكره أو علم به بعد الفراغ من أعمال الحج وتداركه، وجب عليه إعادته الطواف على الأحوط.

٧_٨_٩_ طواف الحجّ وصلاته والسعى

الواجب السابع والثامن والتاسع من واجبات الحجّ الطواف وصلاته والسعى. وكيفيتها وشروطها هي الكيفية والشروط التي ذكرناها في طواف العمرة وصلاته وسعيها.

(المسألة ٤١٥) يجب تأخير الطواف عن الحلق أو التقصير في حجّ التمتع، فلو قدّمه عالماً عامداً، وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصير، ولزمته كفّاره شاهٍ.

(المسألة ٤١٦) الأحوط عدم تأخير طواف الحجّ عن اليوم الحادى عشر، وإن كان جواز تأخيره إلى ما بعد أيام التشريق بل إلى آخر ذى الحجّة لا يخلو من قوّه.

(المسألة ٤١٧) لا- يجوز في حجّ التمتع تقديم طواف الحجّ وصلاته والسعى على الوقوفين. ويُسْتَثْنَى من ذلك الشيخ الكبير والمرأه التي تخاف الحيض، فيجوز لها تقديم الطواف وصلاته على الوقوفين والإتيان بالسعى في وقته. والأحوط تقديم السعى أيضاً وإعادته في وقته، والأولى إعادته الطواف والصلاه أيضاً مع التمكن في أيام التشريق أو بعدها إلى آخر ذى الحجّة، بل في صوره عدم

التمكّن يستتیب للطواف وصلاته.

(المسأله ٤١٨) يجوز للخائف على نفسه من دخول الحرم أن يقدم الطواف وصلاته والسعى على الوقوفين، ولا بأس بتقديم طواف النساء أيضاً، فيمضى بعد أعمال منى حيث أراد.

(المسأله ٤١٩) من طرأ عليه العذر، فلم يتمكن من الطواف، كالمراه التي رأت الحيض أو النفاس، ولم تتمكن من المكث في مكّه لتطوف بعد طهرها، يجب عليه الاستنابه للطواف ثم السعى بنفسه بعد طواف النائب.

(المسأله ٤٢٠) إذا طاف المتمتع وصلّى وسعى، حلّ له الطيب، وبقي عليه من المحرّمات النساء، بل الصيد أيضاً على الأحوط. والأحوط عدم جواز العقد بعد طوافه وسعيه وشهادته على العقد حتى يأتي بطواف النساء وصلاته.

(المسأله ٤٢١) من جاز له تقديم الطواف والسعى إذا قدّمهما على الوقوفين، لا يحلّ له الطيب حتى يأتي

بمناسك منى من الرمي والذبح والحلق أو التقصير.

١٠_١١_ طواف النساء وصلاته

الواجب العاشر والحادي عشر من واجبات حج التمتع طواف النساء وصلاته. وهما وإن كانا من الواجبات، إلا أنهما ليسا من نسك الحج، فتركهما ولو عمداً لا يوجب فساد الحج.

(المسألة ٤٢٢) كما يجب طواف النساء على الرجال، يجب على النساء أيضاً، فلو تركه الرجل، حرمت عليه النساء، ولو تركته المرأة، حرم عليها الرجال. والنائب بالحج يأتي بطواف النساء عن المنوب عنه لا عن نفسه.

(المسألة ٤٢٣) طواف النساء وصلاته كطواف الحج وصلاته في الكيفية والشروط.

(المسألة ٤٢٤) من لم يتمكن من طواف النساء باستقلاله لمرض أو غيره، استعان بغيره، فيطوف ولو بأن يحمل على متن إنسان أو حيوان. وإذا لم يتمكن منه أيضاً، لزمته الاستنابة عنه. ويجرى هذا في صلاة الطواف

أيضاً.

(المسألة ٤٢٥) من ترك طواف النساء: سواء أكان متعمداً مع العلم بالحكم أو الجهل به أو كان نسياناً، حرمت عليه النساء إلى أن يتداركه. ومع تعذر مباشره أو تعسيرها يجوز له الاستنابه، فإذا طاف النائب عنه، حلّت له النساء. فإذا مات قبل تداركه، فالأحوط أن يقضى من تركته.

(المسألة ٤٢٦) لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي، فإن قدّمه عن علم وعمدٍ، لزمه إعادته بعد السعي، وكذلك إن كان عن جهلٍ أو نسيانٍ على الأحوط.

(المسألة ٤٢٧) من قدّم طواف النساء على الوقوفين لعذرٍ، لم تحلّ له النساء حتّى يأتي بمناسك منى من الرمي والذبح والحلق أو التقصير.

(المسألة ٤٢٨) إذا حاضت المرأة ولم تنتظر القافله طهرها، جاز لها ترك طواف النساء والخروج مع القافله، والأحوط حينئذٍ أن تستنّب لطوافها ولصلاته. وإذا كان حيضها بعد تجاوز النصف من طواف النساء، جاز لها

ترك الباقي والخروج مع القافلة، والأحوط الاستنابه لبقية الطواف ولصلاته.

(المسألة ٤٢٩) نسيان الصلاة في طواف النساء كنسيان الصلاة في طواف الحج، وقد تقدّم حكمه في المسألة (٣٢٩).

(المسألة ٤٣٠) إذا طاف المتمتع طواف النساء وصلى صلاته، حلت له النساء، وإذا طافت المرأة وصلت صلاته، حلّ لها الرجال، فتبقى حرمة الصيد إلى الظهر من اليوم الثالث عشر على الأحوط. وأمّا قلع الشجر وما ينبت في الحرم من الحشيش وكذلك الصيد في الحرم فقد ذكرنا أنّ حرمتها تعمّ المحرم والمحلّ.

١٢_ المبيت في منى

الواجب الثاني عشر من واجبات الحج المبيت في منى ليلة الحادي عشر والثاني عشر. ويُعتبر فيه قصد القربة فإذا خرج الحاج إلى مكة يوم العيد لأداء فريضة الطواف والسعي، وجب عليه الرجوع ليبيت في منى. ومن

لم يتجنب الصيد في إحرامه، فعليه المبيت الثالث عشر أيضاً، وكذلك من أتى النساء. ويجوز لغيرهما الإفاضه من منى بعد ظهر اليوم الثاني عشر، ولكن إذا بقي في منى إلى أن دخل الليل، وجب عليه المبيت ليله الثالثه عشر أيضاً.

(المسأله ٤٣١) إذا تهيأ للخروج وتحرك من مكانه ولم يمكنه الخروج قبل الغروب للزحام ونحوه: فإن أمكنه المبيت، وجب ذلك، وإن لم يمكنه أو كان المبيت حرجياً، جاز له الخروج ليلاً، وعليه شاء على الأحوط.

(المسأله ٤٣٢) من وجب عليه المبيت بمنى، لا يجب عليه المكث فيها نهراً بأزيد من مقدار يرمى فيه الجمرات، ولا يجب عليه المبيت في مجموع الليل، فيجوز له المكث في منى من أول الليل إلى ما بعد منتصفه، أو المكث فيها قبل منتصف الليل إلى الفجر. والأولى لمن بات النصف الأول ثم خرج أن لا يدخل مكة قبل طلوع الفجر.

(المسأله ٤٣٣) يُستثنى من وجوب المبيت في منى

١_ المعذور كالمريض والممّرض ومن خاف على نفسه أو ماله من المبيت بمنى.

٢_ من اشتغل بالعبادة في مكّه تمام ليلته أو بعضها وقد خرج من منى بعد دخول الليل عدا الخروج لحوائجه الضروريّه: كالأكل والشرب.

٣_ من طاف بالبيت وبقى في عبادته، ثمّ خرج من مكّه وتجاوز عقبه المدنين، فيجوز له أن يبيت في الطريق دون أن يصل إلى منى.

(المسألة ٤٣٤) من ترك المبيت بمنى، فعليه كفّاره شاهٍ عن كلّ ليله، والأحوط التكفير فيما إذا تركه نسياناً أو جهلاً، والأحوط التكفير للمعذور من المبيت. ولا كفاره على الطائفه الثانيه والثالثه ممّا تقدّم.

(المسألة ٤٣٥) من أفاض من منى ثمّ رجع إليها بعد دخول الليل في الليله الثالثه عشر لحاجه، لم يجب عليه المبيت بها.

١٣_ رمى الجمار

الواجب الثالث عشر من واجبات الحج رمى الجمرات الثلاث: الأولى والثانية وجمره العقبه. ويجب الرمي في اليوم الحادى عشر والثانى عشر، فإذا بات ليله الثالث عشر فى منى، وجب الرمي فى اليوم الثالث عشر أيضاً. ويُعتبر فى رمى الجمرات المباشره، فلا تجوز الاستنابه اختياراً.

(المسأله ٤٣٦) يجب الابتداء برمي الجمره الأولى، ثم الجمره الوسطى، ثم جمره العقبه. ولو خالف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب ولو كانت المخالفه عن جهلٍ أو نسيانٍ. نعم، إذا نسى فرمى جمره بعد أن رمى سابقتها أربع حصات، أجزأ إكمالها سبعاً، ولا يجب عليه إعادته رمى اللاحقه.

(المسأله ٤٣٧) ما ذكرناه من واجبات رمى جمره العقبه فى أعمال يوم العيد يجرى فى رمى الجمرات كلها.

(المسأله ٤٣٨) يجب أن يكون رمى الجمرات فى النهار، ويُستثنى من ذلك العبد والراعى والمديون الذى

يخاف أن يقبض عليه، وكلّ من يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله، ويشمل ذلك الشيخ والنساء والصبيان والضعفاء الذين يخافون على أنفسهم من كثرة الزحام، فيجوز لهؤلاء الرمي ليله ذلك النهار. ولكن لا يجوز لغير الخائف من المكث في منى أن ينفر ليله الثانية عشر بعد الرمي حتّى تزول الشمس من يومه.

(المسألة ٤٣٩) من نسي الرمي في اليوم الحادى عشر، وجب عليه قضاؤه في الثانى عشر. ومن نسيه في الثانى عشر، قضاؤه في اليوم الثالث عشر، والأحوط أن يفرّق بين الأداء والقضاء، وأن يقدّم القضاء على الأداء، وأن يكون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال.

(المسألة ٤٤٠) من نسي الرمي فذكره في مكّه، وجب عليه الرجوع إلى منى والرمي فيها. وإذا كان يومين أو ثلاثه، فالأحوط أن يفصل بين وظيفه يوم واليوم الذى بعده بساعه. وإذا ذكره بعد خروجه من مكّه، لم يجب عليه الرجوع، بل يقضيه في السنه القادمه بنفسه أو بنائبه.

(المسألة ٤٤١) المريض الذى لا يُرجى برؤه إلى

المغرب يستتبع لرميه. ولو اتفق برؤه قبل الغروب، رمى بنفسه أيضاً على الأحوط.

(المسأله ٤٤٢) لا يبطل الحج بترك الرمي ولو كان متعمداً، ويجب على الأحوط قضاء الرمي في العام القابل بنفسه أو بنائبه.

أحكام المصدود

(المسأله ٤٤٣) المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبسه بإحرامهما.

(المسأله ٤٤٤) المصدود عن العمرة يذبح في مكانه، ويتحلل به، ويضم الحلق أو التقصير إليه، بل الأ-حوط اختيار الحلق في صورته إتيانه بالهدى بنفسه في العمرة المفردة.

(المسأله ٤٤٥) المصدود عن الحج إن كان مصدوداً عن الموقفين أو عن الموقف بالمشعر خاصه، فوظيفته ذبح الهدى في محل الصد والتحلل به من إحرامه، والأحوط ضم الحلق أو التقصير إليه. وإن صد

عن الطواف والسعى بعد الوقوفين وقبل أعمال منى أو بعدها: فعندئذٍ إن لم يكن متمكناً من الاستنابه، فوظيفته ذبح الهدى فى محلّ الصيد، وإن كان متمكناً منها، فالأحوط الجمع بين الوظيفتين، أى: ذبح الهدى والاستنابه، وإن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالهدى فى صورته كون الصّدّ عن دخول مكّه، وجواز الاكتفاء بالاستنابه إذا كان الصّدّ بعدها. وإن كان مصدوداً عن مناسك منى خاصّة دون دخول مكّه: فعندئذٍ إن كان متمكناً من الاستنابه، فيستناب للرّمى والذبح، ثمّ يحلق أو يقصّر ويتحلّل ويأتى ببقية المناسك. وإن لم يكن متمكناً من الاستنابه، فالظاهر أنّ وظيفته فى هذه الصوره أن يودع ثمن الهدى عند من يذبح عنه، ثمّ يحلق أو يقصّر فى مكانه، فيرجع إلى مكّه لأداء مناسكها، فيتحلّل بعد هذه كلّها عن جميع ما يحرم عليه حتّى النساء، دون حاجه إلى شىءٍ آخر، وصحّ حجّه، وعليه الرّمى فى السنه القادمه على الأحوط.

(المسأله ٤٤٦) إذا كان المصدود مستقرّاً عليه

- الحجّ أو بقيت الاستطاعه إلى العام القادم، لا يسقط عنه وجوب الحجّ بالهدى المزبور، بل يجب عليه الإتيان به في العام القابل.
- (المسألة ٤٤٧) إذا صدّ عن الرجوع إلى منى بعد إتمام أعمال الحجّ في مكّه للمبيت فيها ورمى الجمار، فقد تمّ حجّه، ويستتنب للرمى إن أمكنه في سنته، وإلّا فالأحوط الاستنابه في العام القابل، ولا يجرى عليه حكم المصدود.
- (المسألة ٤٤٨) من تعذّر عليه إتمام الحجّ لمانع من الموانع غير الصدّ والحصر، فالأحوط أن يتحلّل من إحرامه بذبح الهدى.
- (المسألة ٤٤٩) لا فرق في الهدى المذكور بين أن يكون بدنّه أو بقرةً أو شاةً. ولو لم يتمكّن منه، فالأحوط أن ينتقل إلى بدله، وهو الصيام بالترتيب الذي ذكر.
- (المسألة ٤٥٠) من أفسد حجّه ثمّ صدّ: هل يجرى عليه حكم الصدّ أم لا؟ وجهان: الظاهر هو الأوّل، ولكن عليه كفّاره الإفساد زائداً على الهدى.

(المسأله ٤٥١) من ساق الهدى معه ثم صدّ، كفى ذبح ما ساقه، ولا يجب عليه هدى آخر وإن كان أحوط.

أحكام المحصور

(المسأله ٤٥٢) المحصور هو الممنوع عن الحجّ أو العمره لمرضٍ ونحوه بعد تلبّسه بالإحرام.

(المسأله ٤٥٣) المحصور إن كان محصوراً في العمره المفرده، فوظيفته أن يبعث هدياً، ويواعد أصحابه أن يذبحوه أو ينحروه في وقتٍ معيّن. فإذا جاء الوقت تحلّل في مكانه، ويجوز له خاصّه أن يذبح أو ينحر في مكانه ويتحلّل. وتحلّل المحصور في العمره المفرده إنّما هو من غير النساء. وأمّا منها فلا- تحلّل إلّا بعد إتيانه بعمره مفرده بعد أفاقته. وإن كان محصوراً عن عمره التمتع، فحكمه ما تقدّم، إلّا أنّه يتحلّل حتّى من النساء. وإن كان محصوراً في الحجّ، فحكمه ما تقدّم، والأحوط أن لا يتحلّل عن النساء حتّى يطوف ويسعى ويأتي بطواف النساء بعد ذلك في حجّ أو عمره.

(المسألة ٤٥٤) إذا أُحصِرَ وبعث بهديه وبعد ذلك خفَّ المرض: فإن ظنَّ أو احتمل إدراك الحجِّ، وجب عليه الالتحاق، وحيثُ فإن أدرك الوقوفين أو الوقوف بالمشعر خاصَّةً، فقد أدرك الحجِّ. وإلَّا فإن لم يذبح أو ينحر عنه، انقلب حجُّه إلى عمره المفرد. وإن ذُبح عنه تحلَّ من غير النساء، ووجب عليه على الأحوط الإتيان بالطواف وصلاته والسعي وطواف النساء وصلاته، للتحلُّل من النساء أيضاً.

(المسألة ٤٥٥) إذا أُحصِرَ عن مناسك منى أو من الطواف والسعي بعد الوقوفين، فالحكم فيه كما مرَّ في المسألة (٤٤٥). نعم، إذا كان الحصر من الطواف والسعي بعد دخول مكَّه، فلا إشكال في أنَّ وظيفته الاستنابه.

(المسألة ٤٥٦) إذا أُحصِرَ الرجل فبعث بهديه، ثمَّ آذاه رأسه قبل أن يبلغ الهدى محلَّه، جاز له أن يذبح شاهةً في محلَّه، أو يصوم ثلاثة أيام، أو يطعم ستَّة مساكين، لكلِّ مسكين مدَّان ويحلق.

(المسأله ٤٥٧) لا يسقط الحج عن المحصور بتحلله بالهدى، فعليه الإتيان به فى السنه القادمه، إذا بقيت استطاعته، أو كان الحج مستقراً فى ذمته.

(المسأله ٤٥٨) المحصور إذا لم يجد هدياً ولا ثمنه، صام عشره أيام على ما تقدم، أى: ثلاثه أيام فى الحج، وسبعه إذا رجع إلى وطنه.

(المسأله ٤٥٩) يستحب للمحرم عند عقد الإحرام أن يشترط على ربه تعالى أن يحله حيث حبسه وإن كان حله لا يتوقف على ذلك؛ فإنه يحل عند الحبس: اشترط أم لم يشترط.

إلى هنا فرغنا بحمد الله من واجبات الحج، فلنشرع الآن فى آدابه. وقد ذكر الفقهاء (رضوان الله عليهم) من الآداب ما لا تسعه هذه الرساله، فلنقتصر على اليسير منها.

آداب الحج ومستحباته

اعلم أن مستحبات الحج أكثر من أن تحصى فى هذه

الرساله المختصره، ولذا سنكتفى ببيان مقدارِ منها، وعليك مراجعه الكتب المفضّله إن أردت ذلك.

مستحبات السفر

يُستحبّ لمن أراد السفر إلى مكّه أو أىّ سفرٍ آخر أن يطلب من الله تعالى الخير، ويكتب الوصيه، ويدفع صدقه؛ لأنّ الصدقه تحفظ الإنسان، وعند إرادته الخروج للسفر يصلّى أربع ركعاتٍ فى كلّ ركعه يقرأ فاتحه الكتاب وسوره التوحيد ويقول:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِهِنَّ، فَاجْعَلُنَّ خَلِيفَتِي فِي أَهْلِي وَمَالِي».

ويستحبّ أن يقف على باب داره ويقرأ آيه الكرسي ثلاث مرّاتٍ ثم يقول:

«اللَّهُمَّ احْفَظْنِي وَاحْفَظْ مَا مَعِيَ، وَسَلِّمْنِي وَسَلِّمْ مَا مَعِيَ، وَبَلِّغْنِي وَبَلِّغْ مَا مَعِيَ بِبِلَاغِكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلِ».

يفعل ذلك فى الاتّجاهات الأربعة، أى: عن أمامه وخلفه ويمينه وشماله.

مستحبات الإحرام

يُستحبُّ في الإحرامُ أمورٌ:

- ١_ تنظيف الجسد وتقليم الأظفار وأخذ الشارب وإزاله الشعر من الإبطين والعانة بالنوره. كل ذلك قبل الإحرام.
- ٢_ توفير شعر الرأس واللحية من أول ذى القعدة لمن أراد الحج، وقبل شهر لمن أراد العمرة. وقال بعض الفقهاء بوجوب ذلك، وهذا القول وإن كان ضعيفاً، لكنّه أحوط.
- ٣_ الغسل للإحرام في الميقات قبل الإحرام، ويصحّ من الحائض والنفساء أيضاً. ويجوز تقديم هذا الغسل عن الميقات لمن خاف عوز الماء في الميقات، فإن وجد الماء في الميقات، أعاده واغتسل. وإذا أكل المكلف ما يحرم على المحرم، يستحبّ له إعادته الغسل. وإذا اغتسل في النهار، كفاه هذا الغسل إلى الليل، وكذلك إذا اغتسل في الليل، كفاه إلى آخر النهار الذي يليه. نعم، إذا اغتسل وبعد الغسل وقبل الإحرام أحدث بالأصغر،

أعاد الغسل.

٤_ أن يقول عند لبس ثوبي الإحرام:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأُوَدِّي فِيهِ فَرْضِي، وَأَعْبُدُ فِيهِ رَبِّي، وَأَنْتَهِي فِيهِ إِلَى مَا أَمَرَنِي. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَصَدْتُه فَبَلَّغَنِي، وَأَرَدْتُهُ فَأَعَانَنِي، وَقَبَلَنِي وَلَمَّ يَنْقَطِعْ بِي وَوَجْهَهُ أَرَدْتُ فَسَلَّمَنِي فَهُوَ حَسِينِي وَكَهْفِي وَحِرْزِي وَظَهْرِي وَمَلَاذِي وَرَجَائِي وَمَنْجَايَ وَذُخْرِي وَعُدَّتِي فِي شِدَّتِي وَرَخَائِي».

٥_ أن يكون ثوبا الإحرام من القطن.

٦_ أن يكون إحرامه بعد فريضة الظهر إن تمكّن، وإلّا بعد فريضة أخرى مع التمكن، وإلّا بعد صلاة ستّة ركعات أو ركعتين نافله يقرأ في الأولى بعد الحمد سورة التوحيد، وفي الثانية بعد الحمد سورة الجحد، والستّ أفضل. وبعد الصلاة يحمد الله ويشنّى عليه ويصلّى على النبي وآله ثمّ يقول:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَنِي مِمَّنِ اسْتَجَابَ لَكَ وَأَمَّنَ بِوَعْدِكَ وَاتَّبَعَ أَمْرَكَ فَإِنِّي عَبْدُكَ وَفِي قَبْضَتِكَ، لَا

أَوْقِنِي إِلَّا مَا وَقَيْتِ، وَلَا آخِذُ إِلَّا مَا أُعْطَيْتِ، وَقَدْ ذَكَرْتَ الْحَجَّ، فَأَسْأَلُكَ أَنْ تَعْزِمَ لِي عَلَيْهِ عَلَى كِتَابِكَ وَسَيِّئِهِ نَبِيِّكَ صِلَاؤُكَ عَلَيْهِ
وَأَلِهِ، وَتَقْوِيَنِي عَلَى مَا ضَعُفْتُ وَتُسَلِّمَ لِي مَنَاسِكِي فِي يُسْرِ مَنُوكَ وَعَافِيهِ وَاجْعَلْنِي مِنْ وَفْدِكَ الَّذِي رَضِيَتْ وَارْتَضَيْتِ وَسَمَّيْتِ
وَكَتَبْتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي خَرَجْتُ مِنْ شُقَّتِهِ بَعِيدِهِ، وَأَنْفَقْتُ مَالِي ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ اللَّهُمَّ فَتَمِّمْ لِي حَاجَّتِي وَعُمْرَتِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّمَنَّعَ
بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَسَيِّئِهِ نَبِيِّكَ صِلَاؤُكَ عَلَيْهِ وَأَلِهِ، فَإِنْ عَرَضَ لِي عَارِضٌ يَحْبِسُنِي فَخَلِّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي بِقَدْرِكَ
الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَّةَ فَعُمْرَةَ أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي وَعِظَامِي وَمُخِّي وَعَصِيْبِي مِنَ النِّسَاءِ
وَالثِّيَابِ وَالطَّيْبِ أَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَكَ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ».

٧_ أن يتلفظ بتيه الإحرام، ولا يكتفى بالإخطار أو بمجرد الداعي النفساني، ويستحب للرجال رفع الصوت في التلبية.

٨_ ذكرنا سابقاً أن التلبية الواجبه التي يتحقق بها

الإحرام على الأحوط هي:

«لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

ويستحب أن يقول بعدها:

«لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ دَاعِيَا إِلَى دَارِ السَّلَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ غَفَّارَ الذُّنُوبِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ أَهْلَ التَّلْبِيهِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ تُبْدِي وَيُخْفِي وَالْمَعَادُ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ تَسْتَعْنِي وَيُفْتَقِرُ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ مَرْهُوبًا وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا النُّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ الْجَمِيلِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ كَشَافَ الْكُرْبِ الْعِظَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ يَا كَرِيمَ لَبَّيْكَ».

وأن يقول كذلك:

«لَبَّيْكَ أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ بِحَجَّهِ أَوْ عُمْرِهِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ وَهَذِهِ عُمْرُهُ مُتَعَهُ إِلَى الْحَجِّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ أَهْلَ التَّلْبِيهِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ تَلْبِيَّهُ تَمَامُهَا وَبَلَاغُهَا عَلَيْكَ».

٩_ تكرر التلبيه حال الإحرام، وعند اليقظه من النوم، وبعد كلّ صلاه، وعند الركوب على الراحله والنزول منها، وعند كلّ علوّ وهبوط، وعند ملاقاه الراكب، وفي الأسحار. ويُستحبّ إكثارها ولو كان جنباً أو حائضاً، ولا يقطعها في عمره التمتع إلى أن يشاهد بيوت مكّه، وفي حجّ التمتع إلى زوال يوم عرفه.

مكروهات الإحرام

يُكره في الإحرام أمورٌ:

١_ الإحرام في ثوبٍ أسود، بل الأحوط ترك ذلك، والأفضل الإحرام في ثوبٍ أبيض.

٢_ النوم على الفراش الأصفر والوساده الصفراء.

٣_ الإحرام في الثياب الوسخه، ولو وسخت حال الإحرام، فالأحوط أن لا يغسلها ما دام محرماً.

٤_ الإحرام في ثيابٍ مخطّطه.

٥_ استعمال الحناء قبل الإحرام إن بقي الأثر إلى وقت الإحرام.

٦_ دخول الحمام، والأولى بل الأحوط أن لا يدللك المحرم جسده بكيس الحمام ونحوه.

٧_ أن يقول لمن يناديه: (لييك)، بل الأحوط ترك ذلك.

مستحبات دخول الحرم

١_ النزول من المركوب عند وصوله الحرم والاعتسال لدخوله.

٢_ خلع نعليه عند دخوله الحرم وأخذهما بيده متواضعاً وخشوعاً لله تعالى، وفيه ثواب عظيم.

٣_ أن يدعو بهذا الدعاء عند دخول الحرم:

«اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ فِي كِتَابِكَ الْمُنَزَّلِ وَقَوْلِكَ الْحَقُّ: «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَا تُوكَّ رِجَالاً- وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ». اللَّهُمَّ إِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ مِمَّنْ أَجَابَ دَعْوَتَكَ، قَدْ جِئْتُ مِنْ شَقَّةٍ بَعِيدَةٍ وَفَجَّ عَمِيقٍ سَامِعاً لِنِدَائِكَ وَمُسْتَجِيباً لَكَ مُطِيعاً لِأَمْرِكَ. وَكُلُّ ذَلِكَ بِفَضْلِكَ عَلَيَّ وَإِحْسَانِكَ إِلَيَّ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا وَفَّقْتَنِي

لَهُ أُبْتِغَى بِذَلِكَ الزُّلْفَةَ عِنْدَكَ وَالْقُرْبَةَ إِلَيْكَ وَالْمَنْزِلَةَ لِمَدِينِكَ وَالْمَغْفِرَةَ لِذُنُوبِي وَالتَّوْبَةَ عَلَيَّ مِنْهَا بِمَنِّكَ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَحَرِّمْ بَدَنِي عَلَى النَّارِ وَآمِنِّي مِنْ عَذَابِكَ وَعِقَابِكَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

٤_ أن يمضغ شيئاً من نبات الأذخر عند دخوله الحرم.

مستحبات دخول مكة المعظمه

يُستحب لمن أراد أن يدخل مكة المكرمه أن يغتسل قبل دخولها، وأن يدخلها بسكينة ووقارٍ، ويُستحب لمن جاء من طريق المدينة أن يدخل من أعلاها، ويخرج من أسفلها.

آداب المسجد الحرام

يُستحب لمن أراد دخول المسجد الحرام أن يغتسل، وأن يكون حافياً حال دخوله على سكينه ووقارٍ، وأن يكون دخوله من باب بنى شيبه. وقيل: إنه يقابل في الوقت الحالي باب السلام، فالأولى الدخول من باب

السلام، ثم يأتي مستقيماً إلى أن يتجاوز الاسطوانات. ويُستحب أن يقف على باب المسجد ويقول:

«السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَمَا شَاءَ اللَّهُ، السَّلَامُ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

ثم يدخل المسجد متوجّهاً إلى الكعبة رافعاً يديه إلى السماء ويقول:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي مَقَامِي هَذَا وَفِي أَوَّلِ مَنَاسِكِي أَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتِي وَأَنْ تَتَجَاوَزَ عَنِّي خَطِيئَتِي وَأَنْ تَضَعَ عَنِّي وَزْرِي، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ الْحَرَامَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا بَيْتُكَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْتَهُ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَالْبَلَدُ بَلَدُكَ وَالْبَيْتُ بَيْتُكَ جِئْتُ أَطْلُبُ رَحْمَتَكَ وَأَوْفُ طَاعَتِكَ مُطِيعًا لِأَمْرِكَ رَاضِيًا بِقَدْرِكَ أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْفَقِيرِ إِلَيْكَ الْخَائِفِ لِعُقُوبَتِكَ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَاسْتَعْمِلْنِي بِطَاعَتِكَ وَمَرْضَاتِكَ».

وفى روايه أُخرى يقف على باب المسجد الحرام ويقول:

«بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَمِنَ اللَّهِ وَإِلَى اللَّهِ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ وَعَلَى مَلِّهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَخَيْرِ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، السَّلَامُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ السَّلَامُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ وَعَلَى أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ، وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَأَسْتَعْمَلْنِي فِي طَاعَتِكَ وَمَرْضَاتِكَ وَاحْفَظْنِي بِحِفْظِ الْإِيمَانِ أَبَدًا مَا

أَبْقَيْتَنِي جَلَّ ثَنَاءُ وَجْهِكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي مِنْ وَفْدِهِ وَرُؤَاغِهِ وَجَعَلَنِي مِمَّنْ يَعْمُرُ مَسَاجِدَهُ، وَجَعَلَنِي مِمَّنْ يُنَاجِيهِ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَزَائِرُكَ فِي بَيْتِكَ وَعَلَى كُلِّ مَيَاتِي حَقٌّ لِمَنْ أَنَاهُ وَزَارَهُ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَيَاتِي وَأَكْرَمُ مَزُورٍ فَاسْأَلُكَ يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنُ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَبِأَنَّكَ وَاحِدٌ صِدْقٌ لَمْ تَلِدْ وَلَمْ تُوَلَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ (لَكَ خ ل) كُفْوًا أَحَدٌ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ يَا جَوَادُ يَا كَرِيمُ يَا مَاجِدُ يَا جَبَّارُ يَا كَرِيمُ أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ تُحْفَتَكَ إِيَّايَ بَزِيَارَتِي إِيَّاكَ أَوَّلَ شَيْءٍ تُعْطِينِي فَكَأَنَّكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ».

ثم يقول ثلاثاً:

«اللَّهُمَّ فَكَّ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ».

ثم يقول:

«وَأَوْسِعْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَشَرَّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ».

ويُستحبُّ عندما يحاذي الحجر أن يقول:

«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ آمَنُتُ بِاللَّهِ وَكَفَرْتُ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَبِاللَّاتِ وَالْعُزَّىٰ وَبِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ وَبِعِبَادَةِ كُلِّ نِدٍّ يُدْعَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ».

ثمَّ يذهب إلى الحجر الأسود ويستلمه ويقول:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ مِمَّا أَحْسَى وَأَخَذَرُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَيُمِيتُ وَيُحْيِي وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ كَأَفْضَلِ مَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَسَيِّئَاتُ عَلِيٍّ وَكُلِّ النَّبِيِّينَ وَكُلِّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ إِنِّي أُوْمِنُ بِوَعْدِكَ وَأُصَدِّقُ رُسُلَكَ وَآتَّبِعُ كِتَابَكَ».

ويصلي على محمد وآل محمد ويسلم على الأنبياء، كما كان يصلي ويسلم عند دخول المسجد الحرام ثمَّ

يقول:

«إِنِّي أُؤْمِنُ بِوَعْدِكَ، وَأُوفِي بِعَهْدِكَ».

وفى روايه معتبره عن أبي عبد الله عليه السلام:

«إذا دنوت من الحجر الأسود، فارفع يديك، واحمد الله، وأثنِ عليه، وصلِّ على النبي، وأسأل الله أن يتقبَّل منك. ثم استلم الحجر وقبله، فإن لم تستطع أن تقبله، فاستلمه بيدك، فإن لم تستطع أن تستلمه بيدك، فأشر إليه، وقل:

«اللَّهُمَّ أَمَانَتِي أَدَيْتَهَا وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ اللَّهُمَّ تَصَدِّيقًا بِكِتَابِكَ وَعَلَى سُنَّةِ نَبِيِّكَ صِلَاؤُكَ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ آمَنْتُ بِاللَّهِ وَكَفَرْتُ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَاللَّامَاتِ وَالْعَزَى وَعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ وَعِبَادَةِ كُلِّ نَدُّ يُدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ».

فإن لم تستطع أن يقول هذا فبعضه، وقل:

«اللَّهُمَّ إِلَيْكَ بَسَطْتُ يَدِي وَفِيمَا عِنْدَكَ عَظُمْتُ رَغْبَتِي فَاقْبَلْ سُبْحَتِي وَاعْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، اللَّهُمَّ إِنِّي

أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ وَمَوَاقِفِ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

آداب الطواف مستحباته

يُستحب أن يقول حال الطواف:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يُمَشَى بِهِ عَلَى ظُلَمِ الْمَاءِ كَمَا يُمَشَى بِهِ عَلَى جِدِّ الْأَرْضِ، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يَهْتَرُّ لَهُ عَرُوشُكَ وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي تَهْتَرُّ لَهُ أَقْدَامُ مَلَائِكَتِكَ وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي دَعَاكَ بِهِ مُوسَى مِنْ جَانِبِ الطُّورِ فَاسْتَجَبْتَ لَهُ وَالْقَيْتَ عَلَيْهِ مَحَبَّةً مِنْكَ وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي غَفَرْتَ بِهِ لِمُحَمَّدٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَأَتَمَمْتَ عَلَيْهِ نِعْمَتَكَ أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا».

ويذكر حاجته ويطلبها. ويُستحب أيضاً أن يقول:

«اللَّهُمَّ إِنِّي إِلَيْكَ فَقِيرٌ وَإِنِّي خَائِفٌ مُسْتَجِيرٌ فَلَا تُغَيِّرْ جِسْمِي وَلَا تُبَدِّلْ إِسْمِي».

ثم يصلّي على النبي وآله، وعندما يصل باب الكعبة ويصل إلى حجر اسماعيل ينظر إلى الميزاب ويقول:

«اللَّهُمَّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ وَأَجْزِنِي مِنَ النَّارِ بِرَحْمَتِكَ وَعَافِنِي مِنَ السُّقْمِ وَأَوْسِعْ عَلَيَّ مِنَ الرِّزْقِ الْحَلَالِ وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَادِهِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَشَرَّ فَسَادِهِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ».

وعندما يتجاوز الحجر إلى ظهر الكعبة يقول:

«يَا ذَا الْمَنِّ وَالطَّوْلِ يَا ذَا الْجُودِ وَالْكَرَمِ إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ فَضَاعِفُهُ لِي وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه لما صار بحذاء الركن اليماني أقام فرفع يديه ثم قال:

«يَا اللَّهُ يَا وَلِيَّ الْعَافِيَةِ وَخَالِقَ الْعَافِيَةِ وَرَازِقَ الْعَافِيَةِ وَالْمُنْعِمَ بِالْعَافِيَةِ وَالْمَنَّانُ بِالْعَافِيَةِ وَالْمُتَفَضِّلُ بِالْعَافِيَةِ عَلَيَّ وَعَلَى جَمِيعِ خَلْقِكَ يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَارْزُقْنَا الْعَافِيَةَ وَدَوَامَ الْعَافِيَةِ وَتَمَامَ الْعَافِيَةِ وَشُكْرَ الْعَافِيَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

ثم يرفع رأسه إلى الطرف الأعلى من الكعبة الشريفه

ويقول:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَّفَكَ وَعَظَّمَكَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا نَبِيًّا وَجَعَلَ عَلِيًّا إِمَامًا اللَّهُمَّ اهْدِ لَهُ خِيَارَ خَلْقِكَ وَجَنِّبْهُ شِرَارَ خَلْقِكَ».

وعندما يصل بين الركن اليماني والحجر الأسود يقول:

«رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

وبعد الانتهاء من الشوط السابع وبلوغ مؤخر الكعبه دون الركن اليماني بقليل يسط يده على البيت لاصقاً بدنه وبطه وصدره وخده بالبيت ويقول:

«اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ وَهَذَا مَكَانُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ».

ثم يقتر لربه بما عمل؛ فإنه ليس من عبد مؤمن يقتر لربه بذنوبه في هذا المكان، إلا غفر الله له إن شاء الله، ويقول:

«اللَّهُمَّ مِنْ قَبْلِكَ الرُّوحُ وَالْفَرْجُ وَالْعَافِيَةُ اللَّهُمَّ إِنَّ

عَمَلِي ضَعِيفٌ فَضَاعَفُهُ لِي وَاعْفِرْ لِي مَا أَطَّلَعْتَ عَلَيهِ مِنِّي وَخَفِيَ عَلَي خَلْقِكَ أَسْتَجِيرُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ».

ثم استقبل الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود واختم به وتقول:

«اللَّهُمَّ قَنِّعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي وَبَارِكْ لِي فِيهَا آتَيْتَنِي».

ويُستحبُّ للطائف في كلِّ شوطٍ أن يستلم الأركان كلها وأن يقول عند استلام الحجر الأسود:

«اللَّهُمَّ أَمَانَتِي أَدَيْتَهَا وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ».

مستحبات صلاة الطواف

يُستحبُّ في صلاة الطواف أن يقرأ بعد الفاتحة سورة التوحيد في الركعة الأولى، وسورة الجحد في الركعة الثانية، فإذا فرغ من صلاته، حمد الله وأثنى عليه وصلى على محمد وآل محمد، وطلب من الله تعالى أن يتقبل منه.

وعن الصادق عليه السلام أنه سجد بعد ركعتي الطواف وقال

فى سجوده:

«سَجَدَ لَكَ وَجْهِي تَعْبُدًا وَرِقًّا لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ حَقًّا حَقًّا الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ وَهَا أَنَا ذَا بَيْنَ يَدَيْكَ نَاصِيَةً بِيَدَيْكَ فَاعْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ غَيْرُكَ فَاعْفِرْ لِي فَإِنِّي مُقِرٌّ بِذُنُوبِي عَلَى نَفْسِي وَلَا يَدْفَعُ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ غَيْرُكَ».

وبعد أن رفع رأسه من السجود كان وجهه الشريف مبتلاً من دموع البكاء، وكأنما غطه بالماء.

ويُستحبُّ بعد الفراغ من صلاه الطواف وقبل السعى أن يذهب إلى بئر زمزم، ويأخذ دلوّاً أو دلوين من الماء، ويشرب منه ويصبُّ على رأسه وظهره وبطنه منه ويقول:

«اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَاسِعًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَسُقْمٍ».

ثم يأتي الحجر الأسود، فيخرج منه إلى الصفا.

مستحبات السعى

يُستحبُّ الخروج إلى الصفا من مقابل الحجر الأسود

مع سكينه ووقار، فإذا صعد على الصفا نظر إلى الكعبه، ويتوجه إلى الركن الذي فيه الحجر الأسود، ويحمد الله ويثنى عليه ويتذكر آلاء الله ونعمه، ثم يقول:

«اللَّهُ أَكْبَرُ» سبع مرّات «الْحَمْدُ لِلَّهِ» سبع مرّات، «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» سبع مرّات، ثم يقول ثلاث مرّات:

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

ثم يصلّى على محمّد وآل محمّد، يقول ثلاث مرّات:

«اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْزَلْنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ الْقَيُّومِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ الدَّائِمِ».

ثم يقول ثلاث مرّات:

«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ».

ثم يقول ثلاثاً:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ وَالْيَقِينَ فِي الدُّنْيَا

ثم يقول ثلاثاً:

«اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

ثم يقول مائة مرّة «اللَّهُ أَكْبَرُ» ومائة مرّة «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ومائة مرّة «الْحَمْدُ لِلَّهِ» ومائة مرّة «سُبْحَانَ اللَّهِ» ثم يقول:

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعَدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَغَلَبَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ فَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَحْدَهُ وَحْدَهُ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي فِي الْمَوْتِ وَفِيمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَوَحْشَتِهِ اللَّهُمَّ أَظِلَّنِي فِي ظِلِّ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ».

ويستودع الله دينه ونفسه وأهله كثيراً فيقول:

«أَسْتَودِعُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ الَّذِي لَا تَضَيِّعُ وَدَائِعُهُ دِينِي وَنَفْسِي وَأَهْلِي، اللَّهُمَّ اسْتَعْمِلْنِي عَلَى كِتَابِكَ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ وَتَوَفَّنِي عَلَى مِلَّتِهِ وَأَعِدْنِي مِنَ الْفِتْنَةِ».

ثم يقول: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ثلاث مرّات، ثم يعيدها

مرتين، ثم يكبر واحده، ثم يعيدها. فإن لم يستطع هذا فبعضه.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه إذا (صعد الصفا) استقبل الكعبه ثم رفع يديه ثم قال:

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي كُلَّ ذَنْبٍ أَذْنَبْتُهُ قَطُّ فَإِنْ عُدْتُ فَعُدَّ عَلَيَّ بِالْمَغْفِرَةِ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ، اللَّهُمَّ افْعَلْ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ تَزَحْمَنِي وَإِنْ تَعِيدَنِي فَانْتِ غَنِيٌّ عَنِّي وَعَدَابِي وَأَنَا مُحْتَاجٌ إِلَى رَحْمَتِكَ، يَا مَنْ أَنَا مُحْتَاجٌ إِلَى رَحْمَتِهِ ارْحَمْنِي اللَّهُمَّ لَا تَفْعَلْ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ تَعِيدَنِي وَلَمْ تَظْلِمْنِي أَصِيبِحْتُ أَتَقِي عَيْدَكَ وَلَا أَخَافُ جَوْرَكَ يَا مَنْ هُوَ عَدْلٌ لَا يَجُورُ ارْحَمْنِي».

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «إن أردت أن يكثر مالك، فأكثر من الوقوف على (الصفا)».

ويستحب أن يسعى ماشياً، وأن يمشى مع سكينه ووقار حتى يأتي محل المناره الأولى، فيهرول إلى محل المناره الأخرى. ثم يمشى مع السكينه والوقار حتى يصعد على

(المروه) فيصلع عليها كما صنع على (الصفاء)، ويرجع من (المروه) إلى (الصفاء) على هذا النهج أيضاً. وإذا كان راكباً أسرع فيما بين المنارتين. فينبغي أن يجدد في البكاء، ويدعو الله كثيراً، ولا هروله على النساء.

آداب الإحرام إلى الوقوف بعرفات

ما تقدم من الآداب في إحرام العمره يجرى في إحرام الحج أيضاً، وإذا أحرمت للحج وخرج من مكة وأشرف على الأبطح، رفع صوته بالتلبية. فإذا توجه إلى منى قال:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَرْجُو وَإِيَّاكَ أَدْعُو فَبَلِّغْنِي أَمَلِي وَأَصْلِحْ لِي عَمَلِي».

ثم يذهب إلى منى بسكينة ووقارٍ مشتغلاً بذكر الله سبحانه. فإذا وصل إليها يقول:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْدَمَنِيهَا صَالِحاً فِي عَافِيَةٍ وَبَلَّغَنِي هَذَا الْمَكَانَ».

ثم يقول:

«اللَّهُمَّ هَذِهِ مِنِّي وَهِيَ مِمَّا مَنَنْتَ بِهِ عَلَيْنَا مِنْ

المناسِكِ، فَاسْأَلْكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ أَنْ تَمُنَّ عَلَيَّ بِمَا مَنَنْتَ عَلَيَّ أَنْبِيَائِكَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُكَ وَفِي قَبْضَتِكَ».

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْمَبِيتُ فِي مَنَى لَيْلَهُ عَرَفَةَ يَقْتَضِيهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ عِبَادَاتِهِ وَخُصُوصاً صَلَوَاتِهِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ. فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ، عَقَّبَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى عَرَفَاتٍ. وَلَا بَأْسَ بِخُرُوجِهِ مِنْ مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَكِنَّ السَّنَةَ بِلِ الْأَحْوَاطِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزُ وَادِي مَحْسَرٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيَكْرَهُ خُرُوجَهُ مِنْهَا قَبْلَ الْفَجْرِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ جَوَازِهِ إِلَّا لِحَاجَتِهِ: كَمَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ مِنَ الزَّحَامِ. فَإِذَا تَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ دَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ:

«اللَّهُمَّ إِلَيْكَ صَيَّمْتُ، وَإِيَّاكَ اعْتَمَيْدْتُ وَوَجَّهْتُكَ أَرَدْتُ أَسْأَلُكَ أَنْ تُبَارِكَ لِي فِي رِحْلَتِي وَأَنْ تَقْضِيَ لِي حَاجَتِي وَأَنْ تَجْعَلَنِي مِمَّنْ تُبَاهِي بِهِ الْيَوْمَ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنِّي».

ثُمَّ يَلْتَبِي إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى عَرَفَاتٍ.

مستحبات الوقوف في عرفات

يُستحب في الوقوف بعرفات أمور:

- ١_ الطهاره حال الوقوف.
- ٢_ الغسل وأفضل أوقاته عند الزوال.
- ٣_ تفرغ النفس مما يشغلها للدعاء والتوجه إلى الله عز وجل.
- ٤_ يُستحب للقادم من مكة الوقوف على سفح الجبل من الجهه اليسرى.
- ٥_ الوقوف في أسفل الجبل من طرفه، ويكره الصعود على الجبل.
- ٦_ أن يجمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين في أول الوقت.
- ٧_ أن يتوجه بقلبه لله تعالى، ويحمد الله، ويهلل ويمجده سبحانه، ويشئى عليه، وبعد ذلك يقول مائه مره: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ومائه مره «سُبْحَانَ اللَّهِ»، ويقرأ سوره التوحيد مائه مره، ويدعو بما شاء، ويستعين بالله من الشيطان الرجيم ويقول:

«اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، فَلَا تَجْعَلْنِي مِنْ أُخْيَبٍ وَفِدِكَ وَأَرْحَمَ مَسِيرِي إِلَيْكَ مِنَ الْفَجِّ الْعَمِيقِ».

ويدعو بهذا الدعاء أيضاً:

«اللَّهُمَّ رَبَّ الْمَشَاعِرِ كُلِّهَا فَكُنْ رَقِيبِي مِنَ النَّارِ وَأَوْسَعِ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَيْقِهِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، اللَّهُمَّ لَا تَمُكِّرْ بِي وَلَا تَخْدَعْ عَنِّي وَلَا تَسِدْ تَدْرِجِي يَا أَسْمَعَ السَّامِعِينَ وَيَا أَبْصِرَ النَّاطِرِينَ وَيَا أَسْرَعَ الْحَاسِبِينَ وَيَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا».

ثم يذكر حاجته، ويرفع يديه إلى السماء، ويدعو بهذا الدعاء:

«اللَّهُمَّ حَاجَتِي إِلَيْكَ الَّتِي إِنْ أُعْطِيتْنِيهَا لَمْ يَضُرَّنِي مَا مَنَعْتَنِي وَإِنْ مَنَعْتَنِيهَا لَمْ يَنْفَعْنِي مَا أُعْطِيتْنِي، أَسْأَلُكَ خَلَاصَ رَقِيبَتِي مِنَ النَّارِ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَمَلِكُ يَدِكَ وَنَاصِيَتِي بِيَدِكَ وَأَجَلِي بِعِلْمِكَ أَسْأَلُكَ أَنْ تُوفِّقَنِي لِمَا يُرِضُ بِكَ عَنِّي وَأَنْ تَسَلِّمَ مِنِّي مَنْاسِكِي الَّتِي أَرِيَتْهَا خَلِيلُكَ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَدَلَّتْ عَلَيْهَا نَبِيِّكَ مُحَمَّدًا

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ رَضِيَتْ عَمَلُهُ وَأَطَلَّتْ عُمُرُهُ وَأُحْيِيَتْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ حَيَاه طَيِّبَةً.

٨_ أن يدعو بهذا الدعاء:

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَيُحْيِي وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي تَقُولُ وَخَيْرًا مِمَّا نَقُولُ وَفَوْقَ مَا يَقُولُ الْقَائِلُونَ، اللَّهُمَّ لَكَ صِيْلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي وَلَكَ تُرَاثِي وَبِكَ حَوْلِي وَمِنْكَ قُوَّتِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَمِنَ الصُّدُورِ وَمِنَ شَتَاتِ الْأَمْرِ وَمِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الرِّيَّاحِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا يَجِيءُ بِهِ الرِّيَّاحُ وَأَسْأَلُكَ خَيْرَ اللَّيْلِ وَخَيْرَ النَّهَارِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا وَفِي سَمْعِي نُورًا وَبَصِيرِي نُورًا فِي وَلَحْمِي وَدَمِي وَعِظَامِي وَعُرْوَقِي وَمَقْعَدِي وَمَقَامِي وَمَدْخَلِي وَمَخْرَجِي نُورًا وَأَعْظَمْ لِي نُورًا يَا رَبِّ يَوْمَ أَلْقَاكَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وفي هذا اليوم يجهد ما استطاع في فعل الخيرات

والصدقات.

٩_ أن يقول عند استقبال الكعبة: «سُبْحَانَ اللَّهِ» مائه مرّه و«اللَّهُ أَكْبَرُ» مائه مرّه و«مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» مائه مرّه، ويقول «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يُحيي ويميت ويحيي وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير». مائه مرّه. وبعد ذلك يقرأ الآيات العشر من أول سورة البقره، ثم يقرأ سورة التوحيد ثلاث مرّات وآيه الكرسي، وبعد ذلك يقول:

{إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومَ مُسَيَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ * ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ.}

وبعد ذلك يقرأ سورة «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» وسوره

«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» وبعدها يذكر نعم الله عز وجل ويحمده، ويذكر ما أنعم عليه وعلى أهله وماله وما تفضل عليه، ثم يقول:

«اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى نِعْمَائِكَ الَّتِي لَا تُحْصَى بِعَدَدٍ وَلَا تُكَافَأُ بِعَمَلٍ».

ويحمد الله عز وجل بقراءه الآيات التي فيها الحمد، ويسبح الله بآيات التسييح، ويكبر الله بآيات التكبير، ويهلل بآيات التهليل، ويصلي على محمد وآل محمد، ويذكر الله بالأسماء التي ذكرها في القرآن الكريم وما يتذكره من أسماء الله، ويذكر أسماء الله التي ذكرها في آخر سورة الحشر، وهي عبارة عن:

«اللَّهُ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ».

يدعو بهذا الدعاء:

«أَسْأَلُكَ يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنُ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ وَأَسْأَلُكَ بِقُوَّتِكَ وَقُدْرَتِكَ وَعِزَّتِكَ وَبِجَمِيعِ مَا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ

وَبَجْمَعِكَ وَبَارُكَانِكَ كُلِّهَا وَبِحَقِّ رَسُولِكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبِاسْمِكَ الْأَكْبَرِ الْأَكْبَرِ وَبِاسْمِكَ الْعَظِيمِ الَّذِي مَنْ دَعَاكَ بِهِ كَانَ حَقًّا عَلَيْكَ أَنْ لَا تُرَدَّهُ وَأَنْ تُعْطِيَهُ مَا سَأَلَ أَنْ تَغْفِرَ لِي جَمِيعَ ذُنُوبِي فِي جَمِيعِ عِلْمِكَ فِيَّ».

ويسأل الله حاجته، ويذكر حاجاته، ويطلب من الله عز وجل أن يوفقه للخير في العام القابل وكل عام، ويقول سبعين مره: «أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ» وسبعين مره: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ رَبِّي وَأَتُوبُ إِلَيْهِ». ثم يدعو بهذا الدعاء:

«اللَّهُمَّ فَكِنِّي مِنَ النَّارِ وَأَوْسِعْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَقَةِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَشَرَّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ».

ويقول عند الغروب:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَمِنْ تَشْتُّتِ الْأُمُورِ وَمِنْ شَرِّ مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَمْسَى ظُلْمِي مُسْتَجِيرًا بِعَفْوِكَ وَأَمْسَى خَوْفِي مُسْتَجِيرًا بِأَمَانِكَ وَأَمْسَى ذُنُوبِي

مُسْتَجِيرَةً بِمَغْفِرَتِكَ وَ أَمْسَى ذُلِّي مُسْتَجِيرًا بِعِزِّكَ وَأَمْسَى وَجْهِي الْفَانِي الْبَالِي مُسْتَجِيرًا بِوَجْهِكَ الْبَاقِي يَا خَيْرَ مَنْ سُئِلَ وَيَا أَجْوَدَ مَنْ أُعْطِيَ جَلَّلَنِي بِرَحْمَتِكَ وَأَلْبَسَنِي عَافِيَتَكَ وَاصْرِفْ عَنِّي شَرَّ جَمِيعِ خَلْقِكَ».

ويدعو بما ورد من أدعيه في هذا اليوم بالقدر الميسور، والأفضل أن يدعو بما ورد في الصحيفه ودعاء سيد الشهداء عليه السلام ودعاء زين العابدين عليه السلام. وبعد غروب الشمس يقول:

«اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ هَذَا الْمَوْقِفِ وَأَرْزُقْنِيهِ مِنَ الْعُودِ أَيْدَاءً مَا أَبْقَيْتَنِي وَأَقْلَبْنِي الْيَوْمَ مُفْلِحًا مُنْجِحًا مُسْتَجَابًا لِي مَرْحُومًا مَغْفُورًا لِي بِأَفْضَلِ مَا يَنْقَلِبُ بِهِ الْيَوْمَ أَحَدٌ مِنْ وَفْدِكَ وَحُجَّاجِ بَيْتِكَ الْحَرَامِ وَاجْعَلْنِي الْيَوْمَ مِنْ أَكْرَمِ وَفْدِكَ عَلَيْكَ وَأَعْطِنِي أَفْضَلَ مَا أُعْطِيتَ أَحَدًا مِنْهُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالْبَرَكَهِ وَالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ وَالْمَغْفِرَةِ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ أَوْ مَالٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِيَّ».

مستحبات الوقوف بالمزدلفه

يُستحب الإفاضة من عرفات على سكينه ووقار، فإذا انتهى إلى الكثيب الأحمر عن يمين الطريق يقول:

«اللَّهُمَّ ارْحَمْ مُوقِفِي وَزِدْ فِي عِلْمِي وَسَلِّمْ لِي دِينِي وَتَقَبَّلْ مَنَاسِكِي».

والاقتصاد في المشى وتأخير العشائين إلى المزدلفه، يجمع بينهما بأذان وإقامتين وإن تأخر إلى ثلث الليل، وأن يأتي بناقله المغرب بعد العشاء. وإذا رأى أن لا يصل إلى المزدلفه إلى ما قبل نصف الليل، فلا مانع من أن يصل العشاءين في الطريق.

ويستحب نزول بطن الوادي عن يمين الطريق، وإذا كان ضرورةً يُستحب له وطئ المشعر برجله، وكذلك يُستحب إحياء تلك الليلة بالعبادة والدعاء بالمأثور وغيره مهما أمكن. ومن الدعاء المأثور:

«اللَّهُمَّ هَذِهِ جُمُعٌ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْمَعَ لِي فِيهَا جَوَامِعَ الْخَيْرِ، اللَّهُمَّ لَا تُؤَيِّسِنِي مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي سَأَلْتُكَ أَنْ تَجْمَعَهُ لِي فِي قَلْبِي وَأَطْلُبُ إِلَيْكَ أَنْ تُعَرِّفَنِي مَا عَرَفْتَ

أُولِيائِكَ فِي مَنْزِلِي هَذَا وَأَنْ تَقِينِي جَوَامِعَ الشَّرِّ».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارِهِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيُحْمَدُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَذَكَّرُ نِعْمَهُ عَلَيْهِ وَآلَائِهِ بِمَا تَمَكَّنَ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَيَدْعُو، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِوَجُوبِهِ. ثُمَّ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ:

«اللَّهُمَّ رَبَّ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ فَكَّرَقَيْتِي مِنَ النَّارِ وَأَوْسَعَ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَقَةِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ خَيْرُ مَطْلُوبٍ إِلَيْهِ وَخَيْرُ مَدْعُوٍّ وَخَيْرُ مَسْئُولٍ وَلِكُلِّ وَافِدٍ جَائِزَةٌ فَاجْعَلْ جَائِزَتِي فِي مَوْطِنِي هَذَا أَنْ تُقِيلَنِي عَثْرَتِي وَتَقْبَلَ مَعِيدَتِي وَأَنْ تُجَاوِزَ عَنِّي خَطِيئَتِي ثُمَّ اجْعَلِ التَّقْوَى مِنَ الدُّنْيَا زَادِي».

وَيُسْتَحَبُّ التَّقَاطُ حِصَى الْجَمَارِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ، وَعَدَدُهَا سَبْعُونَ حِصَاةً، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْرَعَ فِي الْمَسِيرِ إِذَا مَرَّ بِوَادِي مُحَسَّرٍ، وَقَدَرِ السَّعْيَ مِائَةَ خَطْوَةٍ، وَإِذَا كَانَ رَاكِبًا يَجِدُّ فِي سِيرِهِ وَيَقُولُ:

«اللَّهُمَّ سَلِّمْ لِي عَهْدِي وَاقْبَلْ تَوْبَتِي وَأَجِبْ دَعْوَتِي وَأَخْلِفْنِي فِيمَنْ تَرَكْتُ بَعْدِي».

مستحبات رمى الجمرات

يُستحب في رمى الجمرات أمورٌ:

١_ أن يكون على طهاره حال الرمي.

٢_ أن يقول إذا أخذ الحصاه بيده:

«اللَّهُمَّ هَذِهِ حَصِيَّاتِي فَأُحْصِيَنَّ لِي وَأَرْفَعُنَّ فِي عَمَلِي».

٣_ أن يكبر عند رمي كل حصاه.

٤_ أن يدعو عند كل رميه حصاه بهذا الدعاء:

«اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ ادْخِرْ عَنِّي الشَّيْطَانَ اللَّهُمَّ تَصَدِّقًا بِكِتَابِكَ وَعَلَى سُنَّةِ نَبِيِّكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَيًّا مَيِّتُورًا وَعَمَلًا مَقْبُولًا وَسِعْيًا مَشْكُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا».

٥_ أن يقف الرامي على بُعدٍ من جمره العقبه بعشر أذرع، وأن يكون قريباً حال رمى الجمره الوسطى والصغرى.

٦_ أن يرمى جمره العقبه متوجّهاً إليها، ويرمى الجمرتين الأولى والوسطى مستقبلاً القبلة.

٧_ أن يضع الحصاه على إبهامه، ويدفعها بظفر

٨_ أن يدعو عند رجوعه من منى بهذا الدعاء:

«اللَّهُمَّ بِكَ وَثِقْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ فَانْعَمَ الرَّبُّ وَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ».

مستحبات الهدى

يُستحبُّ في الهدى أمورٌ:

١_ أن يكون بدنه، ومع العجز بقرة، ومع العجز فكبشاً.

٢_ أن يكون سميناً.

٣_ إذا كان الهدى من الإبل أو البقر أن يكون أنثى، وإن كان من الغنم أو المعاز أن يكون ذكراً.

٤_ أن ينحر الإبل وهي واقفة، وأن يشدّ رجليها إلى ركبتيها، وأن يقف من الطرف الأيمن وينحر، ويدعو أثناء النحر أو الذبح بهذا الدعاء:

«وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا (مسلمًا) وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ

أَمَرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ. اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ. اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي».

٥_ أن يباشر الذبح بنفسه، فإن لم يتمكن يضع يده على يد الذابح.

مستحبات الحلق

ويُستحب فيه أمور:

١_ أن يبتدأ من مقدم الرأس من الطرف الأيمن، ويدعو بهذا الدعاء:

«اللَّهُمَّ أَعْطِنِي بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٢_ أن يدفن شعره في خيمته في منى، والأولى بعد الحلق أن يأخذ من لحيته وشاربه ويُقلم أظافيره.

مستحبات طواف الحجّ وصلاته والسعي

ما ذكرناه من الآداب في طواف العمرة وصلاته والسعي فيها يجرى هنا أيضاً، ويُستحبّ الإتيان بالطواف يوم العيد، فإذا قام على باب المسجد يقول:

«اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى نُسَيْبِكَ وَسَيِّمِنِي لَهُ وَسَيِّمِنِي لَهُ وَسَيِّمِنِي لَهُ لِأَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْعَلِيلِ الدَّلِيلِ الْمُعْتَرِفِ بِعَدْوِيهِ أَنْ يَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي وَأَنْ تُرْجِعَنِي بِحَاجَتِي، اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَالْبَلَدُ بَلَدُكَ وَالْبَيْتُ بَيْتُكَ جِئْتُ أَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ وَأَوْثَمَ طَاعَتِكَ مُتَّبِعاً لِأَمْرِكَ رَاضِياً بِقَدْرِكَ أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمُضْطَرِّ إِلَيْكَ الْمُطِيعِ لِأَمْرِكَ الْمُشْفِقِ مِنْ عَذَابِكَ الْخَائِفِ لِعُقُوبَتِكَ أَنْ تُبَلِّغَنِي عَفْوَكَ وَتُجِيرَنِي مِنَ النَّارِ بِرَحْمَتِكَ».

ثمَّ يأتي الحجر الأسود، فيستلمه ويقبله. فإن لم يستطع، استلمه بيده وقبلها، وإن لم يستطع من ذلك أيضاً، استقبل الحجر وكبر وقال، كما قال حين طاف بالبيت يوم قدم مكة، وقد مرَّ ذلك.

مستحبات منى

يُستحبُّ المقام بمنى أيام التشريق وعدم الخروج منها ولو كان الخروج للطواف المندوب. ويُستحبُّ التكبير فيها بعد خمس عشرة صلاة، أولها ظهر يوم النحر، وبعد عشر صلوات خارج منى، وقال بعضهم بوجوبه. والأولى

فى كئفئه التكبير أن يقول:

«اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا رَزَقَنَا مِنْ بَهِيمِهِ الْأَنْعَامِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُبْلَاْنَا».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصَلِّيَ فَرَائِضَهُ وَنَوَافِلَهُ مَا دَامَ فِي مَنْى فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ. وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ بِمَنْى مَائَةِ رَكَعَةٍ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ عَدَلَتْ عِبَادَةُ سَبْعِينَ سَنَةً. وَمَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِيهِ مَائَةَ مَرَّةٍ، كُتِبَ لَهُ كَأَجْرِ عَتَقِ رَقَبَةٍ. وَمَنْ هَلَّلَ اللَّهَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِيهِ مَائَةَ تَهْلِيلَةٍ، عَدَلَتْ أَجْرُ إِحْيَاءِ نَسَمَةٍ. وَمَنْ حَمَدَ اللَّهَ فِيهِ مَائَةَ تَحْمِيدَةٍ، عَدَلَتْ أَجْرُ خِرَاجِ الْعِرَاقِيِّنَ يَتَصَدَّقُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

مستحبات أخرى لمكة المعظمة

يُستحبُّ فيها أمورٌ:

١_ الإكثار من ذكر الله وتلاوه القرآن.

٢_ ختم القرآن فيها.

٣_ الشرب من ماء زمزم ثم يقول:

«اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَاسِعًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَسُقْمٍ»، ثم يقول: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالشُّكْرُ لِلَّهِ».

٤_ النظر إلى الكعبة المشرفة والإكثار منه.

٥_ الطواف حول الكعبة عشر مرّات في اليوم الليله: ثلاثه في أوّل الليل وثلاثه في آخره، وطوافان بعد الفجر، وطوافان بعد الظهر.

٦_ أن يطوف أيام إقامته بعدد أيام السنه، أى: ثلاثمائه وستين طوافاً، وإن لم يتمكن فاثنتين وخمسين طوافاً، فإن لم يتمكن أتى بما قدر عليه.

٧_ دخول الكعبة للصروره، ويُستحبّ له أن يغتسل قبل دخوله وأن يقول عند دخوله:

«اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا فَأَمِنِّي مِنْ عَذَابِ النَّارِ».

ثمّ يصلّى ركعتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحه سوره حم السجده، وفي الثانيه بعد الفاتحه خمساً وخمسين آيه من القرآن الكريم، وأن تكون الصلاه بين الاسطوانتين

على الرخامة الحمراء.

٨_ أن يصلى فى كل زاوية من زوايا البيت، وبعد الصلاة يقول:

«اللَّهُمَّ مَنْ تَهَيَّأَ أَوْ تَعَبَّأَ أَوْ أَعَدَّ أَوْ اسْتَعَدَّ لِرَفَادِهِ إِلَى مَخْلُوقٍ رَجَاءَ رِفْدِهِ وَجَائِزَتِهِ وَنَوَافِلِهِ وَفَوَاضِلِهِ، فَإِلَيْكَ يَا سَيِّدِي تَهَيَّبْتَنِي وَتَعَبَّبْتَنِي وَإِعْيَادِي وَاسْتِعْدَادِي رَجَاءَ رِفْدِكَ وَنَوَافِلِكَ وَجَائِزَتِكَ فَلَا تُخَيِّبِ الْيَوْمَ رَجَائِي يَا مَنْ لَا يَخِيبُ عَلَيْهِ سَائِلٌ وَلَا يَنْقُصُهُ نَائِلٌ فَإِنِّي لَمْ آتِكَ الْيَوْمَ بِعَمَلٍ صَالِحٍ قَدَّمْتُهُ وَلَا شِفَاعَةٍ مَخْلُوقٍ رَجَوْتُهُ وَلَكِنِّي أَتَيْتُكَ مُقِرًّا بِالظُّلْمِ وَالْإِسَاءَةِ عَلَى نَفْسِي فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ لِي وَلَا عُذْرَ فَأَسْأَلُكَ يَا مَنْ هُوَ كَذَلِكَ أَنْ تُصَلِّمَنِي عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَتُعْطِينِي مَسْأَلَتِي وَتُقِيلَنِي عُثْرَتِي وَتَقْبَلَنِي بِرَغْبَتِي وَلَا تُرَدَّنِي مَجْبُوهًا مَمْنُوعًا وَلَا خَائِبًا يَا عَظِيمُ يَا عَظِيمُ يَا عَظِيمُ أَرْجُوكَ لِلْعَظِيمِ أَسْأَلُكَ يَا عَظِيمُ أَنْ تَغْفِرَ لِي الذَّنْبَ الْعَظِيمَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

ويستحب أن يكبر ثلاثاً عند خروجه من الكعبة وأن يقول:

«اللَّهُمَّ لَا تُجْهِدْ بِلَاءَنَا رَبَّنَا وَلَا تُشْمِتْ بِنَا أَعْدَاءَنَا فَإِنَّكَ أَنْتَ الضَّارُّ وَالنَّافِعُ».

ثم ينزل ويستقبل الكعبة، ويجعل الدرجات على جانبه الأيسر، ويصلي ركعتين عند الدرجات.

طواف الوداع

يُستحب لمن أراد الخروج من مكة أن يطوف طواف الوداع، وأن يستلم الحجر الأسود والركن اليماني في كل شوطٍ مع الإمكان، وعندما يصل إلى المستجار يدعو الله بما شاء، ويأتي بما ذكرنا من المستحبات، ثم يستلم الحجر الأسود، ويلصق بطنه بالبيت، ويضع إحدى يديه على الحجر والأخرى نحو الباب، ويحمد الله ويشئى عليه ويصلي على النبي وآله ويقول:

«اللَّهُمَّ صِلْ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ وَنَبِيِّكَ وَأَمِيَّتِكَ وَحَبِيبِكَ وَنَجِيِّكَ وَخَيْرَتِكَ مِنْ خَلْقِكَ، اللَّهُمَّ كَمَا بَلَغَ رِسَالَاتِكَ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِكَ وَصَدَعَ بِأَمْرِكَ وَأُوذِيَ فِي جَنْبِكَ وَعَبَدَكَ حَتَّى آتَاهُ الْيَقِينُ، اللَّهُمَّ اقْلِبْنِي مُفْلِحاً

مُنْجِحاً مُسْتَجَاباً لِي بِأَفْضَلِ مَا يَرْجِعُ بِهِ أَحَدٌ مِنْ وَفْدِكَ مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَهِ وَالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ وَالْعَافِيَةِ. مِمَّا يَسْعَى أَنْ أُطْلَبَ، أَنْ تُعْطِيَنِي مِثْلَ الَّذِي أُعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مِنْ عَبْدِكَ «و» تَزِيدَنِي عَلَيْهِ.

اللَّهُمَّ إِنْ أَمْتَنِي فَاغْفِرْ لِي، وَإِنْ أَحْيَيْتَنِي فَازْرِقْنِيهِ مِنْ قَابِلٍ. اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ. اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ وَإِبْنُ أُمَّتِكَ، حَمَلْتَنِي عَلَى دَائِيكَ «دَوَابُّكَ»، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ حَتَّى أَدْخَلْتَنِي حَرَمَكَ وَأَمْنَكَ، وَقَدْ كَانَ فِي حُسْنِ ظَنِّي بِكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، فَإِنْ كُنْتَ قَدْ غَفَرْتَ لِي ذُنُوبِي، فَمَا زِدْ عَنِّي رِضاً، وَقَرِّبْنِي إِلَيْكَ زُلْفَى، وَلَا تَبَاعِدْنِي، وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَغْفِرْ لِي، فَمِنَ الْآيِنِ فَاغْفِرْ لِي قَبْلَ أَنْ تَنَائِيَ عَن بَيْتِكَ دَارِي، وَهَذَا أَوْانِ انْصِرَافِي إِنْ كُنْتَ أَذِنْتَ لِي، غَيْرُ رَاغِبٍ عَنكَ وَلَا عَن بَيْتِكَ، وَلَا مُسْتَبَدِّلٍ بِكَ وَلَا بِهِ.

اللَّهُمَّ اخْفِظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي حَتَّى تَبْلُغَنِي أَهْلِي، وَاكْفِنِي مَوْتَهُ عِبَادِكَ وَعِيَالِي؛ فَإِنَّكَ وَلِيُّ ذَلِكَ مِنْ خَلْقِكَ وَمَنِّي».

ثم يذهب إلى زمزم ويشرب من مائها، وعند خروجه يدعو بهذا الدعاء:

«آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ إِلَى رَبِّنَا راجِعُونَ إِنَّ شَاءَ اللهُ.»

ويُستحبُّ له الخروج من باب الحنَّاطين المقابل للركن الشامي، وأن يسأل الله التوفيق للعود، وأن يتصدَّق بمقدار قيمه درهم من التمر يشتريها ويتصدَّق بها.

زياره الرسول الأكرم بعد الحج

ومن المستحبات المؤكده عند رجوع الحاج أن يرجع عن طريق المدينة (طيبه) يزور الرسول صلى الله عليه وآله والسيدة الزهراء عليها السلام، وأئمة البقيع عليهم السلام.

زياره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

«السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا حَبِيبَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا صَفْوَةَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِينَ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ نَصَحْتَ لَأُمَّتِكَ وَجَاهَدْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

وَعَدَيْدَتُهُ حَتَّى أَتَاكَ الْيَقِينُ، فَجَزَاكَ اللَّهُ أَفْضَلَ مَا جَزَى نَبِيًّا عَنْ أُمَّتِهِ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ أَفْضَلَ مَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

زياره الصديقہ الزهراء (عليها السلام)

«يا مُمْتَحَنُهُ اُمْتَحَنِكَ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَكَ فَوَجِّدْكَ لِمَا اُمْتَحَنَكَ صَابِرَةً وَزَعَمْنَا أَنَا لَكَ أَوْلِيَاءُ وَمُصَيِّدُونَ وَصَابِرُونَ لِكُلِّ مَا أَتَانَا بِهِ أَبُوكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَتَانَا بِهِ وَصِيُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَإِنَّا نَسْأَلُكَ إِن كُنَّا صَدِّقْنَاكَ إِلَّا الْحَقِّتْنَا بِنَصِيصِ دِيْقِنَا لَهُمَا (بالبشرى خ ل)؛ لِنُبَشِّرَ أَنْفُسَنَا بِأَنَّا قَدْ طَهَّرْنَا بِوَلَايَتِكَ».

الزياره الجامعه

يزور بها كل إمام من الأئمة عليهم السلام:

«السَّلَامُ عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَأَصْفِيَاءِهِ، السَّلَامُ عَلَى أَمَنَاءِ اللَّهِ وَأَحِبَّائِهِ، السَّلَامُ عَلَى أَنْصَارِ اللَّهِ وَخُلَفَائِهِ، السَّلَامُ عَلَى مَحَالِّ مَعْرِفَةِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى مَسَاكِينِ ذِكْرِ اللَّهِ،

السَّلَامُ عَلَى مُظْهِرِي أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ، السَّلَامُ عَلَى الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى الْمُسْتَقْرِرِينَ فِي مَرْضَاهِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى الْمُخْلِصِينَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى الْأِدْلَاءِ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى الَّذِينَ مَنْ وَالَاهُمْ فَقَدْ وَالَى اللَّهُ، وَمَنْ عَادَاهُمْ فَقَدْ عَادَى اللَّهُ، وَمَنْ عَرَفَهُمْ فَقَدْ عَرَفَ اللَّهُ، وَمَنْ جَهِلَهُمْ فَقَدْ جَهِلَ اللَّهُ، وَمَنْ اعْتَصَمَ بِهِمْ فَقَدْ اعْتَصَمَ بِاللَّهِ، وَمَنْ تَخَلَّى مِنْهُمْ فَقَدْ تَخَلَّى مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. أَشْهَدُ اللَّهُ أَنِّي سَلَّمْتُ لِمَنْ سَأَلْتُمْ، وَحَزَبْتُ لِمَنْ حَارَبْتُمْ، مُؤْمِنٌ بِسِرِّكُمْ وَعَلَانِيَتِكُمْ، مُفَوِّضٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَيْكُمْ، لَعَنَ اللَّهُ عَدُوَّ آلِ مُحَمَّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَأَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ».

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْلَىٰ وَأَخْرَأَ

الفهرس

وجوب الحج ٦

شرائط وجوب حج الإسلام ٨

الشرط الأول: البلوغ ٨

الشرط الثاني: العقل ١٠

الشرط الثالث: الحرّيه ١٠

الشرط الرابع: الاستطاعه ١١

الوصيه بالحج ٣٢

أحكام النياه ٤١

الحج المندوب ٥٠

أقسام عمره ٥١

أقسام الحج ٥٥

حج التمتع ٥٨

أعمال عمره التمتع ٥٨

أعمال حج التمتع ٥٩

شرائط حج التمتع ٦١

حج الأفراد ٦٥

حج القرآن ٦٨

مواقيت الإحرام ٦٨

١_ مسجد الشجره ٦٩

٢_ وادى العقيق ٦٩

٣_ الجحفه ٧٠

٤_ يلملم ٧٠

٥_ قرن المنازل ٧٠

٦_ مكّه ٧١

٧_ المنزل الذى يسكنه المكلف ٧١

٨_ الجعرانه ٧١

٩_ محاذاه مسجد الشجره ٧٢

١٠_ أدنى الحلّ ٧٢

أحكام المواقيت ٧٢

كيفية الإحرام ٧٩

تروك الإحرام ٨٦

١_ الصيد البرى ٨٨

كفّارات الصيد ٩٠

٢_ مجامعه النساء ٩٣

٣_ تقييل النساء ٩٦

٤_ لمس النساء ٩٦

٥_ النظر إلى المرأه وملاعبتها ٩٧

٦_ الاستمناء ٩٨

٧_ عقد النكاح ٩٨

٨_ استعمال الطيب ٩٩

٩_ لبس المخيط للرجال ١٠١

١٠_ الاكتهال ١٠٢

١١_ النظر فى المرآه ١٠٣

١٢_ لبس الخف والجوراب ١٠٣

١٣_ الكذب والسب ١٠٤

١٤_ الجدال ١٠٤

١٥_ قتل هوام الجسد ١٠٥

١٦_ التزين ١٠٦

١٧_ الإدهان ١٠٧

١٨_ إزاله الشعر عن البدن ١٠٧

١٩_ ستر الرأس للرجال ١٠٩

٢٠_ ستر الوجه للنساء ١١٠

٢١_ التظليل للرجال ١١٠

٢٢_ إخراج الدم من البدن ١١٢

٢٣_ التقلیم ١١٢

٢٤_ قلع الضرس ١١٣

٢٥_ حمل السلاح ١١٤

١_ الصيد فى الحرم ١١٤

٢_ قلع شجر ونبت الحرم ١١٥

مكان ذبح الكفّاره ومصرفها ١١٦

شرائط الطواف ١١٦

واجبات الطواف ١٢٥

الخروج عن الطواف إلى الداخل أو الخارج ١٢٧

النقصان فى الطواف ١٣٠

الزياده فى الطواف ١٣١

الشكّ فى عدد الأشواط ١٣٢

صلاه الطواف ١٣٦

السعى ١٣٨

معنى السعى ١٣٩

أحكام السعى ١٤١

الشكّ فى السعى ١٤٤

التقصير ١٤٤

واجبات الحجّ ١٤٦

١_ إحرام الحجّ ١٤٦

٢_ الوقوف بعرفات ١٤٨

٣_ الوقوف في المزدلفه ١٥٢

إدراك الوقوفين ١٥٤

واجبات منى ١٥٦

١_ رمى جمرة العقبه ١٥٦

٢_ الذبح أو النحر في منى ١٥٩

مصرف الهدى ١٦٥

٣_ الحلق أو التقصير ١٦٦

٧_٨_٩_ طواف الحجّ وصلاته والسعي ١٦٨

١٠_١١_ طواف النساء وصلاته ١٧٠

١٢_ المبيت في منى ١٧٢

١٣_ رمى الجمار ١٧٥

أحكام المصدود ١٧٧

أحكام المحصور ١٨٠

آداب الحجّ ومستحباته ١٨٢

مستحبات السفر ١٨٣

مستحبات الإحرام ١٨٤

مكروهات الإحرام ١٨٨

مستحبات دخول الحرم ١٨٩

مستحبات دخول مكّه المعظمه ١٩٠

آداب المسجد الحرام ١٩٠

آداب الطواف مستحباته ١٩٦

مستحبات صلاة الطواف ١٩٩

مستحبات السعي ٢٠٠

آداب الإحرام إلى الوقوف بعرفات ٢٠٤

مستحبات الوقوف في عرفات ٢٠٦

مستحبات الوقوف بالمزدلفة ٢١٣

مستحبات رمي الجمرات ٢١٥

مستحبات الهدى ٢١٦

مستحبات الحلق ٢١٧

مستحبات طواف الحج وصلاته والسعي ٢١٧

مستحبات منى ٢١٨

مستحبات أخرى لمكة المعظمة ٢١٩

طواف الوداع ٢٢٢

زياره الرسول الأكرم بعد الحج ٢٢٤

زياره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ٢٢٤

زياره الصديق الزهراء (عليها السلام) ٢٢٥

الزياره الجامعه ٢٢٥

الفهرس ٢٢٧

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه
اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

